التقاضي الذكي: طبيعته وشروطه وحجية أحكامه

دراسة فقهية مقارنة

د. فاطمة إسماعيل محمد مشعل

أستاذ الفقه المقارن المساعد بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالمنصورة (جامعة الأزهر)

بسم الله الرحمن الرحيم

٤

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

أوضح فيما يلي أهمية الموضوع، وإشكالية البحث، ومنهجه، وخطته على النحو التالي:

أولًا: أهمية الموضوع:

يعيش العالم ثورة تكنولوجيا هائلة، وقد أثرت هذه التكنولوجيا على كافة نواحي الحياة بما فيها المنظومة القضائية؛ حيث طبقت العديد من الدول أنظمة الذكاء الاصطناعي في محاكمها؛ وذلك للقضاء على بُطء إجراءات التقاضي وصولًا إلى تحقيق العدالة الناجزة، والتيسير على الخصوم

ووكلائهـم في متابعة إجراءات الدعوى من أي مكان دون اضطرارهم إلى الانتقال إلى مقر المحكمة المختصة وانتهاءً بصدور الحكم.

وهذه الأنظمة وإن كانت قد أسـهمت في توفير الخدمات الإلكترونية للجمهور، إلا أن المنظومة القضائية في حاجة إلى تطبيق الأنظمة الذكية التي تحاكي العقل البشـري، بحيث يمكن للقاضي البشـري الاسـتعانة بالنظام الذكي؛ إذ يمكن للذكاء الاصطناعي تطبيق تقنيات البحث على كَمٍّ كبيرٍ جدًّا من البيانات والمعلومات، كما يمكنه فرز أعداد كثيـرة من الوثائق والتعرف على الأنماط المناسـبة لها، مما يُمكن أن يُسـاعد القاضي ويمنحه وقتًا أوسـع للتركيز علـى الجوانب المعقدة، كما أن الـذكاء الاصطناعي قادرٌ على تحديد المبادئ القانونية المبنية على السـوابق القضائية، والتنبؤ بالنتائج المرتبطة بالتحكيم أو الوسـاطة أو التقاضي، ويُقصد بذلك استخدام الخوارزميات لتقييم مدى قـوة الحجج القانونيـة وصحتها التي يقدمها المستشـارون القانونيـون، والتنبؤ بنتيجة الحكم، وتقديم الاستشارات والخبرات قبل التقاضي، وهو ما يعرف بالعدالة التنبؤية.

وقد اهتمت الشـريعة الإسلامية بالقضاء ووضعت لأهله شـروطًا وآدابًا، مما تدعو الحاجة إلى معرفة مدى انطباق الشروط والآداب على آلات وأنظمة الذكاء الاصطناعي.

أما حكم اسـتقلال القاضي الذكـي بالقضاء واتخاذ القـرار فالراجح هو عدم جواز اسـتقلال القاضي الذكي بالقضاء؛ فلا يمكننا الاسـتغناء عن القاضي البشـري وحلول هـذه الأنظمـة الذكية محله؛ لأن البعد الإنسـاني مهـم في العملية القضائيـة، فيمكن لنا الاسـتعانة بالأنظمة الذكية لتحسـين القضاء وتطويره، مع الاحتفاظ بالعناصرِ البشرية التي تسـاعد في اتخاذ القرار بشـكل أدق، فإن أتمتة العدالة أو القضاء الآلي تفتقد روح القانـون لتجعلها منطقة رمادية، مما يسـتدعي التدخل البشـري للاطلاع على مقاصد القانون، **من هنا جاءت هذه الدراسـة** لتوضح حكم اسـتقلال القاضي الذكي بالقضاء واتخـاذ القرارات، وكيفية الاسـتعانة بالذكاء الاصطناعي في المنظومـة القضائية، كما تبيِّن الدراسـة شـروط القاضي وآدابه في تعامله مع الخصوم ومدى تحققها في القاضي الذكي، وانتهت الدراسة بعرض تجارب بعض الدول في الاستعانة بالقاضي الذكي.

ثانيًا: إشكالية البحث:

اتسمت تطبيقات الذكاء الاصطناعي بالقدرة على التعلم المستمر، وتحليل البيانات، والاجتهاد في إظهار النتائج، مما يؤدي إلى سرعة إجراءات التقاضي، إلا أن المنظومة القضائية في حاجة إلى تطبيق الأنظمة الذكية التي تحاكي العقل البشري بحيث يمكن للقاضي البشري الاستعانة بها، لكن لا يمكن استقلال القاضي الذكي بالقضاء حتى في بعض القضايا البسيطة والتي لها سوابق قضائية.

ثالثًا: أهداف البحث:

من هنا جاءت هذه الدراسة لتجيب على الأسئلة التالية:

١- ما المراد بالتقاضي الإلكتروني والتقاضي الذكي وما الفرق بينهما؟

٢- ما حكم استقلال القاضي الذكي بالقضاء، ومدى حجية التقاضي الذكي؟

٣- ما التخريج الفقهي للاستعانة بهذه الأنظمة الذكية في القضاء؟

٤- ما مدى استعانة بعض الدول بالنظام الذكي في القضاء؟

رابعًا: منهج البحث:

نهجتُ في هذا البحث المنهج الاستقرائي والمنهج المقارن، باستقراء المسائل المتعلقة بالقاضي الذكي، ومدى تحقق شروط القاضي فيه، وحجية حكمه، وحكم الاستعانة به في القضاء، واستخدمتُ المنهج المقارن في مقارنة المسألة الفقهية بين المذاهب الفقهية، وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينهم، ومناقشة القول المرجوح وصولًا إلى القول الراجح، وقد اتبعتُ المنهج العلمي المتعارف عليه في كتابة الأبحاث العلمية من عزو وتوثيق وتخريج وتعريف مصطلحات ونحو ذلك.

خامسًا: الدراسات السابقة:

رغم كثرة الدراسات في التقاضي عن بعد (التقاضي الإلكتروني) إلا أن هناك ندرةً في الدراسات في التقاضي الذكي في الفقه الإسلامي ومن بين هذه الدراسات:

١- **أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء: د. أروى بنت عبد الرحمن بن عثمان الجلعود، الجمعية العلمية القضائية السعودية، مركز قضاء للبحوث والدراسات،**

الطبعة الأولى ١٤٤٤هـ. وهو بحث جيد، إلا أنه لم يتوافق مع بحثي إلا في مسألة واحدة وهي: «حكم تولي النظام الذكي القضاء»، وفارق بحثي في أنه يتناول دخول النظام الذكي في تطبيقات كثيرة في القضاء منها: التحكيم، والتحقيق، وطريق الحكم وصفته (الدعوى والبينة)، وكشف التزوير وغيرها.

٢- **التقاضي الذكي في المحاكم القطرية بين الواقع والمأمول: فاطمة عبد العزيز حسن أحمد بلال، مجلة دولية محكمة تصدرها جامعة د/ مولاي طاهر بسعيدة، الجزائر، المجلد: (٣)، العدد: (٣) جويليه، ٢٠٢٣. وهو بحث جيد إلا أنه يخالف بحثي** في أنه يختص بالبحث في مقومات تطبيق الذكاء الاصطناعي في المحاكم القطرية، بخلاف بحثي فهو يعالج الموضوع من الناحية الشرعية.

٣- **أحكام التقاضي الإلكتروني: د. طارق بن عبد الله بن صالح العمر، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه المقارن، المعهد العالي للقضاء، المملكة العربية السعودية، ١٤٣٠هـ- ١٤٣١هـ. وهو بحث جيد إلا أنه لم يتوافق مع بحثي إلا في مسألة واحدة وهي: حجية القاضي الإلكتروني ومدى الإلزام بأحكامه، وفارقت هذه الدراسة ما أنا عليه** في أنها: تناولت أحكام التقاضي الإلكتروني عن بعد، بينما تناولت دراستي دخول الذكاء الاصطناعي في القضاء، واستقلاله بالقضاء، والاستعانة به.

٤- **التقاضي الإلكتروني (التقاضي الذكي)، وإلكترونية التقاضي (القضاء الذكي): دراسة مقارنة لتشريع دولة الإمارات العربية المتحدة مع بعض الأنظمة العربية والأجنبية: عبد الله محمد علي سلمان المرزوقي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد: (١٨)، العدد: (٢)، جمادى الأولى ١٤٤٣هـ- ديسمبر ٢٠٢١م، وهو بحث جيد إلا أنه دراسة للموضوع من الناحية القانونية ودراستي من الناحية الشرعية.**

٥- **حكم التقاضي الإلكتروني في الشريعة الإسلامية: علي خميس النقبي، د. محمد علي سميران، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، المجلد ١٥- العدد (٢) ٢٠٢٣م. وهو بحث جيد إلا أنه يتناول حكم التقاضي الإلكتروني في الشريعة الإسلامية، وبحثي يتناول حكم التقاضي الذكي؛** أي: دخول الذكاء الاصطناعي في القضاء، واستقلاله بالقضاء، والاستعانة به.

سادسًا: خطة البحث:

وتشتمل على: مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

- التمهيد: في التعريف بمفردات العنوان.

- **المبحث الأول**: شروط القاضي وآدابه ومدى تحققها في القاضي الذكي.

المطلب الأول: شروط القاضي ومدى تحققها في القاضي الذكي.

المطلب الثاني: آداب القاضي في تعامله مع الخصوم ومدى تحققها في القاضي الذكي.

الفرع الأول: آداب القاضي في تعامله مع الخصوم ومدى تحققها في القاضي الذكي.

الفرع الثاني: حكم التسوية بين الخصمين في المعاملة.

- **المبحث الثاني**: حكم تولي القاضي الذكي (الروبوت) القضاء استقلالًا وحجية أحكامه.

المطلب الأول: حكم تولي الروبوت القضاء استقلالًا.

المطلب الثاني: حجية التقاضي الذكي ومدى الإلزام بأحكامه.

- **المبحث الثالث**: التخريج الفقهي للاستعانة بالروبوت الذكي في الأعمال القضائية.

المطلب الأول: حكم مشاورة القاضي للفقهاء والعلماء.

المطلب الثاني: شروط من يشاوره القاضي.

المطلب الثالث: حكم الاستعانة بالقاضي الذكي في الأعمال القضائية.

الفرع الأول: حكم الاستعانة بالقاضي الذكي في الأعمال القضائية.

الفرع الثاني: فوائد الذكاء الاصطناعي: كيف يمكن للذكاء الاصطناعي تحسين إجراءات المحكمة؟

المطلب الرابع: شروط الروبوت الذكي المعاون للقاضي.

المطلب الخامس: شروط مدخل المعلومات في النظام الذكي المعاون للقاضي.

المطلب السادس: تجارب بعض الدول في الاستعانة بالقاضي الذكي.

والله تعالى أسأل أن يكتب لهذه الدراسة الصواب والسداد، وأن يجنبني فيها الخطأ، وأن ينفع بها، وأن يجعلها عملًا خالصًا لوجهه الكريم، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

التمهيد

في التعريف بمفردات العنوان

المسألة الأولى:
تعريف التقاضي الذكي والتقاضي الإلكتروني والفرق بينهما

أولًا: تعريف التقاضي الذكي:

هو نظام قضائي ذكي، تتم جميع إجراءات التقاضي ابتداءً من رفع الدعوى، وحتى تنفيذ الحكم باستخدام التطبيقات الذكية الرسمية والمعتمدة من الجهات القضائية عبر الشبكات المتخصصة والآمنة، ويتم من خلاله حفظ الملفات وأرشفتها بالسجلات الإلكترونية الخاصة المعدة لذلك، وإصدار القرارات إلكترونيًّا من خلال قاعدة البيانات والتحليل وصولًا إلى حكم إلكتروني قابل للتنفيذ تلقائيًّا وبضوابط محددة[1].

وعرف أيضًا بأنه:

برنامج حاسوبي يعتمد على الذكاء الاصطناعي، أطلق عليه اسم (القاضي الإلكتروني)، ويهدف هذا البرنامج الذي يوجد على جهاز حاسوب، إلى مساعدة القضاة في تقويم شهادات الشهود والأدلة الجنائية[2].

ثانيًا: تعريف التقاضي الإلكتروني:

هو منظومة قضائية إلكترونية من خلال الغرف الإلكترونية التي تمكنها من تطبيق إجراءات التقاضي كافة مستعينة بكل ما تقدمه المعلوماتية من أنظمة وبرامج أجهزة

(١) التقاضي الإلكتروني (التقاضي الذكي)، وإلكترونية التقاضي (القضاء الذكي): دراسة مقارنة لتشريع دولة الإمارات العربية المتحدة مع بعض الأنظمة العربية والأجنبية، عبد الله محمد علي سلمان المرزوقي ص٢٤٩، ٢٥٠، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد: (١٨)، العدد: (٢)، جمادى الأولى ١٤٤٣هـ- ديسمبر ٢٠٢١م وأيضًا: التقاضي الذكي في المحاكم القطرية بين الواقع والمأمول: فاطمة عبد العزيز حسن أحمد بلال، ص١٠١، مجلة دولية محكمة تصدرها جامعة د/ مولاي طاهر بسعيدة، الجزائر، المجلد: (٣)، العدد: (٣) جويليه، ٢٠٢٣م.

(٢) أحكام التقاضي الإلكتروني: د. طارق بن عبد الله بن صالح العمر، ص١٦٨، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه المقارن، المعهد العالي للقضاء، المملكة العربية السعودية، ١٤٣٠هـ- ١٤٣١هـ.

للوصـول إلى سـرعة الفصل في القضايا، والتيسـير على المتقاضيـن علاوة على تنفيذ الأحكام إلكترونيًّا[1].

وعرف بأنه: نظام قضائي معلوماتي جديد، يتم بموجبه تطبيق بعض أو كل إجراءات التقاضي إلكترونيًّا[2].

المسألة الثانية: الفرق بين التقاضي الذكي والتقاضي الإلكتروني

يتضـح ممـا سـبق أن التقاضـي الإلـكتروني يتمحـور حـول معالجـة البيانـات، أو إدخـال البيانـات في أنظمـة المحاكـم الإلكترونيـة مـن تسـجيل وتحويـل للمسـتندات الإلكترونيـة مـن قبـل موظفيـن مختصيـن، **بينمـا إدخـال الـذكاء الاصطناعـي إلـى أنظمـة المحاكـم يختلـف** تمامًـا، فإمـا أن يكـون الـذكاء الاصطناعـي معاونًـا للقاضـي البشـري في جميـع الدعـاوى المعروضـة أمامـه ليسـاعده في أداء عملـه بشـكل أفضـل، وهـو مـا يسـمى: «بالنظـم الخبيـرة»، أو بـديلًا عنـه للفصـل في بعـض القضايـا، فهـو شـبيه بالـذكاء البشـري، فتقـوم تلـك الأنظمـة بمحـاكاة عقـل الإنسـان لتأديـة هـذه الأعمـال، مثـل أن يتـم حـل لغـز، أو تفسـير نـص معيـن، سـواء أكان منطوقًـا أم مكتوبًـا، أو تقديـم تشـخيص طبـي، أو التنبـؤ بحكـم قضائـي بعـد معالجـة بيانـات وقائـع الدعـوى وغيرهـا، وهـو مـا يسـمى بالعدالـة التنبؤيـة[3].

(١) التقاضـي الإلـكتروني: خشـاب بـدرة- حاجـي عبد الحليـم، ص١٢، رسـالة مقدمـة لاسـتكمال متطلبات نيل شـهادة المـاستر أكاديمـي في الحقـوق، جامعـة محمد البشـير الإبراهيمي، بـرج بوعريريـج، كلية الحقـوق والعلوم السياسية، الجزائر.

(٢) حكم التقاضي الإلكتروني في الشـريعة الإسلامية: علي خميس النقبي، د. محمد علي سـميران، ص٢٨٢، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، المجلد ١٥- العدد (٢) ٢٠٢٣م.

(٣) التقاضي الذكي في المحاكم القطرية بين الواقع والمأمول: فاطمة بلال، ص١٠١، ١٠٢.

المبحث الأول:
شروط القاضي وآدابه ومدى تحققها في القاضي الذكي

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: شروط القاضي ومدى تحققها في القاضي الذكي.

المطلب الثاني: آداب القاضي في تعامله مع الخصوم ومدى تحققها في القاضي الذكي.

المطلب الأول:
شروط القاضي ومدى تحققها في القاضي الذكي

اشترط الفقهاء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ شروطًا في القاضي حتى يكون أهلًا لتولي القضاء، وهي تنقسم إلى شروط متفق عليها، وشروط مختلف فيها وهي كما يلي:

أولًا: الشروط المتفق عليها.

الشرط الأول: الإسلام:

اتفق الفقهاء[1] رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ على أنه يشترط في القاضي أن يكون مسلمًا إذا تولى القضاء بين المسلمين[2]، فلا يولى غير المسلم لقوله تعالى: ﴿ **وَلَن يَجۡعَلَ ٱللَّهُ لِلۡكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ سَبِيلًا** ﴾ [النساء: ١٤١]؛ ولأن الإسلام يُشترط في الشهادة فهنا أولى، ولأن الكفر يقتضي إذلال صاحبه، والقضاء يقتضي احترامه، وبينهما منافاة[3].

---

(١) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق: عثمان بن علي، فخر الدين الزيلعي الحنفي، (٤/ ١٩٣)، ط. المطبعة الكبرى الأميرية- بولاق، القاهرة، الأولى، ١٣١٣هـ. وأيضًا: رد المحتار على الدر المختار: ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين، (٥/ ٣٥٤)، ط. دار الفكر- بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م. الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي: أحمد الدردير (٤/ ١٢٩)، ط. دار الفكر. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج: شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (٦/ ٢٦٢)، ط. دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م. كشاف القناع عن متن الإقناع: منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (٦/ ٢٩٤)، ط. دار الكتب العلمية.

(٢) أما إذا تولى الكافر القضاء بين الكفار فهو جائز عند الحنفية؛ لأنه أهل للشهادة في حقهم، يقول الزيلعي: «وكذا يجوز تقليده -أي الكافر- القضاء ليحكم بين أهل الذمة». راجع: تبيين الحقائق (٤/ ١٩٣)، وأيضًا: رد المحتار: لابن عابدين (٥/ ٣٥٤).

(٣) كشاف القناع (٦/ ٢٩٥).

حكم تولي غير المسلم القضاء في الدولة الحديثة:

حرص القانون المصري على المساواة بين المواطنين في الوظائف العامة، ويدخل في ذلك تولي الوظائف القضائية، فقد نصت المادة (٩) من الدستور المصري لعام ٢٠١٤م على ما يلي: «تلتزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، دون تمييز»، كما نصت المادة: (١٤) من هذا الدستور على أن: «الوظائف العامة حق للمواطنين على أساس الكفاءة، ودون محاباة أو وساطة، وتكليف للقائمين بها لخدمة الشعب، وتكفل الدولة حقوقهم وحمايتهم، وقيامهم بأداء واجباتهم في رعاية مصالح الشعب، ولا يجوز فصلهم بغير الطريق التأديبي، إلا في الأحوال التي يحددها القانون»[1].

وإذا كان الأمر كذلك فما حكم تولي غير المسلم القضاء في الدولة الحديثة؟

ذكرنا في هذه المسألة أن الفقهاء المتقدمين اشترطوا في القاضي شروطًا، منها أن يكون مسلمًا إذا كان قاضيًا على المسلمين، وأوضحنا الأدلة على ذلك، فالقاضي في الفقه الموروث له مواصفات معينة، وطبيعة عمله وصلاحياته تختلف عنها في قاضي الدولة الحديثة في أمور كثيرة، منها الولاية الشرعية التي تجعل حكمه نافذًا إذا حكم بأي مذهب فقهي معتبَر ما لم يخالف نصًّا جليًّا أو إجماعًا قطعيًّا من غير أن يتقيد بقانون ملزم.

أما في الدولة الحديثة المبنية على المواطنة فالأمر يختلف؛ حيث تتعدد السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وتتكامل فيما بينها، ويحكمها القانون الملزم للقاضي، ولا تشترط في القاضي أن يكون مجتهدًا يحكم بما يراه أرجح في نظره من المذاهب بقدر ما تشترط فيه فهم القانون والقدرة على تنزيله على الوقائع والقضايا، بحيث يكون القاضي جزءًا من المنظومة القضائية التي لا تتوقف عليه، ويكون هو مؤتمنًا على تطبيقها، فينقض حكمه إذا خالف القانون، ويوضع عليه من القيود في تنفيذ حكمه ما لا يجعله نافذًا حتى يراجَع من قِبَل الاستئناف، ثم النقض بعد ذلك إذا تم الطعن فيه،

(١) الجريدة الرسمية- العدد ٣ مكرر (أ) في ١٨ يناير سنة ٢٠١٤م، منشور على موقع منشورات قانونية، وتمت زيارة الموقع بتاريخ ٢١/ ١٢/ ٢٠٢٤م، على الرابط التالي:

https://manshurat.org/ node/ 4256

وبهذا نكون قد خرجنا من السلطة الشخصية للقاضي إلى سلطة المحكمة التي يعتبر القاضي جزءًا منها، والتي ينقض حكمها إذا خالف القانون أو تفسيره الصحيح، ولا يسمح لحكمها بالتنفيذ إلا بعد أخذ حقه في المراجعة والنظر في الدرجات القضائية العليا عبر محكمة الاستئناف، ثم محكمة النقض والتي تحاكم الحكم لا المتهم، كل هذا في إطار السعي الحثيث في رفع الظلم وإقرار العدل، وهذا ما أفتت به دار الإفتاء المصرية[1].

نخلص من ذلك إلى أن القضاء قد صار وظيفةً محددةً بقوانينَ ملزمةٍ تخضع للتفتيش والاستئناف والنقض، فلم يعد للقاضي سلطة تقديرية كالتي كانت قبل سلطان القانون، والقانون يدرسه المسلمون وغيرهم على السواء، فإذا قلنا: إن للقضاء ولايةً فإن تلك الولاية ترجع إلى القانون ولا ترجع إلى شخص القاضي[2].

ومما يقوي هذا الاتجاه ما ذهب إليه فقهاء الشافعية: أنه يحتمل أن ولي الأمر لو قلد القضاء غير المسلم أن قضاءه ينفذ حينئذ، فإن ولاهما سلطان ذو شوكة صحت توليتهما ونفذ قضاؤهما، وهو ما صرح به الشيخ زكريا الأنصاري حيث يقول: «(لكن مع عدمه) أي الصالح للقضاء كما في زمننا لخلوه عن المجتهد (نفذوا) أي الأصحاب (للضرورة قضاء من ولاه) سلطان (ذو شوكة، وإن جهل وفسق) لئلا تتعطل المصالح... وكلام المصنف كأصله قد يقتضي أن القضاء ينفذ من المرأة والكافر إذا وليا بالشوكة، وقال الأذرعي وغيره: الظاهر أنه لا ينفذ. وقال البلقيني: في تصحيح المنهاج التعذر فيما ذكر غير معتبر؛ فإن السلطان ذا الشوكة إذا ولى فاسقًا نفذ قضاؤه للضرورة»[3].

---

(١) فتوى دار الإفتاء المصرية وكان موضوع الفتوى: حكم القاضي غير المسلم في الدولة الحديثة، المفتي: الأستاذ الدكتور/ شوقي إبراهيم علام، تاريخ الفتوى: ٤ أغسطس ٢٠٢٠،
رقم الفتوى: (٥٠٦٤) واطلعت عليها بتاريخ: ٢١/ ١٢/ ٢٠٢٤م على الرابط التالي:
https://www.dar-alifta.org/ar/fatawa/15643/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%

(٢) مقال بعنوان: تولية المرأة أو غير المسلم القضاء على المسلمين: د. سعد الدين هلالي، الإثنين، ١٠ فبراير ٢٠١٤، وتمت زيارة الموقع بتاريخ ٢١/ ١٢/ ٢٠٢٤م على الرابط التالي: https:/ / 2u.pw/ K7ALklt7

(٣) أسنى المطالب شرح روض الطالب: زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري الشافعي (٩/ ١٠٢، ١٠٣)، دراسة وتحقيق: محمد تامر، ط. دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية ٢٠٠١م. وأيضًا: حاشية الإمام عبد الحميد الشرواني على تحفة المحتاج (١٠/ ١١٤).

وهو ما ذكره ابن حجر الهيتمي حيث قال: «(فإن تعذر جمع هذه الشروط) -أي شروط القضاء- أو لم يتعذر.. (فولى سلطان) أو من (له شوكة) غيره.. (فاسقًا، أو مقلدًا) ولو جاهلًا (نفذ قضاؤه) الموافق لمذهبه المعتد به، وإن زاد فسقه (للضرورة)، لئلا تتعطل مصالح الناس. ونازع كثيرون فيما ذكر في الفاسق وأطالوا، وصوبه الزركشي قال: لأنه لا ضرورة إليه، بخلاف المقلد اهـ. وهو عجيب، فإن الفرض أن الإمام أو ذا الشوكة هو الذي ولاه عالمًا بفسقه.. بل أو غير عالم به على ما جزم به بعضهم، فكيف حينئذ يفرع إلى عدم تنفيذ أحكامه المترتب عليه من الفتن ما لا يتدارك خرقه؟! وقد أجمعت الأمة -كما قاله الأذرعي- على تنفيذ أحكام الخلفاء الظلمة وأحكام من ولوه؟ ورجح البلقيني نفوذ تولية امرأة وأعمى فيما يضبطه وقن وكافر، ونازعه الأذرعي وغيره في الكافر، والأوجه ما قاله؛ لأن الغرض الاضطرار»[1].

وقال العلامة عبد الحميد الشرواني في حاشيته على تحفة المحتاج معقبًا على كلام ابن حجر: «(قول المتن -أي المصنف-: للضرورة) أي: لضرورة الناس، أي لاضطرارهم إلى القاضي وشدة احتياجهم إليه؛ لتعطل مصالحهم بدونه، وقد تعين فيمن ولاه السلطان.. لأنه لما انحصر الأمر فيمن ولاه السلطان ولو مع وجود الأهل ثبت اضطرار الناس إليه لعدم وجود قاض أهل، وهذا في غاية الظهور» اهـ[2].

وهذا الاجتهاد منهم يدل على أن درء الفتن واستقرار الأوضاع في المجتمع، وتجنب الفوضى غاية مهمة ومقصود متأكد يصلح أن نتجاوز عن بعض الشروط الشرعية لأجل تحقيقه؛ لأن مفسدة الفوضى وعدم الاستقرار وشق الصف أشد من مفسدة فوات بعض الشروط الشرعية، ويكون هذا من قبيل الضرورة،

(١) تحفة المحتاج في شرح المنهاج: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، (١٠/ ١١٣، ١١٤)، ط. المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد، ١٣٥٧هـ- ١٩٨٣م.

(٢) حاشية الإمام عبد الحميد الشرواني على تحفة المحتاج (١٠/ ١١٣).

وهـذا هـو مـا صـرَّح بـه الفقهـاء عنـد بيانهـم لجهـة الضـرورة، فقالـوا: «لـئلا تتعطـل مصالـح النـاس»[1].

ومـمـا يمكن اسـتدعاؤه كذلك في هذا السـياق: مـا ذهب إليه بعض أهـل العلم من القدامـى من جـواز أن يتقلد أهل الذمة المناصب الوزاريـة التنفيذية لأنها وظيفة إدارية لا ولاية فيها ولا اسـتقلال؛ يقول القاضي أبو يعلى الفراء: «إن الإسلام مُعْتَبَرٌ فِي وَزَارَةِ التَّفْوِيـضِ وَغَيْـرُ مُعْتَبَرٍ فِـي وزارة التنفيذ، وقـد ذكر الخرقي ما يدلُّ علـى أنه يجوز أن يكون وزير التنفيذ من أهل الذمَّة؛ لأنه قال: ولا يعطى من الصدقة لكافر ولا عبد إلا أن يكونوا من العاملين فيعطوا بحق ما عملوا»[2].

بالإضافـة إلى ذلك: فإن إزالة النزاع من نفـوس المتقاضين ومن ثم إرجاع الحقوق لأصحابها والأموال لأهلها لا يتأتى إلا بقبول المتقاضين للقضاة، وتسـليمهم بنزاهتهم وعدالتهم، نظرًا لخطورة الأمن النفسي وقدرته على زرع الطمأنينة في نفوس المتقاضين، والتسليم بقضاء القضاة والنزول على أحكامهم، فلو تراضى المسلمون بالقاضي الكافر نفذ حكمه، بأن كانوا في بلاد عليها ولاة كفار، وهو ما أشـار إليه ابن عابدين في حاشـيته حيث قال: «وأما بلاد عليها ولاة كفار فيجوز للمسـلمين إقامة الجمع والأعياد ويصير القاضي قاضيًا بتراضي المسلمين، فيجب عليهم أن يلتمسوا واليًا مسلمًا منهم.. ولكن إذا ولَّى الكافر عليهم قاضيًا ورضيه المسلمون صحَّت توليته بلا شبهة»[3].

وقـد أكـد هـذا المعنـى العـز بـن عبـد الـسلام حيـث قـال: «ولـو اسـتولى الكفـار علـى إقليـم عظيـم فولـوا القضـاء لمـن يقـوم بمصالـح المسـلمين العامـة، فالـذي

(١) فتوى دار الإفتاء المصرية، المفتي: الأستاذ الدكتور/ شوقي إبراهيم علام، تاريخ الفتوى: ٤ أغسطس ٢٠٢٠ رقم الفتوى: (٥٠٦٤) واطلعت عليها بتاريخ: ٢١/ ١٢/ ٢٠٢٤م على الرابط التالي:
https://www.dar-alifta.org/ar/fatawa/15643/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%

(٢) الأحكام السـلطانية للفراء: القاضي أبي يعلى، محمد بن الحسـين بن محمد بن خلف ابن الفراء (٣٢)، صححه وعلـق عليـه: محمد حامد الفقي، ط. دار الكتب العلمية- بيروت، لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م. وأيضًا: الأحكام السلطانية: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (١/ ٥٦)، ط. دار الحديث- القاهرة.

(٣) رد المحتار على الدر المختار: لابن عابدين (٥/ ٣٦٨).

يظهر إنفاذ ذلك كله جلبًا للمصالح العامة، ودفعًا للمفاسد الشاملة؛ إذ يبعد عن رحمة الشرع ورعايته لمصالح عباده تعطيلُ المصالح العامة، وتحمُّل المفاسد الشاملة»[١].

كما أن مقصد القضاء هو: إقامة العدل، ولا يشترط لتحققه صفة الإسلام، فالعدل صفة إنسانية وليست صفة إسلامية، بمعنى أنها لا تتحصل بصفة الإسلام[٢]؛ لما رواه ابن هشام في «سيرته» عن ابن إسحاق قال: «فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا يُصِيبُ أصحابَه مِنَ الْبَلَاءِ، وَمَا هُوَ فِيهِ مِنَ الْعَافِيَةِ بِمَكَانِهِ مِنَ اللهِ وَمِنْ عَمِّهِ أَبِي طَالِبٍ، وأنه لا يقدر أَنْ يمنعَهم مِمَّا هُمْ فِيهِ مِنَ الْبَلَاءِ، قَالَ لَهُمْ: لَوْ خَرَجْتُمْ إِلَى أرضِ الْحَبَشَةِ فَإِنَّ بِهَا مَلِكًا لَا يُظْلَم عِنْدَهُ أحدٌ، وَهِيَ أرضُ صدقٍ، حَتَّى يجعلَ اللهُ لَكُمْ فرجًا مما أنتم فيه»[٣].

وبهذا يتضح أن مواصفات القاضي في الفقه الموروث وطبيعة عمله وصلاحياته تختلف عنها في قاضي الدولة الحديثة في أمور كثيرة؛ حيث إن للقاضي قديمًا ولايةً شرعية تجعل حكمه نافذًا إذا حكم بأي مذهب فقهي معتبَر، ما لم يخالف نصًّا جليًّا أو إجماعًا قطعيًّا، أما وظيفة القاضي الآن فمختلفة كما سبق، والمنظومة القضائية نفسها صارت مختلفة في عملها عن المنظومة القضائية القديمة[٤].

وعلى ذلك: فلا مانعَ من أن يكون القاضي الآن في الدولة الحديثة غير مسلم وينفذ قضاؤه ما دام قد صار حكمًا نهائيًّا باتًّا وفق المنظومة الإجرائية المعمول بها.

---

(١) قواعد الأحكام في مصالح الأنام: أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، (١/ ٨٥، ٨٦)، راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد، ط. مكتبة الكليات الأزهرية- القاهرة.

(٢) مقال بعنوان: تولية المرأة أو غير المسلم القضاء على المسلمين: د. سعد الدين هلالي، الإثنين، ١٠ فبراير ٢٠١٤، وتمت زيارة الموقع بتاريخ ٢١/ ١٢/ ٢٠٢٤م على الرابط التالي: https:/ / 2u.pw/ K7ALklt7 .

(٣) السيرة النبوية لابن هشام: عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد جمال الدين، (١/ ٢٨٠) تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، ط. شركة الطباعة الفنية المتحدة.

(٤) فتوى دار الإفتاء المصرية، المفتي: الأستاذ الدكتور/ شوقي إبراهيم علام، تاريخ الفتوى: ٤ أغسطس ٢٠٢٠، رقم الفتوى: (٥٠٦٤) واطلعت عليها بتاريخ: ٢١/ ١٢/ ٢٠٢٤م على الرابط التالي:
https://www.dar-alifta.org/ar/fatawa/15643/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%

الشرط الثاني والثالث: البلوغ والعقل:

اتفـق الفقهاء[1] رَحِمَهُمُ اللَّهُ على أنه يشترط في القاضـي أن يكون بالغًا عاقلًا؛ **لأنهما** لا ينفذ قولهما في حقهما، ففي حق غيرهم من باب أولى، وهما يستحقان الحجر عليهما، والقاضي يستحقه على غيره وبين الحالتين منافاة[2].

الشرط الرابع: الحرية:

اتفق الفقهاء[3] رَحِمَهُمُ اللَّهُ على أنه يشترط في القاضي أن يكون حرًّا؛ لأن العبد منقوص برِقِّه، مشغول بحقوق سيده، وكالإمامة العظمى[4].

وعلى ذلك فلا يجوز تولي القضاء للمجنون والصبي، والكافر والعبد؛ لأن القضاء مـن باب الولاية، بـل هو أعظم الولايـات، وهؤلاء ليسـت لهم أهلية أدنـى الولايات -وهي الشهادة- فلئلا يكون لهم أهلية أعلاها أولى[5]، ولأنهم لا ينفذ قولهم في حقهم، ففي حق غيرهم من باب أولى، وهم يستحقون الحجر عليهما، والقاضي يستحقه على غيره، وبين الحالتين منافاة[6].

---

(١) بدائع الصنائع في ترتيب الشـرائع: علاء الدين، أبو بكر بن مسـعود بن أحمد الكاسـاني: (٧/ ٣)، ط. دار الكتب العلميـة، الطبعـة: الثانيـة، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م. رد المحتـار: لابـن عابدين، (٥/ ٣٥٤)، الشـرح الكبير مع حاشـية الدسـوقي: أحمد الدردير (٤/ ١٢٩)، الشـرح الصغير مع حاشية الصاوي (الشـرح الصغير هو شرح الشيخ: الدردير لكتابه المسمى أقرب المسالك لِمَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ)، (٤/ ١٨٧)، ط. دار المعارف. روضة الطالبين وعمدة المفتين: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النوويَ (١١/ ٩٦)، ط. المكتب الإسلامي، بيروت ١٩٩١م. البيان في مذهب الإمام الشـافعي: أبو الحسـين يحيى بن أبي الخير بن سـالم العمراني (١٣/ ٢٠)، تحقيق: قاسـم محمد النوري، ط. دار المنهـاج- جـدة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م. مغني المحتاج: للخطيب الشـربيني (٦/ ٢٦٢). كشـاف القناع: للبهوتي (٦/ ٢٩٤). دقائق أولي النهى لشـرح المنتهى المعروف بشـرح منتهى الإرادات: منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (٣/ ٤٩٢)، ط. عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م. المغني: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد، الشهير بابن قدامة المقدسي (٤/ ١٢)، مسألة: (٨٢٢١)، تحقيـق: الدكتـور عبد الله بن عبد المحسـن التركي، والدكتـور عبد الفتاح محمد الحلو، ط: عالـم الكتب، الرياض- السعودية، الطبعة: الثالثة، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

(٢) كشاف القناع: للبهوتي (٦/ ٢٩٤).

(٣) بدائع الصنائع: (٧/ ٣)، الشـرح الكبير مع حاشـية الدسوقي: للدردير (٤/ ١٢٩). مغني المحتاج: (٦/ ٢٦٢). كشاف القناع: للبهوتي (٦/ ٢٩٥) .

(٤) حاشية الشلبي مع تبيين الحقائق: شهاب الدين أحمد بن محمد الشِّلْبِيُّ، (٤/ ١٧٥)، المطبعة الكبرى الأميرية- بولاق، القاهرة، الأولى، ١٣١٣هـ. البيان (١٣/ ٢٠).

(٥) بدائع الصنائع: للكاساني (٧/ ٣).

(٦) كشاف القناع: للبهوتي (٦/ ٢٩٤).

مدى تحقق هذه الشروط في القاضي الذكي:

وبالنظر إلى الشروط السابقة وتحقّقها في النظام الذكيِّ فإنها لا تتأتى فيه، فلا يمكن أن يوصفَ النظامُ الذكيُّ بأنه بالغ مسلم حر، فهو آلة من الآلات صنعها الإنسان لخدمته، أما العقل فإن من سماته التحليل والاستنتاج، وهي متحققة في النظام الذكي[١].

الشرط الخامس: السمع: اتفق الفقهاء[٢] رَحِمَهُمُ اللَّهُ على أن يكون القاضي سميعًا، فلا يصح أن يتولى منصب القضاء أصم لا يسمع أصلًا[٣]؛ لأن الأصم لا يسمع كلام الخصمين[٤]، وبذلك يتعذر استيفاء الحكم بين الخصمين[٥].

مدى **تحقق هذا الشرط في القاضي الذكي:**

يمكن أن يتحقق هذا الشرط في النظام الذكي؛ فإنه يسجل الأصوات، ثم يحول هذه الموجات الصوتية إلى كتابة، ثم يحلل النص ويفهمه[٦]، إلا أنه قد لا يميز بين الأصوات في حال تغيير أحدهم نبرة صوته أو تقليد غيره.

الشرط السادس: النطق: اتفق الفقهاء[٧] رَحِمَهُمُ اللَّهُ على أنه يشترط في القاضي أن يكون ناطقًا، فلا يجوز تقليد القضاء لأخرس لا تعقل إشارته، وكذا إن عقلت على

(١) أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء، د. أروى بنت عبد الرحمن بن عثمان الجلعود، ص٩٣، الجمعية العلمية القضائية السعودية، مركز قضاء للبحوث والدراسات، الطبعة الأولى ١٤٤٤هـ.

(٢) رد المحتار (٥/ ٣٦٠). وأيضًا: البحر الرائق شرح كنز الدقائق: زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري، (٦/ ٢٨٣)، دار الكتاب الإسلامي. الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٤/ ١٣٠)، روضة الطالبين (١١/ ٩٧). كشاف القناع (٦/ ٢٩٥).

(٣) فإن كان يسمع إذا صيح به جاز تقليده عند بعض الشافعية. راجع: روضة الطالبين (١١/ ٩٧).

(٤) كشاف القناع (٦/ ٢٩٥)، وأيضًا: دقائق أولي النهى: للبهوتي (٣/ ٤٩٢).

(٥) البيان (١٣/ ٢١)، وأيضًا: المغني (١٤/ ١٣).

(٦) الذكاء الاصطناعي والشبكات العصبية: د. محمد بن علي الشرقاوي، ص٨، ٩، ٤٤، ط. مركز الذكاء الاصطناعي للحاسبات، وأيضًا: الذكاء الاصطناعي والأنظمة الخبيرة: جهاد عفيفي ص٢٨، ٢٩، ط. دار أمجد للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة العربية ٢٠١٥م، وأيضًا: الآلة بين الذكاء الطبيعي والذكاء الاصطناعي، دراسة مقارنة: د. نفين فاروق فؤاد، د. هيثم المسيري، د. سهام محمود النويهي، ص٤٩٩، ٥٠٠، مجلة البحث العلمي في الآداب، عدد: (١٣)، ج: (٣)، ٢٠١٢م، جامعة عين شمس- كلية البنات للآداب والعلوم والتربية.

(٧) بدائع الصنائع (٧/ ٣)، وأيضًا: الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٤/ ١٣٠). المقدمات الممهدات: لابن رشد القرطبي (١/ ٤٨٨)، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م، البيان (١٣/ ٢١)، مواهب الجليل: للحطاب الرُّعيني، (٨/ ٨٢)، ط. دار عالم الكتب، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م. روضة الطالبين (١١/ ٩٧). المغني (١٤/ ١٣). كشاف القناع (٦/ ٢٩٥). دقائق أولي النهى لشرح المنتهى المعروف بشرح منتهى الإرادات: (٣/ ٤٩٢).

الصحيح[1]؛ لأن الأخرس لا يمكنه النطق بالحكم، ولا يفهم جميع الناس إشارته[2]، ولأن فقد هذه الحاسة يمنع من استيفاء الحكم بين الخصمين[3].

مدى تحقق هذا الشرط في القاضي الذكي:

يمكن تحقق هذا الشرط في النظام الذكي؛ حيث إن النظام الذكي بعد تحليل الحكم نصيًّا يحوِّله إلى موجات صوتية، فيمكن للمتقاضي سماع ما توصل إليه النظام من الحكم، وتحويل النصوص إلى صوت يقوم على خطوات تبدأ بتسجيل الأصوات بحيث يقرأ فيها أشخاص نصوصًا مختلفة لفترات طويلة، وتحتوي هذه النصوص على كل الأصوات التي يمكن ورودها عند تتالي الأحرف في اللغة، ثم تقطع هذه التسجيلات إلى مقاطع صوتية صغيرة جدًّا وتخزن في قاعدة بيانات، وعند عملية تحويل النص إلى صوت يقوم النظام الذكي أولًا بمعالجة أولية يجري فيها تحويل الأرقام إلى نص أبجدي، ثم تحويل النص إلى الأبجدية الصوتية، ثم استخراج معلومات عن التنغيم، فإذا انتهى النص مثلًا بإشارة استفهام أو تعجب فسينعكس هذا على خصائص الإشارة الكلامية، ليلفظ النص بصيغة سؤال أو تعجب، ثم يستبدل أخيرًا الأبجدية الصوتية بالمقاطع الصوتية المخزنة سابقًا[4].

وقد أطلقت المملكة العربية السعودية في مؤتمر ومعرض «ليب ٢٠٢٤» في ٥ مارس -«الروبوت محمد» الذي يتميز بقدرته على التفاعل الحركي بمرونة عالية، ما يسمح بتفاعلات تبدو طبيعية وسلسة مع البشر، ويشمل ذلك التعبيرات الوجهية وحركة الشفاه المتزامنة مع الكلام، كما أن الروبوت الجديد مزود بأحدث التقنيات في مجال الذكاء الصناعي، ما يمكِّنه من فهم وتحليل البيانات اللغوية بدقة، والرد بطريقة تتسم

(١) روضة الطالبين (١١/ ٩٧)، وحكى الشيخ أبو إسحاق من الشافعية في الأخرس وجهًا آخر: أنه يصح أن يكون قاضيًا إذا فهمت إشارته، والمشهور هو الأول، أي عدم الجواز. راجع: البيان (١٣/ ٢١).

(٢) كشاف القناع (٦/ ٢٩٥).

(٣) البيان (١٣/ ٢١).

(٤) أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء، د. أروى الجلعود، ص٩٨، ٩٩، وأيضًا: التطبيقات الآلية لمعالجة الصوت، خطوة واقعية لحل إشكالية التواصل في ظل اللسانيات الحاسوبية، يمينة زكري، جامعة الحاج لخضر باتنة ١ الجزائر، ص٦٣- ٦٧، مجلة المقري للدراسات اللغوية النظرية والتطبيقية، المجلد: (٣)، العدد: (٢) ٢٠٢٠م. الآلة بين الذكاء الطبيعي والذكاء الاصطناعي، د. نفين فاروق فؤاد وآخرون، ص٥٠٠.

بالطبيعية والدقة، وبذلك ينضم «محمد» إلى رفيقته الروبوت «سارة» التي أطلقتها المملكة بالعام ٢٠٢٣، والتي كانت أول روبوت يتحدث باللهجة السعودية، وبإمكانه التواصل مع البشر، ويحتوي الروبوت «سارة» على كاميرا تعمل بالذكاء الاصطناعي؛ حيث بإمكانه التعرف على مسافة الأشخاص الذين يقفون أمامه، ويبدأ جلسة الحوار بعد أن يرحب به الزائر، كما يحتوي الروبوت على نموذج مدرب مسبقًا يتعرف على اللهجات السعودية المختلفة، وتحليل الجمل وفهم محتواها، ومن ثم تقديم الجواب المناسب بلهجة سعودية محكمة وخالصة[١].

الشرط السابع: اتفق الفقهاء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ **أن** يكون القاضي فطنًا ذا حذق ونباهة[٢] حتى لا يخدع ولا يؤتى من غفلة[٣]، ويكون صحيح الفكر، جيد الفطنة، بعيدًا عن السهو والغفلة، يتوصل بذكائه إلى وضوح المشكل وحل المعضل[٤]، فلا يصح القضاء من مغفل[٥] ينخدع بتحسين الكلام ولا يتنبه لما يوجب الإقرار أو الإنكار[٦].

واشترط المالكية[٧] والإباضية[٨] ألا يكون زائدًا في الدهاء وهو: جودة الذهن والرأي والفطانة، فالمطلوب الدهاء، ويندب ألا يكون زائدًا فيه عن عادة الناس؛ خشية أن يحمله ذلك على الحكم بين الناس بالفراسة وترك قانون الشريعة من طلب البينة وتجريحها وتعديلها، وطلب اليمين ممن توجهت عليه، وغير ذلك[٩].

---

(١) جريدة الشرق، الدوحة، مقال بعنوان: بعد سارة.. السعودية تطلق الروبوت محمد بميزات خارقة ولهجات سعودية متقنة- الشرق بتاريخ: ٦ مارس ٢٠٢٤م وتم الاطلاع عليه بتاريخ ٥/ ٩/ ٢٠٢٤م على الرابط التالي:
https:// 2u.pw/ UarjSyhq

(٢) بدائع الصنائع (٧/ ٩)، وأيضًا: الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٤/ ١٢٩). مواهب الجليل (٨/ ٦٦، ٦٧)، البيان (١٣/ ٢١)، روضة الطالبين (١١/ ٩٧)، المغني (١٤/ ١٧).

(٣) المغني (١٤/ ١٧).

(٤) مغني المحتاج (٦/ ٢٦٢).

(٥) حاشية الصاوي على الشرح الصغير (٤/ ٢٤٣).

(٦) المغفل: هو من لا يستعمل القوة المنبهة مع وجودها فيه، وأما البليد فهو خالٍ منها بالمرة. راجع: الشرح الصغير مع حاشية الصاوي للدردير (٤/ ١٨٧).

(٧) الشرح الصغير مع حاشية الصاوي للدردير (٤/ ١٩٣)، وأيضًا: مواهب الجليل (٨/ ٦٦).

(٨) شرح النيل وشفاء العليل: محمد بن يوسف بن عيسى أطفيش (٢٥/ ٢٨٢)، ط. مكتبة الإرشاد.

(٩) الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي للدردير (٤/ ١٣٢)، وأيضًا: الشرح الصغير مع حاشية الصاوي: للدردير (٤/ ١٩٣).

يقول ابن عابدين: «(وشرط بعضهم تيقظه) احترازًا عمن غلب عليه الغفلة والسهو، قلت: وهذا شرط لازم في زماننا.. فلا بد أن يكون المفتي متيقظًا يعلم حيل الناس ودسائسهم»[1].

مدى تحقق هذا الشرط في القاضي الذكي:

هذا الشرط لا يتأتى في النظام الذكي، فهي آلة يصنعها الإنسان كيف يشاء، وإنما تعمل وفق ما أُدخل فيها من المدخلات[2].

ثانيًا: الشروط المختلف فيها:

الشرط الأول: البصر.

اختلف الفقهاء رَحِمَهُمُ اللَّهُ في اشتراط البصر في القاضي على قولين:

القول الأول: ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية[3]، والمالكية[4]، والصحيح عند الشافعية[5]، والمذهب عند الحنابلة[6] إلى عدم جواز تولية الأعمى للقضاء[7].

واستدلوا على ذلك بالمعقول من وجهين:

---

(١) رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين (٥/ ٣٥٩).

(٢) أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء، د. أروى الجلعود، ص١٠٢.

(٣) رد المحتار (٥/ ٣٥٤)، وأيضًا: بدائع الصنائع (٧/ ٣).

(٤) حاشية الصاوي (٤/ ١٩١)، وأيضًا: المنتقى شرح الموطأ: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث القرطبي الباجي الأندلسي (٥/ ١٨٣)، ط. مطبعة السعادة- بجوار محافظة مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٣٢هـ. بداية المجتهد ونهاية المقتصد: أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (٤/ ٢٤٣)، ط. دار الحديث- القاهرة، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م. مواهب الجليل لشرح مختصر الخليل: للحطاب (٨/ ٨١).

(٥) روضة الطالبين (١١/ ٩٦).

(٦) كشاف القناع (٦/ ٢٩٥)، وأيضًا: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف: علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (١١/ ١٧٦، ١٧٧)، ط. دار إحياء التراث العربي، وجاء فيه: «(ويشترط في القاضي عشر صفات) (أن يكون بالغًا)... قوله: (سميعًا بصيرًا) هذا المذهب، وعليه جماهير الأصحاب، وقيل: لا يشترطان».

(٧) وقد نسب إلى الإمام مالك القول بجواز تولي الأعمى القضاء، لكن هذا القول غير صحيح، يقول القرافي: «قال صاحب التنبيهات: الإجماع على اشتراط السمع والبصر إلا ما يحكى عن مالك في جواز قضاء الأعمى فغير معروف ولا يصح عن مالك». راجع: الذخيرة: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (١٠/ ١٩)، تحقيق: محمد بوخبزة، ط. دار الغرب الإسلامي- بيروت، الطبعة: الأولى ١٩٩٤م.

الوجه الأول: لأن في تقديم الأعمى للقضاء تضييقًا على المسلمين في طرق القضاء وإنفاذ الأحكام، والحاكم مضطر إلى أن ينظر لكل من يطلب عنده مطلبًا من مطالب الحق، والأعمى وإن كان يميز الأصوات فلا يميز إلا صوت من تكرر عليه صوته وليس كل من يشهد عنده بشهادة ممن يتكرر عليه، وقد اختلف العلماء في تولية القضاء الأمي وهو يبصر ويميز، فكيف بالأعمى وأكثر العلماء لا يجيز شهادته[١].

الوجه الثاني: ولأن الأعمى لا يميز المدعي من المدعى عليه، والمقر من المقر له[٢]، والشاهد من المشهود له[٣]، فهو لا يعرف الخصوم والشهود[٤] لافتقاره إلى التمييز بين الخصوم، وتعذر ذلك مع العمى[٥].

القول الثاني: وذهب الشافعية[٦] في وجه، ورواية للحنابلة[٧]، وقول للإمامية[٨] إلى أنه يجوز أن يكون القاضي أعمى؛ لأن شعيبًا كان أعمى[٩]، ولإمكان الضبط بدونهما بالحفظ والشهود.

ويناقش هذا الدليل: بأن هذه الحاسة تؤثر في الشهادة، فيمنع فقدها ولاية القضاء كالسمع، وهذا لأن منصب الشهادة دون منصب القضاء، والشاهد يشهد في أشياء يسيرة يحتاج إليه فيها، وربما أحاط بحقيقة علمها، والقاضي ولايته عامة، ويحكم في قضايا الناس عامة، فإذا لم يقبل منه الشهادة، فالقضاء أولى، وما ذكروه عن شعيب فلا نسلم به، فإنه لم يثبت أنه كان أعمى، ولو ثبت فيه ذلك فلا يلزم هاهنا؛ فإن شعيبًا عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ

(١) المنتقى شرح الموطأ: للباجي (٥/ ١٨٣).
(٢) كشاف القناع (٦/ ٢٩٥).
(٣) المغني (١٤/ ١٣).
(٤) روضة الطالبين (١١/ ٩٦)، وأيضًا: التكملة الثانية للمجموع: محمد نجيب المطيعي (٢٠/ ١٢٧)، ط. دار الفكر.
(٥) الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية: زين الدين بن علي العاملي الجبعي (٢/ ١٣٦)، ط. دار العالم الإسلامي- بيروت.
(٦) روضة الطالبين (١١/ ٩٦)، وجاء فيه: «الشرط الرابع: البصر، فلا يصح تولية أعمى، وفي «جمع الجوامع» للروياني وجه: أنه يجوز، والصحيح الأول وبه قطع الجمهور».
(٧) الإنصاف (١١/ ١٧٦، ١٧٧).
(٨) الروضة البهية: للعاملي (٢/ ١٣٦).
(٩) التكملة الثانية للمجموع شرح المهذب: للمطيعي (١٩/ ١٩٢).

كان من آمن معه من الناس قليلا، وربما لا يحتاجون إلى حكم بينهم لقلتهم وتناصفهم، فلا يكون حجة في مسألتنا[1].

والراجح: هو عدم جواز تولي الأعمى منصب القضاء؛ لأن فقد هذه الحاسة يمنع من استيفاء الحكم بين الخصمين؛ لأنه لا يعرف الخصوم والشهود.

مدى تحقق هذا الشرط في القاضي الذكي:

يمكن أن يتحقق هذا الشرط في النظام الذكي، وذلك من خلال إدخال المعلومات المسجلة في الجهات الأمنية، فيمكن له أن يعرف الشخص من بصمة عينه، أو علامات مميزة في وجهه، فمن التطبيقات المنتشرة لرؤية الحاسب تقنيات التعرف على الأشخاص عن طريق سماتهم المميِّزة، كبصمة الإصبع أو الوجه أو القزحية، ويُطلق على هذه الفئة من التطبيقات أنظمة القياس الحيوية، وقد يتبادر إلى الذهن أن التصوير عن طريق الكاميرات هو الوسيلة الوحيدة لإبصار الحاسب، سواء الفوتوغرافي أو الفيديو، **ولكن الحاسب يستطيع الإبصار عن طريق العديد من وسائل التصوير المختلفة واقعًا**. وهذه نقطة قوة؛ حيث يُمكن التقاط الصور خلال أطوالٍ موجيةٍ مختلفةٍ من الطيف الكهرومغناطيسي (electromagnetic spectrum) أو عن طريق الأصوات أو الرنين المغناطيسي، وتتيح هذه الصور عرض خصائص الأجسام المصوّرة بطرقٍ مختلفةٍ لا يمكن للبشر رؤيتها بأعينهم[2]، فيقوم النظام الذكي بالتقاط بصمة العين ثم يقارنها بما هو مسجل في الجهات الأمنية، فيجلب كل المعلومات عن الشخص الماثل أمامه، ويكون تسجيل بصمة العين في الجهات الأمنية بتوجيه العين نحو جهاز معين، فيصدر الجهاز حزمة ضوئية تخترق العين لمعرفة الطبقات المكونة

---

(١) المغني (١٤/ ١٣).

(٢) موقع نمذجيات، مقال بعنوان: «رؤية الحاسب، فارس القنيعير» بتاريخ: ٢١ مايو ٢٠١٨، واطلعت عليه بتاريخ: ٦/ ٩/ ٢٠٢٤م على الرابط التالي:

https:/ / www.nmthgiat.com/ %d8%b1%d8%a4%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%ad%d8%a7%d8%b3%d8%a8/

وأيضًا: تصميم نظام للرؤية بالحاسوب باستخدام تقنيات تعلم الآلة: نجم المنصوري، ص٣، على الرابط التالي واطلعت عليه بتاريخ ٦/ ٩/ ٢٠٢٤م: https:/ / 2u.pw/ dWAqV6g1

للعين، ثم يلتقط صورة لشبكية العين، فتحفظ الجهات هذه الصورة لديها لجلبها متى احتيج إليها، ومن عجيب قدرة الله عَزَّوَجَلَّ أنه لا يوجد شخصان متماثلان في بصمة العين، فتبارك الله أحسن الخالقين[1].

بصمة العين:

هي شكل ولون (الأصباغ) الطبقات التي تشكل العين (خارجيًّا)، القرنية والقزحيَّة والحدقة، وهي مجموعة الثقوب على اختلاف أشكالها وأحجامها والمسافة الفاصلة بينها والتي توجد حول الحدقة، وفي العيون فاتحة اللون يستطيع الناظر ملاحظة أشكال هندسية فائقة الجمال ومتماثلة في العينين، وهي فعلًا لا تتشابه من إنسان لآخر، بل لا تتشابه حتى في التوائم المتطابقة، وهي الأفضل أمنيًّا حيث يمكن أن تقوم أجهزة التصوير عالية الجودة بالتقاط بصمة العين، والقزحية هي التي يتم فحصها فهي الجزء الوحيد الظاهر من العين للرائي، والقزحية تتكون من عضلات لا إرادية، هذه العضلات هي التي تشكل تصميم بصمة العين[2].

ويعدُّ هذا الذكاء الاصطناعي المستقل أعلى أنواع الذكاء الاصطناعي؛ حيث يتم إشباع هذه الأنظمة الروبوتية بمجموعة هائلة من تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تمكنها من التعلم الآلي من خلال دورة تقنية تعرف باسم: (الاستشعار- التخطيط- التنفيذ)[3] ويستطيع الروبوت من خلال هذه الدورة فهم الوسطِ المحيط به من أجل ذلك سماه البعض: الإنسان الآلي المدرك؛ حيث إنه يكون مزودًا بأجهزة إدراك للبيئة المحيطة به، مثل الكاميرا والمجسات، والإنسان الآلي الذكي لا يقف دوره فقط عند أدائه الأعمال المكلف بها، ولكنه يمتدُّ لمراقبة هذه الأعمال[4].

(١) أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء، د. أروى الجلعود، ص٩٥.

(٢) مقالة للمبرمج مصطفى مرتضى خلف بعنوان: (بصمة العين)، جامعة المستقبل، العراق، بتاريخ: ١٨/ ٠٧/ ٢٠٢٢م واطلعت عليه بتاريخ: ٦/ ٩/ ٢٠٢٤م على الرابط التالي:

https:/ / uomus.edu.iq/ NewDep.aspx?depid=21&newid=13450

(٣) تقنية المركبة المستقلة (ذاتية القيادة) دليل لصانعي السياسات: جايمس م. أندرسن، نيدي كالرا وآخرون، ص٥٨، ٥٩، طبع مؤسسة RAND كاليفورنيا، سنة ٢٠١٦م.

(٤) الآلة بين الذكاء الطبيعي والذكاء الاصطناعي: د. نفين فاروق فؤاد، وآخرون، ص٥٠٠، ٥٠١.

وهـذا ما قامـت به دولة الإمارات العربية المتحدة؛ حيـث طبقت هذه التقنية لتطوير مطاراتها سواء في مطار دبي أو في مطار «أبو ظبي» وقد أفادت صحيفة «الخليج نيوز» نقلا عن مسـاعد المدير العام لشـؤون المنافذ الجوية في دبي العميد طلال أحمد الشنقيطي أن ركاب مطارات دبي الدولية لن يحتاجوا بعد الآن إلى جواز سفر أو بطاقة صعود إلى الطائرة للسفر من دبي، وذلك بفضل النظام البيومتري الجديد الذي تم إطلاقه، والذي يمكن المسـافرين المسجلين مسبقًا في النظام من المرور عبرها من خلال بصمة العين مع الوجه دون الحاجة إلى اسـتخدام مستندات السـفر من خلال النظر في الشاشة عند النقطة الخضراء الموجودة في البوابة ليتم التعرف عليه من خلال بصمة العين مع الوجه في مدة لا تتجاوز خمس ثوانٍ[1]. والقياسات البيومترية هي: القياسات البيولوجية التي تحدد هويتنا كأفراد، وتعني أجهزة الاستشـعار أنَّه في أي نقطة تكون فيها وثيقة مطلوبة للوصول سيكون من الممكن التحقق من هوية الراكب وحالة سفره من خلال التعرُّف على الوجه أو قزحية العين[2].

وأعلنت شـركة «نكسـت ٥٠» عن تنفيذ المرحلـة الأولى من مشـروع تفعيل تقنية المقاييـس الحيويـة في مطار أبو ظبي الدولـي لتفعيل تقنية بصمة الوجـه لتوفير الوقت على المسـافرين، وتعتمد الأنظمة الخاصة بالتقنية الجديدة على كاميرات ذكية مزودة بمقاييس حيوية عالية الدقة للتحقق من وجوه المسافرين وبياناتهم الحيوية عبر العديد مـن نقاط الاتصـال في المطار، والتي تشـمل النقـاط الخاصة بالخدمة الذاتية لتسـليم الأمتعـة، والنقاط الخاصة بالتدقيق على الجـوازات، وصالة درجة الأعمال، وبوابات الصعود إلى الطائرات[3].

---

(١) قنـاة: i24NEWS مقـال بعنوان: «المطارات تتيح العبور ببصمة العين والوجه بدون الحاجة إلى جواز السـفر، بتاريخ: ١١ فبراير ٢٠٢٣ على الرابط التالي وتمت زيارته بتاريخ: ٦/ ٩/ ٢٠٢٤

https:/ / 2u.pw/ BvISEr2b

(٢) قناة CNN، مقال بعنوان: «مطار خليجي يتصدَّر السـباق العالمي للسفر الخالي من الوثائق.. أين يقع؟» بتاريخ: ٨ أغسطس ٢٠٢٤. وتم الاطلاع عليه بتاريخ: ٦/ ٩/ ٢٠٢٤م. على الرابط التالي:

https:/ / arabic.cnn.com/ travel/ article/ 2024/ 08/ 08/ abu-dhabi-smart-travel-project

(٣) مقـال بعنـوان: «مطار أبو ظبي يسـتبدل جوازات السـفر ببصمة الوجه لتسـهيل الإجراءات» علـى الرابط التالي، وتمت زيارته بتاريخ: ٦/ ٩/ ٢٠٢٤م: https:/ / 2u.pw/ X0Url0y8

الشرط الثاني: الذكورة:

اختلف الفقهاء في حكم تولي المرأة منصب القضاء على قولين:

القـول الأول: ذهب جمهـور الفقهاء من المالكيـة[١]، والشـافعية[٢]، والحنابلة[٣]، والزيدية[٤]، والإمامية[٥]، والإباضية[٦] إلى أنه لا يجوز تولية المرأة القضاء، **واسـتدلوا على ذلك بالحديث الذي رواه البخاري بسنده عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: «لَقَدْ نَفَعَنِي اللهُ بِكَلِمَةٍ سَـمِعْتُهَا مِنْ رَسُـولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيَّـامَ الْجَمَلِ، بَعْدَمَـا كِدْتُ أَنْ أَلْحَـقَ بِأَصْحَابِ الْجَمَـلِ فَأُقَاتِـلَ مَعَهُمْ، قَالَ: لَمَّا بَلَغَ رَسُـولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ أَهْلَ فَـارِسَ قَدْ مَلَّكُوا عَلَيْهِمْ بِنْتَ كِسْرَى قَالَ: لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَّوْا أَمْرَهُمُ امْرَأَةً»**[٧].

وجه الدلالة: قال ابن حجر العسقلاني: «قال الخطابي في الحديث: إن المرأة لا تلي الإمارة ولا القضاء»[٨]. وضد الفلاح الفساد، فاقتضى الخبر: أنها إذا وليت القضاء فسد أمر من وليتهم[٩].

ويناقـش هذا الدليل: بأن رسـول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال ذلك في الأمر العام الذي هو الخلافة[١٠].

وإنما شرطوا الذكورية للأسباب التالية:

(١) بداية المجتهد (٤/ ٢٤٣)، وأيضًا: مواهب الجليل (٨/ ٦٥)، حاشية الصاوي (٤/ ١٨٧).

(٢) روضة الطالبين (١١/ ٩٥)، وأيضًا: البيان (١٣/ ٢٠)، مغني المحتاج (٦/ ٢٦٢).

(٣) كشاف القناع (٦/ ٢٩٤، ٣٢٩٥).

(٤) البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار: أحمد بن يحيى بن المرتضى (١٤/ ٤٢)، ط. مكتبة اليمن.

(٥) شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام: جعفر بن الحسن الهذلي (المحقق الحلي)، (٥/ ٣٧٩)، ط. مؤسسة مطبوعاتي إسماعيليان، وأيضًا: الروضة البهية للعاملي (٢/ ١٣١).

(٦) شرح النيل وشفاء العليل: محمد بن يوسف بن عيسى أطفيش (٢٥/ ٢٨٢).

(٧) صحيـح البخـاري، كتـاب: المغـازي، بـاب: كتـاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلـى كسـرى وقيصـر (١٤/ ٣٦٥)، ح رقم (٤٤٢٥).

(٨) فتح الباري شـرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسـقلاني الشـافعي، (٨/ ١٢٨)، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ط. دار المعرفة- بيروت، ١٣٧٩.

(٩) البيان (١٣/ ٢٠).

(١٠) المحلى بالآثار: أبو محمد علي بن أحمد بن سـعيد بن حزم الأندلسـي القرطبي الظاهري (٨/ ٥٢٧)، مسـألة (١٨٠٤)، ط. دار الفكر- بيروت.

١- لأن القضاء فرع الإمامة العظمى، وولاية المرأة للإمامة ممتنعة؛ للحديث السابق، فكذا القضاء، ومنصب الولاية عظيم لا تليه امرأة ولا تطيقه، ولوجوب ستر نفسها وزينتها فلا تليق بذلك[١].

٢- ولأن القاضي يحضر محافل الخصوم والرجال، ويحتاج فيه إلى كمال الرأي وتمام العقل والفطنة، والمرأة ناقصة العقل، قليلة الرأي، ليست أهلًا للحضور في محافل الرجال، ولا تقبل شهادتها ولو كان معها ألف امرأة مثلها ما لم يكن معهن رجل، وقد نبه الله تعالى على ضلالهن ونسيانهن بقوله تعالى: ﴿**أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ**﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ولا تصلح للإمامة العظمى، ولا لتولية البلدان، ولهذا لم يولِّ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا أحد من خلفائه ولا من بعدهم امرأة قضاء ولا ولاية بلد فيما بلغنا، ولو جاز ذلك لم يخلُ منه جميع الزمان غالبًا[٢].

٣- ولأن حال القضاء آكد من حال الإمامة في الصلاة، فإذا لم يجز أن تكون المرأة إمامة للرجال.. فلأن لا يجوز أن تكون قاضية أولى[٣].

القول الثاني: وذهب الحنفية[٤] إلى جواز قضاء المرأة في غير الحدود والقصاص.

واستدلوا على ذلك: بأن القضاء من باب الولاية كالشهادة والمرأة من أهل الشهادة، فتكون من أهل الولاية[٥]، لكن يأثم المولي لها، فلو تولت القضاء أو حكَّمها خصمان فقضت قضاء موافقًا لدين الله أكان ينفذ أم لا؟ لم ينتهض الدليل على نفيه بعد موافقته ما أنزل الله إلا أن يثبت شرعًا سلب أهليتها، وليس في الشرع سوى نقصان عقلها، ومعلوم أنه لم يصل إلى حد سلب ولايتها بالكلية، ألا ترى أنها تصلح شاهدة، وناظرة في الأوقاف، ووصية على اليتامى[٦].

(١) شرح النيل: لابن أطفيش (٢٥/ ٢٨٢).
(٢) المغني (١٤/ ١٢، ١٣). كشاف القناع (٦/ ٢٩٥).
(٣) البيان (١٣/ ٢١).
(٤) بدائع الصنائع (٧/ ٣)، وأيضًا: البحر الرائق (٦/ ٢٨١)، شرح فتح القدير: كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام، (٧/ ٢٥٣)، ط. دار الفكر، وجاء فيه: «وأما الذكورة فليست بشرط إلا للقضاء في الحدود والدماء فتقضي المرأة في كل شيء إلا فيهما».
(٥) شرح فتح القدير (٧/ ٢٩٨)، وأيضًا: بدائع الصنائع (٧/ ٣).
(٦) شرح فتح القدير (٧/ ٢٩٨)، وأيضًا: مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر: عبد الرحمن بن محمد بن سليمان المدعو بشيخي زاده، يعرف بداماد أفندي (٢/ ١٦٨)، ط. دار إحياء التراث العربي.

القول الثالث: نقل عن ابن القاسم[١] من المالكية أنه يجوز أن تتولى المرأة القضاء فيما تصح شهادتها فيه، وهو الأموال، وحكي عن ابن جرير الطبري[٢] وابن حزم[٣] أنه يجوز أن تتولى المرأة القضاء في كل شيء على الإطلاق.

واستدل من أجاز حكمها في الأموال فقالوا: تشبيهًا بجواز شهادتها في الأموال، ومن رأى حكمها نافذًا في كل شيء قال: إن الأصل هو أن كل من يتأتى منه الفصل بين الناس فحكمه جائز إلا ما خصصه الإجماع من الإمامة الكبرى[٤]، **ولأنه قد** ورد أن الخليفة عمر بن الخطاب قد ولَّى شيئًا من الحسبة في سوق المدينة للشفاء[٥]، وهي ليلى بنت عبد الله العدوية، **قال ابن حجر العسقلاني**[٦]: «كان عمر يقدمها في الرأي، ويرضاها ويفضلها، وربما ولاها شيئًا من أمر السوق»[٧]، وغيرها من الشواهد الكثيرة التي تؤكد صحة تولي المرأة القضاء.

---

(١) مواهب الجليل (٨/ ٦٥).

(٢) بداية المجتهد (٤/ ٢٤٣)، وأيضًا: المغني (٤/ ١٢)، مسألة (٨٢٢١). البحر الزخار: لابن المرتضى (١٤/ ٤٢).

(٣) المحلى بالآثار: لابن حزم الظاهري (٨/ ٥٢٧)، مسألة (١٨٠٤).

(٤) بداية المجتهد (٤/ ٢٤٣).

(٥) الشفاء بنت عبد الله بن عبد شمس بن خلف بن شداد بن عبد الله بن قرط بن رزاح بن عدي بن كعب القرشية العدوية، وقيل: خالد بدل خلف، وقيل: صدَّاد بدل شداد، وقيل: ضرار، والدة سليمان بن أبي حثمة. قيل: اسمها ليلى، قاله أحمد بن صالح المصري، وقال أبو عمر: قال ابن سعد: أمُّها فاطمة بنت وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران المخزومية، وأسلمت الشفاء قبل الهجرة، وهي من المهاجرات الأول، وبايعت النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكانت من عقلاء النساء وفضلائهن. راجع: الإصابة في تمييز الصحابة: لابن حجر العسقلاني (٨/ ٢٠١) وقال لها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((**علِّمي حفصة رقية النَّملة كما علَّمتِها الكتابة**)). أخرجه الحاكم في المستدرك ٤/ ٤١٤، وقال صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي.

(٦) الإصابة في تمييز الصحابة: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (٨/ ٢٠١) رقم (١١٣٧٩)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط. دار الكتب العلمية- بيروت، وانظر أيضًا: الاستيعاب في معرفة الأصحاب: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (٤/ ١٨٦٨، ١٨٦٩)، رقم (٣٣٩٨)، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط. دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

(٧) وقد أنكر أبو بكر بن العربي من المالكية هذا القول فقال: «وقد روي أن عمر قدم امرأة على حسبة السوق ولم يصح فلا تلتفتوا إليه فإنما هو من دسائس المبتدعة في الأحاديث». راجع: أحكام القرآن: أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي، (٣/ ٤٨٢) تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط. دار الفكر، في تفسير قوله تعالى: ﴿**إِنِّي وَجَدتُّ ٱمۡرَأَةٗ تَمۡلِكُهُمۡ وَأُوتِيَتۡ مِن كُلِّ شَيۡءٖ وَلَهَا عَرۡشٌ عَظِيمٞ**﴾ [النمل: ٢٣]، وأيضًا قال الحافظ ابن عساكر في تاريخ دمشق: «ويقال: إن عمر بن الخطاب استعملها على السوق وولدها ينكرون ذلك ويغضبون منه»، وقد ورد في تاريخ دمشق: أن الذي استعمله عمر على السوق إنما هو: ابنها سليمان بن أبي حثمة. راجع: تاريخ دمشق: أبو القاسم علي بن الحسن بن

القول الراجح: وبعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم أرى ترجيح قول الحنفية؛ لأن المرأة من أهل الشهادات في الجملة، إلا أنها لا تقضي بالحدود والقصاص؛ لأنه لا شهادة لها في ذلك، وأهلية القضاء تدور مع أهلية الشهادة، ولأنه لم يثبت شرعًا سلب أهليتها، وليس في الشرع سوى نقصان عقلها، ومعلوم أنه لم يصل إلى حد سلب ولايتها بالكلية، ألا ترى أنها تصلح شاهدة وناظرة في الأوقاف ووصية على اليتامى؟!

حكم تولي المرأة القضاء في القانون المصري:

تولت المرأة في القانون المصري الوظائف القضائية؛ فقد نصَّت المادة ١١ من الدستور المصري ٢٠١٤م على ما يلي: «تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقًا لأحكام الدستور، وتعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلًا مناسبًا في المجالس النيابية على النحو الذي يحدده القانون، كما تكفل للمرأة حقها في تولي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة، **والتعيين في الجهات والهيئات القضائية دون تمييز ضدها**[(١)].

في هذا الإطار تم التوسع في المناصب القضائية للمرأة حيث:

تم تعيين العديد منهن في هيئة قضايا الدولة وفي هيئة النيابة الإدارية، وقد بلغ عدد النساء في هيئة قضايا الدولة ٧٢ امرأة عام ٢٠٠٤ من مجموع عدد أعضاء الهيئة الذي

هبة الله المعروف بابن عساكر، (٢٢/ ٢١٥، ٢١٦)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، ط. دار الفكر، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م، وانظر أيضًا: عمل المرأة في الحسبة، أحكامه الفقهية ومقاصده الشرعية وضرورته الاجتماعية: د/ خلف بن حمود بن سالم الشغدلي، وآخرون (٣٣٥). كرسي أبحاث المرأة وقضايا الحسبة، جامعة حائل، المملكة العربية السعودية ١٤٣٨هـ- ٢٠١٧م.

(١) الجريدة الرسمية- العدد ٣ مكرر (أ) في ١٨ يناير سنة ٢٠١٤م، منشور على موقع منشورات قانونية، وتمت زيارة الموقع بتاريخ ٢١/ ١٢/ ٢٠٢٤م على الرابط التالي: https://manshurat.org/ node/ 4256. نص دستور جمهورية مصر العربية الصادر في عام ٢٠١٤م المادة (١١) واطلعت عليه بتاريخ: ١٨/ ١٢/ ٢٠٢٤م على الرابط التالي: https://2u.pw/ QXyqeFw، وأيضًا: مقال بعنوان: سبع معلومات عن قانون إلزام السلطة القضائية جريدة اليوم السابع واطلعت عليه بتاريخ: ١٨/ ١٢/ ٢٠٢٤م على الرابط التالي: https://2u.pw/ cVmnXbRM

بلـغ ١٩١٢ عضـوًا، وبلغ عدد النسـاء في النيابـة الإدارية نحو ٤٣٦ امـرأة من مجموع أعضائها البالغ نحو ١٧٢٦ عضوًا أي بنسبة ٢٥٪ [١].

وجـواز تعيين المـرأة في الهيئـة القضائية هو ما أفتت بـه دار الإفتـاء المصرية؛ فقد جـاء في الفتوى رقـم: (٨٦٦) بتاريخ: ٢٦ مايو ٢٠٠٨م وكان المفتي: فضيلة الأسـتاذ الدكتـور علي جمعة، وجاء في نص الفتـوى: «لأن المرأة يجوز أن تكون مفتية، فيجوز أن تكون قاضية، وبه نفتي»[٢].

مدى تحقق هذا الشرط في القاضي الذكي:

هـذا الشـرط لا يتأتى في النظام الذكـي، فلا يمكن وصفه بالذكـورة أو الأنوثة، وإن كان هناك روبوت يطلق عليه اسم أنثى مثل الروبوت صوفيا وسارة في المملكة العربية السعودية؛ إذ إن بين الذكر والأنثى فوارقَ فطريةً جبَل اللهُ عليها كلًّا منهما، فليس معنى إطلاق اسم الأنثى عليها أن يتحقق فيها صفات الأنثى.

الشرط الثالث: العدالة:

والعدالـة هـي: هيئـة راسـخة في النفـس تحمل علـى الصـدق في القـول في الرضا والغضـب، ويعـرف ذلك باجتنـاب الكبائر، وعـدم الإصرار على الصغائـر، وملازمة المروءة، والاعتدال عند انبعاث الأغراض حتى يملك نفسه عن اتباع هواه[٣].

(١) منشـور على موقع الهيئة العامة للاسـتعلامات بوابتك إلى مصر، واطلعت عليه بتاريخ: ١٨/ ١٢/ ٢٠٢٤م على الرابط التالي:

.https://www.sis.gov.eg/ Story/ 116459?lang=ar

(٢) فتـاوى دار الإفتـاء المصرية منشـور على موقع دار الإفتـاء المصرية في الفتوى رقـم (٨٦٦) بعنوان: «حكم عمل المرأة كوكيل للنيابة وتوليها القضاء»، وتمت زيارة الموقع بتاريخ: ١٨/ ١٢/ ٢٠٢٤م

على الرابط التالي:

https://www.dar-alifta.org/ar/fatawa/11962/ %D8%B9%D9%85%D9%84-

(٣) الأشـباه والنظائـر: تاج الدين عبـد الوهاب بن تقي الدين السـبكي (١/ ٤٥١)، ط. دار الكتـب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

اختلف الفقهاء في اشتراط العدالة في القاضي على قولين:

القـول الأول: ذهب جمهـور الفقهاء من المالكيـة[١]، والشـافعية[٢]، والحنابلة[٣]، والزيدية[٤]، والإمامية[٥]، والإباضية[٦] إلى أن العدالة شـرط لتولي القضاء، فغير العدل لا يصح قضاؤه ولا ينفذ حكمه، واستدل الجمهور على ذلك بالكتاب والمعقول:

أمـا الكتـاب فقولـه تعالـى: ﴿**يَـٰٓأَيُّـهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَـتَبَيَّنُوٓاْ**﴾ [الحجرات: ٦]. أي: فتثبتـوا[١]، فأمر بالتبين عند قول الفاسـق، ولا يجوز أن يكـون الحاكم ممن لا يقبل قوله، ويجب التبيُّـن عند حكمه[٨]. يقول ابن العربي: «من ثبت فسقه بطل قوله في الأخبار إجماعًا؛ لأن الخبر أمانة، والفسق قرينة تبطلها»[٩].

وأما المعقول فمن ثلاثة وجوه:

الوجـه الأول: لأن القضـاء يتضمـن الولايـة في التزويـج والنظر في أموال السـفهاء واليتامى والوقوف، والفسق ينافي هذه الولايات، فلم ينعقد مع القضاء[١٠].

الوجـه الثاني: ولأن الفاسـق لا يولَّى لعدم الوثوق بقوله، ولأنـه ممنوع من النظر في مال ولده مع وفور شفقته، فنظره في أمر العامة أولى بالمنع[١١].

الوجه الثالث: ولأن الفاسق لا يجوز أن يكون شاهدًا، فأولى ألا يكون قاضيًا[١٢].

---

(١) بداية المجتهد (٤/ ٢٤٣)، وأيضًا: الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي: للدردير (٤/ ١٢٩). حاشية الصاوي على الشرح الصغير المالكي (٤/ ١٨٧).

(٢) روضة الطالبين (١١/ ٩٦)، البيان (١٣/ ٢٠).

(٣) كشاف القناع (٦/ ٢٩٥).

(٤) البحر الزخار (١٤/ ٤٣).

(٥) الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية (٢/ ١٣١)، وأيضًا: شرائع الإسلام (٥/ ٣٧٩).

(٦) شرح النيل (٢٥/ ٢٧٩).

(١) مفاتيح الغيب= التفسير الكبير: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسـن بن الحسـين التيمي الرازي (٢٨/ ١٠١)، ط. دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٠هـ.

(٨) كشاف القناع (٦/ ٢٩٥)، وأيضًا: المغني (١٤/ ١٤).

(٩) أحـكام القـرآن: أبـو بكـر محمد بن عبـد الله بـن العربـي، (٤/ ١٤٧)، تحقيق محمد عبـد القادر عطـا، ط. دار الفكر، لبنان.

(١٠) البيان (١٣/ ٢٠).

(١١) مغني المحتاج (٦/ ٢٦٢).

(١٢) دقائق أولي النهى المعروف بشرح منتهى الإرادات: للبهوتي (٣/ ٤٩٢)، وأيضًا: المغني (١٤/ ١٤).

القـول الثاني: وذهب الحنفية[1]**، وحكي ذلك عن الأصم**[2] أنه يجوز تقليد الفاسـق القضـاء، وتنفـذ قضاياه إذا لم يجاوز فيها حد الشـرع[3]، واسـتدلوا على ذلك بالسـنة والمعقول:

أما السنة: فما رواه الإمام مسلم في صحيحه عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ: كَيْـفَ أَنْتَ إِذَا كَانَتْ عَلَيْكَ أُمَرَاءُ يُؤَخِّـرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا، أَوْ يُمِيتُونَ الصَّلَاةَ[4] عَـنْ وَقْتِهَا؟ قَالَ: قُلْتُ: فَمَا تَأْمُرُنِي؟ قَالَ: صَلِّ الصَّلَاةَ لِوَقْتِهَا، فَإِنْ أَدْرَكْتَهَا مَعَهُمْ فَصَلِّ فَإِنَّهَا لَكَ نَافِلَةٌ»[5].

وجه الدلالة: في هذا الحديث الحثُّ على طاعة ولاة الأمور ما لم تكن معصية، وأن من قهر الناس لشوكته وقوة بأسه وأعوانه، واستولى عليهم وانتصب إمامًا، فإن أحكامه تنفذ وتجب طاعته، وتحرم مخالفته في غير معصية، عبدًا كان أو حرًّا أو فاسقًا[6].

ويناقش هذا الدليل: بأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أخبر بوقوع كونهم أمراء، لا بمشروعيته، والنزاع في صحة توليته، لا في وجودها[7].

---

(١) الاختيار لتعليل المختار: عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي مجد الدين أبو الفضل الحنفي (٢/ ٨٣)، عليها تعليقات: الشيخ محمود أبو دقيقة، ط. مطبعة الحلبي- القاهرة، ١٣٥٦هـ- ١٩٣٧م.

(٢) الأصم: محمد بن يعقوب بن يوسـف بن معقل بن سـنان الأموي بالولاء، أبـو العباس الأصم: محدِّث، من أهل نيسـابور، ووفاته بها. رحل رحلة واسـعة، فأخذ عن رجال الحديث بمكة ومصر ودمشـق والموصل والكوفة وبغداد، وأصيب بالصمم بعد إيابه. قال ابن الجوزي: كان يورِّق ويأكل من كسـب يده، وحدَّث سـتًّا وسـبعين سـنة، سمع منه الآبـاء والأبنـاء والأحفاد، وقـال ابن الأثير: كان ثقة، ولد سـنة ٨٦١م وتـوفي ٩٥٧م. راجـع: الأعلام: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي (٧/ ١٤٥)، ط. دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشرة- أيار/ مايو ٢٠٠٢م.

(٣) المغني (١٤/ ١٣).

(٤) معنى يميتون الصلاة: يؤخرونها فيجعلونها كالميت الذي خرجت روحه. راجع: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شـرف النووي (٥/ ١٤٧)، ط. دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.

(٥) صحيح مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، كتاب: الصلاة، باب: ما جاء في الأمراء الذين يؤخرون الصلاة، (٢/ ١٢٠)، ح رقم (١٤٠٩)، ط. دار الجيل- بيروت، وطبعتها مصورة من الطبعة التركية المطبوعة سنة ١٣٣٤هـ.

(٦) شرح صحيح مسلم: للنووي (٥/ ١٤٩).

(٧) المغني (١٤/ ١٤).

وأما المعقول فقالوا: لأنه من أهل الشهادة، فيكون من أهل القضاء، لكن لا ينبغي أن يُقلَّدَ الفاسق كما لا ينبغي أن يعمل بشهادته؛ لأن القضاء أمانة عظيمة، وهي أمانة الأموال والأبضاع والنفوس، فلا يقوم بوفائها إلا من كمُل ورعه، وتم تقواه[1].

والراجح: هو قول جمهور الفقهاء القائلين باشتراط العدالة في القاضي؛ لعدم الوثوق بقول الفاسق وحكمه، ولأن القضاء أمانة عظيمة، فلا يقوم بوفائها إلا من كمل ورعه، وتم تقواه.

مدى تحقق هذا الشرط في القاضي الذكي:

لا يمكن أن يتحقق شرط العدالة في القاضي الذكي؛ فهو آلة من الآلات لا يمكن وصفها بالفسق وعدمه؛ لأنه ليس المقصود بالعدالة هنا أن يكون الشخص عادلًا في أحكامه كما قد يتبادر إلى ذهن القارئ الذي ليس له دراية بأساليب الفقهاء؛ بل لهذه الكلمة معنًى آخر يريده العلماء، فعندما يشترط العلماء العدالة في الشخص، فإنهم يقصدون بها استعدادًا ذاتيًّا يمنعه من ارتكاب الجرائم والمخالفات التي نهى الشرع عنها، بل يمنعه من فعل الأمور التي لم ينه الشرع عنها لكنها لا تليق بأمثاله بحسب عرف الناس في زمانه ومكانه[2].

الشرط الرابع: الاجتهاد:

الاجتهاد في اللغة: الجُهد -بضم الجيم- الوُسع والطاقة، والجَهْدُ المبالغة والغاية، والجَهْد بلوغك غاية الأَمر الذي لا تألُو على الجهد فيه[3].

والاجتهاد في الاصطلاح هو: استفراغ الفقيه الوسع لتحصيل ظن بحكم شرعي[4].

(١) بدائع الصنائع (٧/ ٣).

(٢) النظام القضائي في الفقه الإسلامي: محمد رأفت عثمان، ص١٥٢، ط. دار البيان، الطبعة: الثانية ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

(٣) لسان العرب: ابن منظور (١/ ٧٠٩)، مادة (جهد)، تحقيق: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، ط. دار المعارف.

(٤) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي: عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي (٤/ ١٤)، ط. دار الكتاب الإسلامي. كشاف القناع (٦/ ٢٩٧).

والتقليـد في اللغة: القِلادَة؛ ما جُعِل في العُنُق، وقَلَّدَه الأَمرَ: أَلزَمه إِياه، ومنه التقلِيدُ في الديـن، وتقليدُ البُدْنِ: أَن يُجْعَلَ في عُنُقِها شِـعارٌ يُعْلَمُ به أَنها هَدْي[1] فكأن المقلد جعل ذلك الحكم، الذي قلد فيه المجتهد كالقلادة في عنق من قلده[2].

١ - **والتقليـد في الاصطلاح هو**: العمل بقول الغير من غيـر حجة[3]، والمقلد: وهو من حفظ مذهب صاحبه، لكنه غير عارف بغوامضه، وقاصر عن تقرير أدلته[4].

اختلف الفقهاء في هذا الشرط على قولين:

القـول الأول: ذهـب جمهور الفقهاء مـن المالكية[5]، والشـافعية[6]، والحنابلة[7]، والزيدية[8]، والإمامية[9]، والراجح عند الإباضية[10] إلى اشتراط الاجتهاد في القاضي.

واستدلوا على ذلك بالكتاب، والسنة، والمعقول:

أما الكتاب، فقوله تعالى: ﴿ **فَٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ** ﴾ [المائدة: ٤٨].

وجـه الدلالة: فيه تخصيـص النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالمخاطبـة، والأئمة بعده مرادون بالحكم معه[11]، والتقليد ليس مما أنزل الله[12].

---

(١) لسان العرب: لابن منظور (٥/ ٣٧١٨)، مادة (قلد).

(٢) إرشـاد الفحـول إلـى تحقيـق الحق مـن علم الأصـول: محمد بن علي بـن محمد بن عبـد الله الشـوكاني اليمني (٢/ ٢٣٩) تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، قدم له: الشيخ خليل الميس، والدكتور ولي الدين صالح فرفور، ط. دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

(٣) إرشاد الفحول (٢/ ٢٣٩).

(٤) مغني المحتاج (٦/ ٢٦٣).

(٥) بداية المجتهد (٤/ ٢٤٣)، وأيضًا: الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي: للدرير (٤/ ١٢٩). حاشية الصاوي على الشرح الصغير المالكي (٤/ ١٨٧).

(٦) روضة الطالبين (١١/ ٩٥)، وأيضًا: البيان (١٣/ ١٩، ٢٠).

(٧) كشـاف القناع (٦/ ٢٩٥)، وأيضًا: المغني (١٤/ ١٤، ١٥). دقائق أولي النهى لشـرح المنتهى المعروف بشـرح منتهى الإرادات (٣/ ٤٩٢).

(٨) البحر الزخار (١٤/ ٤٥).

(٩) الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية (٢/ ١٣١)، وأيضًا: شرائع الإسلام (٥/ ٣٧٩).

(١٠) شرح النيل (٢٥/ ٢٧٩).

(١١) أحكام القرآن: أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (٣/ ٢٤٣)، تحقيق: محمد صادق القمحاوي، ط. دار إحياء التراث العربي- بيروت، ١٤٠٥هـ.

(١٢) البيان (١٣/ ١٩).

وأما السنة: فما رواه أبو داود بسنده عَنْ أَبِي هَاشِم، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**الْقُضَاةُ ثَلَاثَةٌ: وَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ، وَاثْنَانِ فِي النَّارِ، فَأَمَّا الَّذِي فِي الْجَنَّةِ فَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَقَضَى بِهِ، وَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَجَارَ فِي الْحُكْمِ فَهُوَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ قَضَى لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ فَهُوَ فِي النَّارِ**»[1].

وجه الدلالة: الحديث يدل على أنه لا يجوز لغير المجتهد أن يتقلد القضاء، ولا يجوز للإمام توليته[2]. **يقول العظيم آبادي**: «والحديث دليل على أنه لا ينجو من النار من القضاة إلا من عرف الحق وعمل به.. وظاهره أن من حكم بجهل وإن وافق حكمه الحق فإنه في النار؛ لأنه أطلقه»[3].

وأما المعقول فقالوا: لأن فاقد الاجتهاد إنما يحكم بالتقليد، والقاضي مأمور بالحكم بما أنزل الله، ولأن الحكم آكد من الفتيا؛ لأن المفتي لا يلزم المستفتي ما يفتيه، فإذا لم يجز أن يكون المفتي عاميًّا، فلأن لا يجوز أن يكون القاضي عاميًّا أولى[4].

القول الثاني: وذهب الحنفية[5]، وقول للإباضية[6] إلى أن الاجتهاد ليس شرطًا في القاضي، فينعقد القضاء لمن لم يبلغ درجة الاجتهاد مع وجود بالغه إن كان ذا علم ونباهة وفهم. **واستدلوا على ذلك بالمعقول فقالوا**:

---

(١) سنن أَبِي دَاوُدَ سُلَيْمَان بن الأَشْعَثِ السِّجِسْتَانِيّ، كتاب: الأقضية، باب: في القاضي يخطئ، (٤/ ٢٠٧)، ح رقم (٣٥٧٣)، كتب الحواشي والتعليقات: محمود خليل، ط. دار القبلة- بيروت. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «هَذَا أَصَحُّ شَيْءٍ فِيهِ، يَعْنِي حَدِيثَ ابْنِ بُرَيْدَةَ: «(**الْقُضَاةُ ثَلَاثَةٌ**)»، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه وله شاهد بإسناد صحيح على شرط مسلم». راجع: المستدرك على الصحيحين: للحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، (٤/ ٩٠)، بإشراف: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، ط. دار المعرفة - بيروت.

(٢) عون المعبود شرح سنن أبي داود: أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، (٩/ ٤٨٩)، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، ط. المكتبة السلفية، المدينة المنورة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٨هـ- ١٩٦٨م، وأيضًا: معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود: أبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (٤/ ١٦٠)، ط. المطبعة العلمية - حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٥١هـ- ١٩٣٢م. يقول الخطابي: «فأما من لم يكن محلًّا للاجتهاد فهو متكلف ولا يعذر بالخطأ في الحكم، بل يخاف عليه أعظم الوزر بدليل حديث ابن بريدة عن أبيه عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «(**القضاة ثلاثة: واحد في الجنة، واثنان في النار**)».

(٣) عون المعبود (٩/ ٤٨٨).

(٤) كشاف القناع (٦/ ٢٩٥)، وأيضًا: المغني (١٤/ ١٤، ١٥). مغني المحتاج (٦/ ٢٦٣). البيان (١٣/ ٢٠).

(٥) بدائع الصنائع (٧/ ٣).

(٦) شرح النيل (٢٥/ ٢٨٠).

لأنـه يمكنـه أن يقضـي بعلم غيـره؛ بالرجوع إلى فتـوى غيره من العلمـاء، فكذا في القاضي، لكن مع هذا لا ينبغي أن يقلد الجاهل بالأحكام؛ لأن الجاهل بنفسه ما يفسد أكثر مما يصلح، بل يقضي بالباطل من حيث لا يشعر به[1].

والراجـح هو: ما ذهب إليه جمهور الفقهـاء وهو اشتراط الاجتهاد في القاضي؛ لأن الجاهل بالأحكام يقضي بالباطل، فهو يفسد أكثر مما يصلح.

مدى تحقق هذا الشرط في القاضي الذكي:

والـذي يظهـر مـن خلال الإجـراءات المتوقعة لقضـاء النظام الذكي أنـه لن يكون مجتهدًا، بل سـيكون مقلـدًا وفق أحكام قضائية مقننة أدخلـت في قاعدة البيانات، ولن يتوفر فيه شـرط الاجتهاد الذي اشترطـه الجمهور ولو أُدخل فيه جميع الأقوال الفقهية المحتملـة للحكـم الفقهي، ثـم بعد اطلاعه علـى مجريات الدعوى وما قُـدم فيها من البينات والدفوع يصدر الحكم الذي يراه مناسـبًا وفق المقتضيات الشـرعية والنظامية، فلا يمكن القول: إنه في هذه الحال يُعد مجتهدًا[2].

المطلب الثاني:
آداب القاضي في تعامله مع الخصوم ومدى تحققها في القاضي الذكي

وفيه فرعان:

الفرع الأول: آداب القاضي في تعامله مع الخصوم ومدى تحققها في القاضي الذكي.

الفرع الثاني: حكم التسوية بين الخصمين في المعاملة.

الفرع الأول:
آداب القاضي في تعامله مع الخصوم ومدى تحققها في القاضي الذكي

لما كان القضاء مسؤولية عظيمة حيث يتعلق بالنظر في الدماء والأموال والأعراض، فينبغي على القاضي مراعاة الآداب المتعلقة بالخصوم، والتي قد تؤثر في سير الدعوى،

(١) بدائع الصنائع (٧/ ٣).

(٢) أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء، د. أروى الجلعود، ص١٠١.

وتمنع من الوصول إلى الحق، **والأدب: الخصال الحميدة والقاضي محتاج إليها، ولذلك ذكر الفقهاء** رَحِمَهُمُ اللَّهُ **ما ينبغي للقاضي أن يفعله ويكون عليه، وسميت الخصال الحميدة أدبًا لأنها تدعو إلى الخير**[1]، ومن هذه الآداب:

١ - **الحرص على الحالة النفسية للخصوم**: ليتمكنوا من الإدلاء بحججهم، فينبغي على القاضي أن يحض الخصمين عند ابتداء المحاكمة على التؤدة والوقار، ويهدِّئ روع الخائف في مجلسه، ويسكن جأش المضطرب حتى يدلي بحجته ودفعه بالشكل المطلوب، وإذا صدر من أحد الخصمين ما لا يليق بمجلس القضاء ولا يناسب أدبه، وكذا إن أساء أحدهم للآخر أو للشهود، أدَّبه وعزَّرَه، بل ذهب بعض الفقهاء إلى أنه ليس للقاضي العفو عنه، ولو تنازل المُساء إليه؛ لأن السباب انتهاك لحرمة مجلس القضاء، وفيه إضعاف لجانب الخصم الآخر[2]. **يقول ابن فرحون**: «ويحضهما عند ابتداء المحاكمة على التؤدة والوقار، ويسكن جأش المضطرب منهما، ويؤمن روْعَ الخائفِ والحَصِرِ في الكلام حتى يذهب عنه ذلك»[3].

مدى تحقق هذا الأدب في القاضي الذكي:

لا يمكن تحقق هذا المبدأ في القاضي الذكي؛ لأن هذا الأمر ينبع من إنسانية القاضي، وهي غير موجودة في القاضي الذكي، وهذه أمور مهمة في إجراءات القضية؛ حيث إنها تساعد المظلوم على أخذ حقه.

٢ - **التسوية والعدل بين الخصمين في كل شيء**: من المجلس، والخطاب واللحظ واللفظ والدخول عليه، والإنصات إليهما، والاستماع منهما[4]، وهذا باتفاق الفقهاء[5]، وكذلك يسوي بينهما في الإقبال وهو التوجه والنظر، والنطق والخلوة، فلا ينطلق بوجهه إلى أحدهما، ولا يسار أحدهما؛ أي لا يكلم القاضي أحد الخصمين

(١) شرح فتح القدير: لابن الهمام (٧/ ٢٥١، ٢٥٢).
(٢) تبصرة الحكام (١/ ٤٦، ٤٩)، وأيضًا: معين الحكام (١/ ٢٠).
(٣) تبصرة الحكام (١/ ٤٦).
(٤) المغني: لابن قدامة (١٤/ ٦٢).
(٥) بدائع الصنائع (٧/ ٩). تبصرة الحكام (١/ ٤٦)، وأيضًا: بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير (٤/ ٢٠٥). روضة الطالبين: للنووي (٨/ ١٤٦، ١٤٧)، دراسة وتحقيق: عادل أحمد عبد الجواد وعلي محمد معوض، ط. دار عالم الكتب، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م. دقائق أولي النهى: للبهوتي (٣/ ٤٩٨).

سرًّا، ولا يشير إليه بيده ولا برأسه ولا بعينه ولا بحاجبيه، ولا يومئ إلى أحدهما بشيء دون خصمه، فإن ذلك يجرئهما عليه ويطمعهما فيه، وما جرَّ إلى التهاون بحدود الله فممنوع، ولا يرفع صوته على أحدهما، ولا يكلم أحدهما بلسان لا يعرفه الآخر؛ لأنه كالمسارة، ولا يخلو بأحد في منزله، ولا يضيف أحدهما، وفيه إشارة إلى أنه لو أضافهما معًا فلا بأس به، فيعدل بين الخصمين في هذا كله؛ لما في ترك العدل من كسر قلب الآخر، ويتهم القاضي به[1]. ولا يضحك إلى أحد الخصمين؛ لأنه يجترئ على خصمه ولا يمازحهم ولا واحدًا منهما؛ لأنه يذهب بمهابة القضاء[2]، ولا يتلطف به ولا يلقنه حجته[3]؛ لأن هذه الأشياء كلها تهمة، وعليه الاحتراز عنها، ولأن فيه كسر القلب للآخر، وإضراره، ولأنه إعانة له على خصمه[4].

يقول البهوتي: «(و) يجب (عليه) أي: القاضي (العدل بين متحاكمين) ترافعا إليه (في لحظه) أي ملاحظته (ولفظه) أي كلامه لهما (ومجلسه ودخول عليه)»[5].

مدى تحقق هذا الأدب في القاضي الذكي:

إن نظام التقاضي الذكي لا يحقق مبدأ المساواة الحقيقية بين الخصوم من جهة، وبين الخصوم والمحكمة من جهة أخرى، من حيث المجلس، والخطاب واللحظ واللفظ والدخول عليه، والإنصات إليهما، والاستماع منهما[6]، والوجدان النفسي، بسبب تباعد الخصوم، وطريقة دخولهم على البرنامج، وضعف الشبكة العنكبوتية عند

(١) بدائع الصنائع (٧/ ٩)، وأيضًا: العناية شرح الهداية: محمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين أبو عبد الله ابن الشيخ شمس الدين ابن الشيخ جمال الدين الرومي البابرتي (٧/ ٢٧٤)، ط. دار الفكر. معين الحكام (١/ ٢٠). رد المحتار (٥/ ٢٧٥).

(٢) البناية شرح الهداية: للعيني (٩/ ٢٥)، وأيضًا: رد المحتار (٥/ ٢٧٥).

(٣) ويكره تلقين الشاهد، ومعناه أن يقول له: أتشهد بكذا وكذا، وهذا لأنه إعانة لأحد الخصمين فيكره كتلقين الخصم، واستحسنه أبو يوسف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في غير موضع التهمة؛ لأن الشاهد قد يحصر -أي ينحبس لسانه عن البيان- لمهابة المجلس، فكان تلقينه إحياء للحق. راجع: البناية (٩/ ٢٤).

(٤) مجمع الأنهر: لداماد أفندي (٣/ ٢٢١)، ط. دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م، وأيضًا: رد المحتار (٥/ ٢٧٦). شرح فتح القدير (٧/ ٢٧٥). تحفة المحتاج (١٠/ ١٥١). دقائق أولي النهى: للبهوتي (٣/ ٤٩٨).

(٥) دقائق أولي النهى: للبهوتي (٣/ ٤٩٨).

(٦) المغني (١٤/ ٦٢).

أحدهمـا، وقوتها عند الآخر، ووجود عطل عند هـذا بعكس الطرف الآخر، أو حضور أحدهما أمام المحكمة، والثاني عن بعد[1].

٣- **أن يكـون القاضـي فَهِمًا عنـد الخصومة:** فيجعل فهمه وسـمعه وقلبه إلى كلام الخصمين[2]؛ لقول سيدنا عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في كتاب السياسة: «**فَافْهَمْ إِذَا أُدْلِيَ إِلَيْكَ بِحُجَّةٍ، وَأَنْفِـذِ الْحَقَّ إِذَا وَضَحَ، فَإِنَّهُ لَا يَنْفَعُ تَكَلُّـمٌ بِحَقٍّ لَا نَفَاذَ لَهُ**»[3]، والإدلاء: رفع الخصومة إلـى الحاكم، والفهـم إصابة الحق، فمعنـاه: عليك ببذل المجهـود في إصابة الحق إذا أدلي إليك، **وقيل معناه: اسـمع كلام كل واحد من الخصمين وافهم مراده، وبهذا يؤمر كل قاض؛ لأنه لا يتمكن من تمييز الحق من الباطل إلا بذلك، وربما يجري على لسان أحد الخصمين ما يكون فيه إقرار بالحق لخصمه، فإذا فهم القاضي ذلك أنفذه، وإذا لم يفهم ضاع، وإليه أشار في قوله: فإنه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له، وقيل: المراد:** استمع إلى كلام الشـهود وافهم مرادهم، فإنهم يتكلمون بالحـق بين يديك، وإنما يظهر منفعة

---

(١) حكم التقاضي الإلكتروني في الشريعة الإسلامية: علي النقبي، د. محمد علي سميران، ص٢٨٢.

(٢) البدائع (٧/ ٩).

(٣) سـنن الدارقطني: كتاب في الأقضية والأحكام وغير ذلك، كتاب رقم (٢٧)، كتاب عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى أبي موسـى الأشـعري، (٥/ ٣٦٧)، ح رقم (٤٤٧١)، ط. مؤسسة الرسـالة، بيروت - لبنان، ٢٠٠٤م، وأخرجه البيهقي في السنن الـكبرى: تحقيـق: محمـد عبد القادر عطـا، ط. دار الكتـب العلمية، ٢٠٠٣م، كتـاب: آداب القاضـي، باب: إنصاف الخصمين في المدخل عليه، والاسـتماع منهما، والإنصاف لكل واحد منهما حتى تنفد حجته، وحسن الإقبال عليهما (١٠/ ٢٢٩)، ح رقم (٢٠٤٦٠).

وقال البيهقي في المعرفة: «وهذا الكتاب قد رواه سعيد بن أبي بردة، وروي عن أبي المليح الهذلي أنه رواه، وهو كتاب معـروف مشـهور لا بد للقضاة من معرفته والعمل به». راجع: معرفة السـنن والآثار، للبيهقـي، كتاب: أدب القاضي، باب: ما على القاضي في الخصوم والشهود، (١٤/ ٢٤٠)، ح رقم (١٩٧٩٢)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط. دار الوفاء (المنصورة - القاهرة)، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.

وقد رواه ابن كثير في مسند عمر بن الخطاب عن سفيان بن عيينة حدثنا والد عبد الله بن إدريس قال: أتيت سعيد بن أبي بردة فسألته عن رسائل عمر التي كان يكتب إلى أبي موسى، وكان أبو موسى قد أوصى إلى أبي بردة قال: فأخرج إليَّ كتبًا فرأيت في كتاب منها: «أما بعد فإن القضاء فريضة... الأثر»، وقال ابن كثير: «هذا أثر مشـهور، وهو من هذا الوجه غريـب، والصحيـح أنه يحتج بها إذا تحقق الخط؛ لأن أكثر كتب رسـول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلـى الملوك في الأقطار وقد بسطت القول بصحتها في أول كتاب البخاري ولله الحمد، وقد ورد هذا الأثر من وجه آخر كما رواه الحافظ البيهقي في سـننه». راجع: مسـند أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأقواله على أبواب العلم (المشهور بمسند الفاروق لابن كثير): أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، كتاب: الأقضية، (٢/ ٥٤٦، ٥٤٧) تحقيق: عبد المعطي قلعجي، ط. دار الوفاء - المنصورة، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

ذلك لتنفيذ القاضي إياه[1]، ولأن من الجائز أن يكون الحق مع أحد الخصمين، فإذا لم يفهم القاضي كلامهما يضيع الحق[2].

فينبغي أن يتحلى القاضي بالفهم وسعة الإدراك: فإن القضاء قائم على الفهم لا العلم فقط، لذا لما قال رجل لإياس بن معاوية[3]: «علمني القضاء. قال: إن القضاء لا يُعلَّم، إن القضاء فهم، ولكن لو قلت: علمني من العلم»[4]، وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ معلقًا على هذا: «وهذا هو سرُّ المسألة، فإن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يقول: ﴿ **فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَٱلطَّيْرَ ۚ وَكُنَّا فَٰعِلِينَ** ﴾ [الأنبياء: ٧٩]. فخصَّ سليمان بفهم القضية، وعمهما بالعلم»[5]، **يقول النووي:** «ليُقبل عليهما بمجامع قلبه وعليه السكينة»[6]. **ويقول ابن القيم: «ولا يتمكن المفتي ولا الحاكم من الفتوى والحكم بالحق إلا بنوعين من الفهم: أحدهما: فهم الواقع والفقه فيه واستنباط علم حقيقة ما وقع بالقرائن والأمارات والعلامات حتى يحيط به علمًا. والنوع الثاني:** فهم الواجب في الواقع، وهو فهم حكم الله الذي حكم به في كتابه أو على لسان قوله في هذا الواقع، ثم يطبق أحدهما على الآخر»[7].

(١) المبسوط (١٦/ ٦٠، ٦١).

(٢) البدائع (٧/ ٩).

(٣) إياس بن معاوية بن قرة بن إياس بن هلال بن رئاب بن عبيد بن سواءة بن سارية بن ذبيان بن ثعلبة بن سليم بن أوس بن مزينة، ويكنى أبا واثلة، وكان ثقة، وكان قاضيًا على البصرة وله أحاديث، وقد وهم من جعله صحابيًّا، وإنما هو تابعيٌّ صغير مشهور بذلك، وهو إياس القاضي المشهور بالذكاء. راجع: الطبقات الكبرى: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (٧/ ١٧٥) تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط. دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م، وأيضًا: الإصابة في تمييز الصحابة: لابن حجر العسقلاني (١/ ٣٩٦)، ط. دار الكتب العلمية ١٤١٥هـ.

(٤) تاريخ دمشق: لابن عساكر (١٠/ ٣٠)، ط. دار الفكر، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

(٥) الطرق الحكمية: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (١/ ٣٢)، ط. مكتبة دار البيان.

(٦) روضة الطالبين (٨/ ١٤٧).

(٧) إعلام الموقعين عن رب العالمين: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (١/ ٦٩)، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، ط. دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

مدى تحقق هذا الأدب في القاضي الذكي:

وهذا الفهم والتفحص وسعة الإدراك لا يمكن أن يتصف بها النظام الذكي؛ فهو آلة يقوم الإنسان ببرمجته وفق منهج معين، ولو اتصف بشيء من الفهم فلا يمكن الجزم بتمكُّنه من فهم الدعوى المرفوعة[1].

الفرع الثاني:
حكم التسوية بين الخصمين في المعاملة

اختلف الفقهاء في حكم التسوية بين الخصمين هل هي واجبة أم مستحبة؟ على قولين:

القول الأول: ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية[2] والمالكية[3]، والصحيح عند الشافعية[4]، والمذهب عند الحنابلة[5]، والزيدية[6]، والمشهور عند الإمامية[7]، والإباضية[8] إلى أنه يجب على القاضي التسوية بينهما في كل شيء: من المجلس، والخطاب، واللحظ، واللفظ، والدخول عليه، والإنصات إليهما، والاستماع منهما[9].

---

(١) أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء، د. أروى بنت عبد الرحمن، ص١١٢.

(٢) رد المحتار على الدر المختار: لابن عابدين، (٥/ ٢٧٥).

(٣) الشرح الكبير للشيخ: أحمد الدردير على مختصر خليل مطبوع مع حاشية الدسوقي (٤/ ١٤٢)، ط. دار الفكر، وأيضًا: بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير (٤/ ٢٠٥).

(٤) تحفة المحتاج في شرح المنهاج (١٠/ ١٥١): لابن حجر الهيتمي ط. المكتبة التجارية الكبرى بمصر، ١٩٨٣م. الحاوي الكبير (١٦/ ٤٦)، ط. الكتب العلمية. الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع: محمد بن أحمد الشربيني القاهري المعروف بالخطيب الشربيني (٥/ ٣٢٤)، مطبوع مع تحفة الحبيب على شرح الخطيب (البجيرمي على الخطيب)، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م. روضة الطالبين: للنووي (٨/ ١٤٧)، ط. دار عالم الكتب ٢٠٠٣م.

(٥) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف: للمرداوي (١١/ ٢٠٥).

(٦) التاج المذهَّب لأحكام المذهب للقاضي: أحمد بن قاسم العنسي اليماني الصَّنْعَاني، (٦/ ٤٣٧)، ط. دار الكتاب الإسلامي.

(٧) الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية: للعاملي (٢/ ١٤٠).

(٨) شرح كتاب النيل وشفاء العليل: لابن أطفيش (٢٥/ ٣٣٤).

(٩) بدائع الصنائع (٧/ ٩)، وأيضًا: العناية: للبابرتي (٧/ ٢٧٤). البناية شرح الهداية: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (٩/ ٢٤، ٢٥)، ط. دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م. العناية (٧/ ٢٧٥).

يقول الحصكفي: «(ويسوي) وجوبًا (بين الخصمين جلوسًا وإقبالًا وإشارة ونظرًا، ويمتنع من مسارة أحدهما والإشارة إليه)»[١].

ويقول الدردير: «(وليُسَوِّ) وجوبًا (بين الخصمين) في القيام والجلوس والكلام والاستماع والنظر لهم»[٢]. **ويقول النووي**: «التسوية بين الخصمين... واجبة على الصحيح، وبه قطع الأكثرون واقتصر ابن الصباغ على الاستحباب»[٣].

ويقول المرداوي: «(ويعدل بين الخصمين في لحظه ولفظه ومجلسه والدخول عليه) يحتمل أن يكون مراده: أن ذلك واجب عليه. وهو المذهب. قال في الفروع: ويلزمه في الأصح.. وقيل: لا يلزمه، بل يستحب»[٤].

ويقول أحمد بن قاسم العنسي: «(الثاني) مما يجب عليه (التسوية بين الخصمين) في الإقبال.. والدخول عليه وفي كلامه لهما، وفي استماعه منهما وفي الجلوس في مجلسه من غير فرق بين الرفيع، والوضيع، والفاسق، والمؤمن»[٥].

ويقول العاملي: «(ويجب على القاضي التسوية بين الخصمين في الكلام) معهما، (والسلام) عليهما، ورده إذا سلما، (والنظر) إليهما، (و)غيرها من (أنواع الإكرام) كالإذن في الدخول، والقيام، والمجلس وطلاقة الوجه، (والإنصات) لكلامهما، (والإنصاف) لكل منهما إذا وقع منه ما يقتضيه، هذا هو المشهور بين الأصحاب، وذهب سلار والعلامة في المختلف إلى أن التسوية بينهما مستحبة»[٦].

ويقول ابن أطفيش: «(وليعدل بين الخصمين) في الدخول عليه والاستماع منهما من حسن الإقبال حتى ينفد كل واحد حجته و(في قول) مثل أن يسلما فيرد لكل منهما مثل سلامه ولا يزد»[٧].

---

(١) الدر المختار مع رد المحتار (٥/ ٢٧٥).

(٢) الشرح الكبير: للدردير (٤/ ١٤٢)، وأيضًا: بلغة السالك: للصاوي (٤/ ٢٠٥).

(٣) روضة الطالبين (٨/ ١٤٧)، وأيضًا: الأم: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي (٦/ ٢٣١)، ط. دار المعرفة - بيروت، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

(٤) الإنصاف (١١/ ٢٠٥).

(٥) التاج المذهب لأحكام المذهب (٦/ ٤٣٧).

(٦) الروضة البهية: للعاملي (٢/ ١٤٠).

(٧) شرح النيل: لابن أطفيش (٢٥/ ٣٣٤).

والدليل على وجوب العدل بين الخصمين: السنة، والأثر، والمعقول:

أما السنة فما يلي:

١- ما رواه الدارقطني عَنْ عَبَّادِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنِ ابْتُلِيَ بِالْقَضَاءِ بَيْنَ النَّاسِ فَلْيَعْدِلْ بَيْنَهُمْ فِي لَحْظِهِ وَإِشَارَتِهِ وَمَقْعَدِهِ**»(١).

٢- ما رواه الطبراني في الأوسط عَنْ أَبِي حَرْبِ بْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ الدِّيلِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: «**نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُضِيفَ أَحَدَ الْخَصْمَيْنِ دُونَ الْآخِرِ**»(٢).

وأما الآثار المروية عن الصحابة والتابعين فمنها:

---

(١) سنن الدارقطني، كتاب في الأقضية والأحكام وغير ذلك، (٥/ ٣٦٥)، ح رقم (٤٤٦٦)، وأيضًا: السنن الكبرى: للبيهقي، كتاب: آداب القاضي، باب: إنصاف الخصمين في المدخل عليه، والاستماع منهما، والإنصاف لكل واحد منهما حتى تنفد حجته، وحسن الإقبال عليهما (١٠/ ٢٢٨)، ح رقم (٢٠٤٥٧).

درجة الحديث: قال ابن حجر: «أبو عبد الله المصري مولى إسماعيل بن عبيد عن عطاء بن يسار وعنه بكر بن سوادة مجهول من السادسة». راجع: لسان الميزان: لابن حجر العسقلاني (٧/ ٤٧٢) رقم الراوي (٥٥٦٧)، ط. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت- لبنان، الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ- ١٩٧١م.

وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب: «أبو عبد الله المصري... حديثه في المصريين، روى عن عطاء بن يسار، وعنه بكر بن سوادة الجذامي، قلت: قال الذهبي: لا يعرف»، راجع: تهذيب التهذيب: لابن حجر العسقلاني (١٢/ ١٥١)، راوي رقم (٧١٦)، ط. مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ، وقال ابن حجر: «وفي إسناده عباد بن كثير، وهو ضعيف» راجع: التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: لابن حجر العسقلاني (٤/ ٣٥٤، ٣٥٥)، ، ط. مؤسسة قرطبة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م، وأيضًا: نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي: للزيلعي (٤/ ٧٣، ٧٤)، تحقيق: محمد عوامة، ط. مؤسسة الريان، بيروت - لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

وقال الألباني: «ضعيف»، راجع: إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: محمد ناصر الدين الألباني (٨/ ٢٤٠، ٢٤١)، إشراف: زهير الشاويش، ط. المكتب الإسلامي - بيروت الطبعة: الثانية ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

(٢) المعجم الأوسط: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (٤/ ١٨٣)، ح. رقم (٣٩٢٢)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، ط. دار الحرمين- القاهرة، درجة الحديث: قال الطبراني: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ إِلَّا الْقَاسِمُ بْنُ غُصْنٍ، تَفَرَّدَ بِهِ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ»، وقال الألباني: «وقال الطبراني: لم يروه عن داود إلا الهيثم، تفرد به محمد بن عبد العزيز. قلت: وهو صدوق يَهِمُ من رجال البخاري، وبقية الرجال ثقات غير القاسم بن غصن فهو ضعيف وبه أعله الحافظ في التلخيص». راجع: إرواء الغليل (٨/ ٢٥١)، وأيضًا: تلخيص الحبير (٤/ ٣٥٥، ٣٥٦)، ح رقم (٢٦١١)، ومعنى قوله: «صدوق يهم» أي له أوهام أو يخطئ وهو من قصر عن المرتبة الرابعة عند ابن حجر. راجع: تقريب التهذيب: لابن حجر العسقلاني، ص(١/ ٢٣)، تحقيق: محمد عوامة، ط. القلم، الطبعة الثالثة، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

١- كَتَبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ: «وَآسِ بَيْنَ النَّاسِ فِي وَجْهِكَ وَمَجْلِسِكَ وَعَدْلِكَ؛ حَتَّى لَا يَيْأَسَ الضَّعِيفُ مِنْ عَدْلِكَ، وَلَا يَطْمَعَ الشَّرِيفُ فِي حَيْفِكَ»[١].

٢- وكذلك ما اشتملت عليه قصة احتكام عمر بن الخطاب وأُبَيِّ بن كعب إلى زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ من تأكيد عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هذا الأصل، ومعاتبته زيدًا عند تفضيله إياه على خصمه[٢].

وأما المعقول فمن ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: لأنه «إذا قدَّم الشريف طمع في ظلمه، وانكسر بهذا التقديم قلب خصمه الضعيف، فيخاف الجور، وربما يتمكن للشريف عند هذا التقديم من التلبس، ويعجز الضعيف عن إثبات حقه بالحجة، والقاضي هو المسبب لذلك بإقباله على أحدهما وتركه التسوية بينهما في المجلس، ويصير به متهمًا بالميل أيضًا، وهو مأمور بالتحرز عن ذلك بأقصى ما يمكنه»[٣].

الوجه الثاني: كما أن عدم المساواة بين الخصمين يوجب كسر قلب أحد الخصمين، فينحيه عن طلب حقه فيتركه، ويتهم القاضي به[٤]؛ إذ إن القاضي لو توجه إلى أحد

---

(١) سبق تخريجه، ص٣٤.

(٢) والقصة كاملة رواها البيهقي في السنن الكبرى: أبو بكر أحمد بن الحُسَين بن عليٍّ البيهقي، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط. مركز هجر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م، كتاب: أدب القاضي، باب: إنصاف الخصمين في المدخل عليه، والاستماع منهما والإنصات (٢٠/ ٤٠٣، ٤٠٤)، ح. رقم (٢٠٤٩٣)، بإسناده عن الشعبي قال: «كان بَيْنَ عُمَرَ بنِ الخطابِ وبَينَ أُبَيِّ بنِ كَعبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا تَدارٍ -التداري: أصله التدارؤ، تُرك الهمز، ونُقل إلى التشبيه بالتقاضي والتداعي- في شيء، وادَّعَى أُبَيٌّ على عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فأنكَرَ ذَلِكَ، فجَعَلا بَينَهُما زَيدَ بنَ ثابتٍ، فأتَياه في مَنزِلِه، فلَمَّا دَخَلا عَلَيه قال له عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَتَيناكَ لِتَحكُمَ بَينَنا، وفي بَيتِه يُؤتَى الحَكَمُ، فوَسَّعَ له زَيدٌ عن صَدرِ فِراشِه فقالَ: هاهنا يا أميرَ المُؤمِنينَ. فقالَ له عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَقَد جُرتَ في الفُتيا، ولَكِن أجلِسُ مَعَ خَصمي. فجَلَسا بَينَ يَدَيه، فادَّعَى أُبَيٌّ وأنكَرَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فقالَ زَيدٌ لأُبَيٍّ: أعفِ أميرَ المُؤمِنينَ مِنَ اليَمينِ، وما كُنتُ لأسأَلَها لأحَدٍ غَيرَه، فحَلَفَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثُمَّ أقسَمَ: لا يُدرِكُ زَيدُ بنُ ثابِتٍ القَضاءَ حَتَّى يَكونَ عُمَرُ ورَجُلٌ مِن عُرضِ -عامتهم- المُسلِمينَ عِندَه سَواءً».

وإسناده صحيح إلى الشعبي، راجع: التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل: صالح بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، (١/ ٢٠٦)، ط. دار العاصمة، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

(٣) المبسوط: للسرخسي (١٦/ ٦١)، ط. دار المعرفة - بيروت، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

(٤) بدائع الصنائع (٧/ ٩)، وأيضًا: العناية: للبابرتي (٧/ ٢٧٤، ٢٧٥). البناية: للعيني (٩/ ٢٤، ٢٥).

الخصمين يوجب ذلك أن يتجرأ على خصمه، ويكون من نتيجته انكسار همة الخصم وضياع حقه في النتيجة[١]، وربما أثَّر ذلك في عرضه لحجته، وإفهام القاضي إياها، فيؤدي ذلك إلى ظلمه[٢].

الوجه الثالث: ولأن الحاكم إذا ميَّز أحد الخصمين على الآخر حصر -أي ينحبس لسانه عن البيان[٣]- وانكسر قلبه، وربما لم يفهم حجته فيؤدي إلى ظلمه[٤].

القول الثاني: وذهب ابن الصباغ من الشافعية[٥]، وقول للحنابلة[٦]، وبعض الإمامية[٧] إلى أن التسوية بين الخصمين مستحبة.

واستدلوا على ذلك بالمعقول فقالوا: عملًا بأصالة البراءة؛ لأن الأصل براءة ذمته، فإن الله خلق عباده كلهم أبرياء الذمم والأجساد من حقوقه، وحقوق العباد إلى أن تتحقق أسباب وجوبها[٨]، واستضعافًا لمستند الوجوب[٩].

القول الراجح: هو ما ذهب إليه أصحاب القول الأول؛ جمهور الفقهاء القائلون: بأنه يجب على القاضي أن يعدل بين الخصمين في كل شيء في المجلس، والخطاب واللحظ واللفظ والدخول عليه، والإنصات إليهما، والاستماع منهما؛ لقوة أدلتهم، ولما في ترك العدل من كسر قلب الآخر، فينحيه عن طلب حقه فيتركه، ويتهم القاضي به.

---

(١) درر الحكام شرح مجلة الأحكام: علي حيدر (٤/ ٥٤١)، مادة (١٧٩٩)، تحقيق وتعريب: المحامي فهمي الحسيني، ط. دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) آداب القاضي في تعامله مع الخصوم عند الحنابلة وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية: محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز السديس، ص٨٣٩، ٨٤٠، مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، العدد (٦٧)، ٣٠ يونيو/ حزيران ٢٠٢٢، ديوان الوقف السني مركز البحوث والدراسات الإسلامية، بغداد - العراق.

(٣) البناية (٩/ ٢٤).

(٤) المغني: لابن قدامة (١٤/ ٦٤)، وأيضًا: دقائق أولي النهى: للبهوتي (٣/ ٤٩٨). كشاف القناع: للبهوتي (٦/ ٣١٤).

(٥) روضة الطالبين (٨/ ١٤٧).

(٦) الإنصاف (١١/ ٢٠٥).

(٧) الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية: للعاملي (٢/ ١٤٠).

(٨) قواعد الأحكام في مصالح الأنام: للعز بن عبد السلام (٢/ ٥١)، ط. مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة.

(٩) الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية: للعاملي (٢/ ١٤٠).

والخلاصـة: أن القاضي مطالب بمراعاة تلك الآداب التي ذكرها الفقهاء في مجلس القضـاء الإلـكتروني، لأهميتهـا وللمقاصـد التي تحققهـا، ولو كانت تلـك الآداب في نظـر البعـض غير مهمة فإنها قد تؤثر في سـير الدعوى، وتمنع مـن الوصول إلى الحق، واستمرار الظالم في ظلمه، والمظلوم تحت وطأة الظلم[1].

(١) أحكام التقاضي الإلكتروني: د. طارق بن عبد الله بن صالح العمر، ص١٤٤.

المبحث الثاني:
حكم تولي القاضي الذكي (الروبوت) القضاء استقلالًا وحجية أحكامه

هـل يمكن للقاضي الذكي أن يحل محل القضاة من البشـر، فيسـتقل بالحكم دون تدخل من منهم، أم أن الغاية من استخدام القاضي الذكي هي إعانة القضاة في أعمالهم، وتمكينهـم من سـرعة البت في القضايا الواضحة التـي لا تحتاج إلى إعمال فكر؟ وهل يكـون حكمـه ملزمًـا للمتهم، أم يحـق للمتهم أن يـعترض على هذا الحكـم ويطالب بإحالة القضية للقضاة البشـر؟ وماذا لو اختلفت النتيجة التي انتهت إليها تلك الوسائل الإلكترونية عن النتيجة التي توصل إليها القاضي البشـري؟ هل يحق له أن يُعرض عن هذا الحكم الذي توصل إليه القاضي الذكي، ويرجع لحكم القاضي البشـري؟ هذا ما سوف أوضحه في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: حكم تولي الروبوت القضاء استقلالًا.

المطلب الثاني: حجية التقاضي الذكي ومدى الإلزام بأحكامه.

المطلب الأول:
حكم تولي الروبوت الذكي القضاء استقلالًا

اختلـف الفقهاء المعاصرون في حكم تولي الروبوت الذكي القضاء اسـتقلالًا على قولين:

القـول الأول هـو: عـدم جـواز تولـي الروبـوت الذكـي القضـاء اسـتقلالًا، وهـو مـا ذهـب إليـه بعـض العلمـاء المعاصريـن ومنهـم: د. طـارق العمـر[1]،

(١) أحكام التقاضي الإلكتروني: د. طارق العمر، ص١٧٢، ١٧٣.

د. عصام الدين عبد العال[1]، د. عمر طه بدوي[2]، د. أروى الجلعود[3]، والباحث إسلام عبد المنعم الصياد[4].

واستدلوا على ذلك بما يلي:

الدليل الأول: أن القضاء مقامٌ عليٌّ، ومنصبٌ نبويٌّ، به الدماء تُعصم وتُسفحُ، والأبضاع تَحرم وتُنكح، والأموال يثبت ملكها ويُسلب، والمعاملات يُعلم ما يجوز منها ويحرم ويكره ويندب[5]. **والمقصود من القضاء**: هو وصول الحقوق إلى أهلها وإثباتها، وقطع المخاصمة، ووصول الحقوق إلى أهلها هو من العدل الذي تقوم به السماء والأرض[6]، ولهذا فقد يتعذَّرُ المقصدُ الشرعي من القضاء بتولي الروبوت الذكي له، بل قد يقع الظلم في الأحكام الصادرة منه نتيجة خلل في عمله أو فهمه لمجريات الدعوى، كما أنه قد يُخدع بأي وسيلة كانت فيقع الجور في الأحكام[7].

الدليل الثاني: ينبغي على القاضي تحقيق المساواة بين الخصمين في اللحظ واللفظ، ورفع الصوت وخفضه، فلا ينهر أحدهما دون الآخر، إلا أن يكون أحدهما مستحقًّا لذلك بذنبٍ أو سوء أدب، فإن أقبل كان إقباله عليهما معًا، فلا يخص أحدهما بإقبالٍ،

(١) استشراف مستقبل القانون وقضاء المستقبل في عصر الذكاء الاصطناعي، د. عصام الدين عبد العال السيد عبد العال، ص٦٥، ٦٦، مجلة معهد دبي القضائي، العدد (١٧)، أكتوبر ٢٠٢٤م.

(٢) استخدام الروبوتات الذكية المزودة بتقنيات الذكاء الاصطناعي في المنظومة القضائية (العدالة الروبوتية)، د/ عمرو طه بدوي محمد، ص٨٢٥، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق- جامعة المنصورة، المجلد (١٤)، أبريل ٢٠٢٤م، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الثالث والعشرين لكلية الحقوق جامعة المنصورة بعنوان: الأبعاد القانونية والاقتصادية لمنظومة التقاضي في القرن الواحد والعشرين، في الفترة من ٢١- ٢٢ أبريل ٢٠٢٤.

(٣) أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء، د. أروى الجلعود، ص١١٣.

(٤) إلكترونية التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية «دراسة مقارنة»، الباحث: إسلام عبد المنعم الصياد ص٥٣٠، المجلة القانونية، كلية الحقوق- جامعة القاهرة فرع الخرطوم، المجلد (١٧)، العدد (٣)، أغسطس ٢٠٢٣م.

(٥) تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام: إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون، برهان الدين اليعمري (١/ ١)، ط. مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

(٦) مجموع الفتاوى: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني (٣٥/ ٣٥٥)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ط. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

(٧) أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء، د. أروى الجلعود، ص١١٢، ١١٣.

أو سلام أو ترحيب، أو سؤال عن الحال دون الآخر، وإن أعرض كان إعراضه عنهما، وإن تكلم كان كلامه لهما، وينصفهما في الاستماع منهما، فينصت لكل واحد منهما حتى تنفذ حجته، ويمنع الكلام في مجلسه إلا لمن وجه السؤال إليه، فيأذن له بالكلام، ولا يسمح بمقاطعة أحد له أثناء كلامه، كما ينبغي على القاضي أن يهدئ روع الخائف في مجلسه، ويسكن جأش المضطرب، حتى يدلي بحجته[1]، والقاضي الذكي لا يتمكن من المساواة بين الخصوم.

الدليل الثالث: أن تحصيل المصالح المحضة ودرء المفاسد المحضة عن نفس الإنسان وعن غيره -مَحْمُودٌ حَسَنٌ[2]، فقد جاءت الشريعة الإسلامية بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها، وأنها ترجح خير الخيرين، وتدفع شر الشرين، وتحصل أعظم المصلحتين بتفويت أدناهما، وتدفع أعظم المفسدتين باحتمال أدناهما[3]، والقاعدة الفقهية المعمول بها عند الفقهاء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ هي: «درء المفاسد مقدم على جلب المصالح»، فإذا تعارض مفسدة ومصلحة، قدم دفع المفسدة غالبًا؛ لأن اعتناء الشارع بالمنهيات أشد من اعتنائه بالمأمورات[4]، وإن كان في تولي النظام الذكي بعض المصالح من تسريع إنجاز القضايا وغيرها، إلا أن مفاسده قد تغلب، لا سيما أن المتخصصين في علم الحاسب الآلي قد بيَّنوا بعض المشاكل التي تكون في عمل النظام الذكي، فإن إدخال البيانات في البرنامج يُعد أمرًا واضحًا للمتخصص، لكنه لا يستطيع معرفة ما حصل بين مرحلة الإدخال وبين مرحلة الاستنتاج، فقد يكون البرنامج تعلم نمطًا ليس له علاقة بالمشكلة الأساسية، فاعتمد على معطيات فارقة غير دقيقة في استنتاج التوصيات والتنبؤات، إضافة إلى

(١) معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام: أبو الحسن علاء الدين علي بن خليل الطرابلسي الحنفي (١/ ٢٠)، ط. دار الفكر، وأيضًا: تبصرة الحكام (١/ ٤٦)، وانظر أيضًا: الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع: للخطيب الشربيني (٥/ ٣٢٤- ٣٢٦)، مطبوع مع تحفة الحبيب على شرح الخطيب (البجيرمي على الخطيب)، ط. دار الكتب العلمية ١٩٩٦م. الإنصاف (١١/ ٢٠٦).

(٢) قواعد الأحكام في مصالح الأنام: للعز بن عبد السلام (١/ ٥).

(٣) مجموع الفتاوى: لابن تيمية (٢٠/ ٤٨).

(٤) الأشباه والنظائر: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (١/ ٨٧)، ط. دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.

ما يعتري النظام الذكي من التعطيلات والاختراقات التي ستؤثر حتمًا على ما يصل إليه من النتيجة[١].

الدليل الرابع: أن التقنيات التكنولوجية تبتعد عن الروح، فتجعل الإنسان مثل الآلة، وهو ما يؤثر على ما يعرف بروح القانون، والمساس بحرية القاضي في الاقتناع، مما يلغي حق المتهم في الاستفادة من المشاعر الإنسانية لدى القاضي البشري التي يغلب عليها التسامح والعفو، مما يدعوه لاستخدام سلطته التقديرية في منح الأسباب المخففة[٢]، وقد تكون العديد من الوظائف القانونية التي يؤديها بعض الأشخاص حاليًّا يمكن أن تؤديها بعض الروبوتات، إلا أن هناك وظائفَ أخرى لا يمكن القيام بها، منها السلطة التقديرية للقاضي الطبيعي[٣].

ويناقش هذا الدليل: بأننا لا نوافق على إلغاء دور القاضي في تطبيقه لنص وروح القانون، ولا نوافق على تحكم الآلة في العنصر البشري، وتفاديًا لهذه المشكلة يمكن للقاضي أن يطلب من المتهم والشهود والمجني عليه الحضور الحقيقي، والمثول أمامه في إحدى الجلسات.

الدليل الخامس: أن زيادة الاستعانة بالأجهزة الإلكترونية قد تحد من اقتناع القاضي؛ فمثلًا لو سمع القاضي شهادة الشهود عبر الدوائر التلفزيونية المغلقة، والتي تنقل الصورة والصوت، إلا أن البعض ما زال يرى أنها لا يمكن أن تتساوى مع المثول بشخص الشاهد أمام القاضي؛ حيث إن ذلك الحضور يمكِّن القاضي من ملاحظة انفعالات الشاهد، ويسهم ذلك في تكوين عقيدته بصورة أفضل سواء في المحاكمات الجنائية أم غيرها[٤].

---

(١) ينظر: حوكمة الذكاء الاصطناعي: د/ إبراهيم المسلم، ص٢١- ٢٣، نقلًا عن: أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء، د. أروى الجلعود، ص١١٢.

(٢) إلكترونية التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية «دراسة مقارنة»، الباحث: إسلام عبد المنعم الصياد ص٥٣٠. استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم السعودية، إعداد: مركز الدراسات والبحوث القانونية ١٤٤٤هـ- ٢٠٢٣م، ص٢٧.

(٣) استشراف مستقبل القانون وقضاء المستقبل في عصر الذكاء الاصطناعي، د. عصام الدين عبد العال، ص٧٢، ٧٣.

(٤) إلكترونية التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية «دراسة مقارنة»، الباحث: إسلام عبد المنعم الصياد، ص٥٣٠.

ويناقش هذا الدليل: بأن استعانة القاضي بهذه البرامج يختصر عليه الوقت والجهد، ويقلل من أعبائه بما يسهم في تهيئة المناخ الملائم لتحقيق العدالة الناجزة، فضلًا عن ذلك فإن استخدام تلك التكنولوجيا فيه طمأنة للخصوم لما في استخدامها من تحقيق الشفافية المطلوبة[1].

ويجاب عن هذه المناقشة: بأنه لا مانعَ من استعانة القاضي بهذه البرامج، فليس هذا موضع النزاع، وإنما النزاعُ في حكم استقلال القاضي الذكي بالقضاء، وحلوله محل القاضي البشري.

الدليل السادس: أن الإجراءات القانونية التي يقودها الروبوت أو الآلة ستكون غير عادلة من الناحية الإجرائية عن الوضع الذي يحكمه الإنسان، فهناك فجوة مثيرة للقلق في عدالة القضاة الآليين، بمعنى: أنه يمكن أن ينتهك الحكم الآلي معايير المحاكمة العادلة المنصوص عليها في الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان، والقوانين الأساسية (الدستورية) والمتعلقة بالإجراءات[2].

وبيان ذلك فيما يلي: أن القضاة الآليين في بعض الأحيان يفتقرون إلى الشفافية، فالقضاة البشريون إذا وجدوا أن شخصًا ما متهم بارتكاب جريمة ما فسيكون بمقدرتهم مناقشة قرارهم وشرح كيفية توصلهم إلى هذا الاستنتاج، لكن القضاة الآليين لن يكونوا قادرين على وصف الفروق الدقيقة التي تؤدي إلى اتخاذ القرار، ولن تكون قادرة تمامًا على فهم الأمور التي غالبًا ما تكون عاطفية، والتي هي إنسانية بشكل فريد، فالإجراءات التي أجراها القضاة البشريون تكون أكثر عدالةً من تلك التي أجراها قضاة الذكاء الاصطناعي، وأن جلسات التحدث والاستماع التي يجريها القضاة البشريون تزيد من تقييمات العدالة الإجرائية للإجراءات التي تتم أمام العنصر البشري دون الذكاء الاصطناعي[3].

(١) إلكترونية التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية: إسلام عبد المنعم الصياد، ص٥٣٠.
(٢) استخدام الروبوتات الذكية المزودة بتقنيات الذكاء الاصطناعي في المنظومة القضائية (العدالة الروبوتية)، د/ عمرو طه بدوي محمد، ص٨١٩.
(٣) المرجع السابق نفس الموضع.

الدليل السابع: أن غالب الشروط والآداب التي اشترطها الفقهاء في القاضي ليست منطبقةً على النظام الذكي، وقد وضحت ذلك في مبحث شروط القاضي وآدابه ومدى تحققها في القاضي الذكي(١).

القول الثاني هو: جواز تولي الروبوت القضاء استقلالًا وهو ما ذهب إليه القاضية فاطمة عبد العزيز بلال(٢)، ومركز الدراسات والبحوث القانونية بالمملكة العربية السعودية(٣).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

الدليل الأول: أن العمل في القضاء متجه إلى الإلزام بالحكم وفق مواد مقننة تحقيقًا للمصلحة، وتقنين الأحكام يجعل القاضي ملزمًا بالحكم بها دون الحاجة إلى الاجتهاد، ولا يفترق القاضي البشري في ذلك عن النظام الذكي(٤).

يُناقش هذا الدليل: بأن عمل القاضي في حال تقنين الأحكام هو: تطبيق هذه المواد على الوقائع القضائية، وتفحص هذه الوقائع، ويُشترط في ذلك الفهم وسعة الإدراك، فإن القضاء قائم على الفهم لا العلم، وهذا الفهم والتفحص وسعة الإدراك لا يمكن أن يتصف بها النظام الذكي، فهو آلة يقوم الإنسان ببرمجته وفق منهج معين، ولو اتصف بشيء من الفهم، فلا يمكن الجزم بتمكُّنه من فهم الدعوى المرفوعة(٥).

الدليل الثاني: أن الشروط المؤثرة في العملية القضائية مما اشترطه الفقهاء رَحِمَهُمُ اللَّهُ متحققة في النظام الذكي، فالنظام الذكي يتصف بالقدرة على التحليل والاستنتاج،

---

(١) راجع: مبحث شروط القاضي وآدابه ومدى تحققها في القاضي الذكي.

(٢) التقاضي الذكي في المحاكم القطرية بين الواقع والمأمول: فاطمة عبد العزيز حسن أحمد بلال، ص١٣١ - ١٣٣، مجلة دولية محكمة تصدرها جامعة د/ مولاي طاهر بسعيدة، الجزائر، المجلد (٣)، العدد (٣)، جويليه، ٢٠٢٣م.

(٣) استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم السعودية، إعداد: مركز الدراسات والبحوث القانونية ١٤٤٤هـ-٢٠٢٣م، ص٢٤، ٢٥، وهذا المركز تابع لجهة حكومية في المملكة العربية السعودية، واطلعت عليه بتاريخ: ٢٥/ ١٢/ ٢٠٢٤م على الرابط التالي:

https://cms.clsr.gov.sa/media/publication/1023.pdf

(٤) أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء، د. أروى الجلعود، ص١١٠.

(٥) المرجع السابق، ص١١٢.

وهذا هو عمل العقل، كما يمكن تزويده بمستشعرات لتقوم مقام السمع والنطق، بل قد يكون النظام الذكي أقوى من البشر في الحفظ والضبط[١].

يُناقش هذا الدليل: بأن المقصد من شروط الفقهاء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في القاضي: الاحتياط للعملية القضائية، وعدم إيقاع الظلم على المتقاضين، ثم لو سلمنا بما قلتم فإن النظام الذكي وإن اتصف بصفات العقل البشري، إلا أنه غير مدرك لأقواله وأفعاله، بل لا يستطيع أن يخوض حوارًا طويلًا، وينسى ما عُرض عليه في بداية المناقشة[٢]، مما يقوي القول بعدم جواز توليته للقضاء.

الدليل الثالث: حاجة القضاء لنظام عادل ومحايد أو ما يعرف بحيادية الخوارزميات يعد من أهم المزايا التي يمكن أن تُجنى من ثمار الذكاء الاصطناعي وهو: أنَّ استخدام «قاضي الذكاء الاصطناعي» سيساعد على إزالة أي تحيُّز بشري غير مقصود، ولا مناصَ منه في أي عملية قضائية يتولاها الإنسان[٣]، فالتكنولوجيا لا تحمل ضغينة لأحد، وهذه الروبوتات تجعل التعامل مع المسائل القانونية بشكل مختلف تمامًا؛ لأن ما سيقبله الروبوت هو القانون فقط، حيث يعتقد أنها ستتجنب القرارات المستندة إلى التحيز والوساطة، فتصبح المشاعر الإنسانية والتحيز والخطأ شيئًا من الماضي، وستكون جلسات الاستماع أسرع، واحتمالية إدانة الأشخاص الأبرياء في قاعة المحكمة بجريمة لم يرتكبوها أقل بكثير[٤]، علاوة على ذلك **فلا يمكن رشوة القاضي الآلي**، ولا تهمه نقاط الضعف البشرية، حيث يتم برمجته لأداء مهامه بجودة عالية، وبأي وسيلة قانونية

(١) أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء، د. أروى الجلعود، ص١٠٩.

(٢) أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء، د. أروى بنت عبد الرحمن، ص١٠٩، وأيضًا: الذكاء الاصطناعي ومكافحة التطرف العنيف: لماري شروتر ص٨، ومقال: أَبَشَرِيٌّ كاتِبُ هذا السيناريو أم ذكاء اصطناعي؟ في منصة مرصد المستقبل https://mostaqbal.ae .

ومقال: «هناك نوعان من الذكاء الاصطناعي والفرق بينهما هام» في الموقع الإلكتروني لمجلة العلوم للعموم https://popsciarabia.com

(٣) استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم السعودية، إعداد: مركز الدراسات والبحوث القانونية ١٤٤٤هـ-٢٠٢٣م، ص٢٥.

(٤) استخدام الروبوتات الذكية المزودة بتقنيات الذكاء الاصطناعي في المنظومة القضائية، د/ عمرو بدوي ص٨١٢، ٨١٤.

فالمجتمع على حد قولهم بحاجة إلى قضاة محايدين وغير فاسدين يرتكبون أقل عدد من الأخطاء[١].

ويناقش هذا الدليل: بأن القضاة الآليين في بعض الأحيان يفتقرون إلى الشفافية، وخاصة في العدالة الإجرائية، كما ذكرنا في أدلة القائلين بعدم جواز تولي الروبوت القضاء، وأما ما يتعلق ببعد هذه الوسائل الإلكترونية عن تهمة الرشوة، وعدم إمكانية التلاعب بعواطفها، فيجاب عن ذلك: بأنه يمكن التلاعب بتلك البرامج إذا عرفت طريقة برمجتها، وكيفية وصولها لتلك النتائج، بإدخال معلومات ومعطيات مغلوطة للوصول إلى النتيجة المرادة، وبالتالي تفقد هذه البرامج هذه الميزة لها عن القاضي البشري[٢].

الدليل الرابع: أن الروبوت الذكي لا يصل فقط إلى القوانين واللوائح والأحكام القضائية، بل إلى جانبها سيصل إلى جميع الصور الموجودة على الإنترنت، والتقارير، وكافة السجلات وحسابات جميع وسائل التواصل الاجتماعي، هذا علاوة على أن الروبوت القضائي قد يكون مكتظًّا بمجموعة واسعة جدًّا من الحقائقِ والأرقام حول طبيعة الجريمة والقضايا المسجلة والقانون، مما يجعله أكثر قدرةً وجدارةً عن القاضي البشري الذي ليس لديه سوى القليل من الوعي بمثل هذه الأمور، كما أن هذه الروبوتات يمكنها تحليل لغة الجسد لتحديد المتهم بدقة تصل إلى ٩٩٪ وستحل محل القضاة البشريين خلال الخمسين عامًا القادمة، حيث ستكون لديها القدرة على اكتشاف علامات الكذب التي لا يستطيع الإنسان اكتشافها، ويكون لديها كاميرات تلتقط وتحدد أنماط الكلام غير المنتظمة، والزيادات العالية بشكل غير عادي في درجة حرارة الجسم، وحركات اليد والعين، كما أن الآلات ستكون قادرةً أيضًا على اكتشاف الخيانة الجسدية والنفسية[٣].

(١) استخدام الروبوتات الذكية المزودة بتقنيات الذكاء الاصطناعي في المنظومة القضائية، د/ عمرو بدوي ص٨١٢.
(٢) أحكام التقاضي الإلكتروني: د. طارق العمر، ص١٧٣.
(٣) استخدام الروبوتات الذكية المزودة بتقنيات الذكاء الاصطناعي في المنظومة القضائية، د/ عمرو بدوي ص٨١٣.

الدليل الخامس: أن السبب الرئيسي والدافع إلى اللجوء إلى استخدام الذكاء الاصطناعي في مرفق القضاء هو: تقليل التكلفة والتأخير والبطء في الإجراءات، بالإضافة إلى أن القضاة الآليين يمكن أن يحلوا محل البشر في النزاعات القضائية البسيطة، حيث سيقوم طرفا الدعوى بتحميل كافة المستندات والمعلومات الأخرى ذات الصلة، ثم يصدر الذكاء الاصطناعي قرارًا يمكن استئنافه أمام قاضٍ بشري[1].

ويناقش هذا الدليل: بأن تولي النظام الذكي إن كان فيه بعض المصالح من تسريع إنجاز القضايا وغيرها، إلا أن مفاسده قد تغلب، لا سيما أن المتخصصين في علم الحاسب الآلي قد بيَّنوا بعض المشاكل التي تكون في عمل النظام الذكي، فقد يكون البرنامج تعلم نمطًا ليس له علاقة بالمشكلة الأساسية، فاعتمد على معطيات فارقة غير دقيقة في استنتاج التوصيات والتنبؤات، إضافة إلى ما يعتري النظام الذكي من الاختراقات التي ستؤثر حتمًا على ما يصل إليه من النتيجة.

ولا يقال بأن ما ذكر هو في الخصومات المعقدة والمتشعبة التي يكثر فيها أطرافها، وتتعارض بيناتها، بخلاف القضايا البسيطة التي يمكن معالجتها وإصدار حكم إلكتروني فيها.

حيث يجاب عن هذا بأن: القضايا البسيطة في نظر البعض هي كبيرة في نظر البعض الآخر، إضافةً إلى أن الأحكام التي تصدرها تلك البرامج والوسائل الإلكترونية كالغرامات المالية قد تكون زهيدة في نظر البعض، لكنها مكلفة وفاحشة في نظر الآخرين، والقاضي مأمور بمراعاة أحوال الناس والمصالح العامة والخاصة، فتلك الغرامات والتعزيرات المالية والبدنية ليست مرادة بذاتها، وإنما الهدف منها هو: الإصلاح وحفظ النظام العام في المجتمع، وهذه أمور تقديرية لا يدركها إلا القاضي البشري، ولا يمكن إدراكها بمعادلات رياضية تؤدي إلى نتائج منطقية تتفق مع معطياتها[2].

(١) المرجع السابق ص٨١٤، ٨١٥.

(٢) أحكام التقاضي الإلكتروني: د. طارق بن عبد الله بن صالح العمر، ص١٧٢، ١٧٣.

القـول الراجح: وبعـد عرْضِ أقوال الفقهاء المعاصريـن وأدلتهم فالذي يترجح لي هـو ما ذهب إليه أصحـاب القول الأول القائلين بعدم جواز تولي النظام الذكي القضاء استقلالًا؛ وذلك للأسباب التالية:

١- لأن القاضـي الذكـي لا يطبق روح القانـون لكونه ملتزمًا بالنصـوص القانونية المبرمجة على ذاكرته، مما يلغي حق المتهم في الاسـتفادة من المشـاعر الإنسانية لدى القاضي البشري التي يغلب عليها التسامح والعفو، وبالتالي تكون الإجراءات القانونية في هذه القضية غير عادلة.

٢- ولأن المسـاواة بين الخصمين واجبة عند جمهـور الفقهاء، ولا يملك القاضي الذكـي تحقيقهـا -كما ذكرنا في مسـألة حكم التسـوية بين الخصميـن- حفظًا لحقوق المتقاضيـن، وعـدم إيقـاع الظلـم عليهم، وحتـى يسـتطيع الخصم أن يدلـي بحجته، فالشريعة مبنيَّة على الاحتياط، والتحرزِ مما عسى أن يكون طريقًا إلى مفسدة، لذا كان لزامًا الاحتياطُ في المجال القضائي أكثرَ من غيره.

٣- ولأن معظم شروط القاضي وآدابه لا تتحقق في القاضي الذكي كما أوضحنا[١].

٤- ولأن تولي الروبوت الذكي القضاء اسـتقلالًا سيترتب عليه مفاسد منها: الخطأ في الحكم، وضياع هيبة القضاء لدى المتقاضين، وما يتخلل الأجهزة من الاختراقات، مما يؤدي إلى ضياع بعض المسـتندات، وغيرها من المفاسـد التـي تقوي القول بمنع تولي النظام الذكي القضاء استقلالًا.

٥- ولأن الواجب في كل ولاية الأصلحُ بحسبها، والقضاء من الولايات، والأصلحُ له هو القاضي البشري، لا سيما أن الكليات الشرعية تُخرِج في كل عام عددًا من المؤهلين للعمـل في السـلك القضائي، وأما الدول التي أدخلت تطبيقـات الذكاء الاصطناعي في عملهـا القضائي فلا يُعـدُّ عمل النظام الذكـي فيها قضاءً، فهو مجـرد فرض عقوبة من غرامـة مالية أو غيرها مقابل مخالفة نظامية جرت مـن المخالف، وليس نظرًا كاملًا في الدعاوى والبينات واستماع أطراف الخصومة وإصدار الأحكام القضائية[٢].

(١) راجع مبحث: شروط القاضي وآدابه ومدى تحققها في القاضي الذكي.
(٢) أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء، د. أروى الجلعود، ص١١٤، ١١٥.

المطلب الثاني:
حجية التقاضي الذكي ومدى الإلزام بأحكامه

إذا حكم القاضي الذكي بحكم مستقل دون تدخل من القاضي البشري، فما حجية هذا الحكم؟ وهل هو ملزم يجب تنفيذه أم لا؟

لما كان مرفق القضاء أجلَّ مرافق الدولة قدرًا، وأعظمها خطرًا، به تقطع الخصومات وتصل الحقوق إلى أهلها وإثباتها، والتسوية بين الخصوم في اللحظ واللفظ حتى لا يظلم أحدهما والقاضي مأمور بما ذكر وزيادة، **فهل يعقل أن يقال: يمكن أن تغني عنه هذه الجمادات؟** ولو كانت وسائل إلكترونية تعتمد تراتيب منطقية، ومعادلات رياضية، يستظهر بها حجج الخصوم وبيناتهم، وتستنطق بها الأمارات والقرائن للدلالة على الحق، ولا تقف عند مجرد ظواهر البينات والأحوال، إن تلك الوسائل الإلكترونية تخرج نتائجها وفقًا للتراتيب المنطقية التي وضعت لها عند برمجتها، وليس بوسعها النظر إلى أمور غير ظاهرة تحتاج إلى مزيد تأمل وتفكر[1]، وعلى ذلك فلا يمكن أن يكون حكم القاضي الذكي (الروبوت) ملزمًا للخصوم.

لذلك قالوا بأن هذه الوسائل الإلكترونية ليس المقصود منها أن تحل محل القضاة الحقيقيين، وإنما الغاية منها إعانة القضاة في أعمالهم، وتمكينهم من سرعة البت في القضايا الواضحة التي لا تحتاج إلى إعمال فكر، ولذلك لو اختلفت النتيجة التي انتهت إليها تلك الوسائل الإلكترونية، عن النتيجة التي توصل إليها القاضي، فإن له الإعراض عن تلك الوسائل، والحكم بما أدى إليه اجتهاده[2].

لذلك كان من حق المتهم أن يعترض على حكم القاضي الذكي (الروبوت) وقد أشارت إحدى الدراسات مثالًا على ذلك، يتمثل في أن محكمة ولاية «ويسكونسن» الأمريكية في عام ٢٠١٣م قامت بالقبض على (Eric Loomis) أريك لوميس وهو يقود سيارة تم استخدامها في إطلاق النار، وفي عام ٢٠١٦م أصدرت حكمًا عليه بالسجن

(١) أحكام التقاضي الإلكتروني: د. طارق بن عبد الله بن صالح العمر، ص١٧٢.
(٢) المرجع السابق نفس الموضع.

لمدة ست سنوات لفراره من الشرطة بسيارة مسروقة، بناءً على توصية من برمجيات سرية تسمى (Compas) مملوكة لشركة خاصة، وهذه التوصية تحتوي على وثيقة بها عدد من المخططات والرسوم البيانية التي تحدد حياة «لوميس» وسلوكه واحتمالية إعادة الجريمة، وعمره، وعرقه، وهويته الجنسية، وغيرها... وأظهرت تلك البرمجية أن له «مخاطر عالية للعنف، ومخاطر عالية بالعودة إلى الإجرام، ومخاطر عالية قبل المحاكمة»، ولم يلقَ هذا الحكم قبولًا عند المتهم، وأوضح أن من حقه محاكمة عادلة؛ لأنه لم يكن هو ولا ممثلوه قادرين على التدقيق، أو الطعن في الخوارزمية. قدم «لوميس» طلبًا للحصول على إعفاء ما بعد الإدانة في المحكمة الابتدائية، بحجة أن اعتماد المحكمة على كومباس (Compas) ينتهك حقوقه في الإجراءات القانونية الواجبة، وبالنسبة للقضية سالفة البيان، حذرت المحكمة العليا الأمريكية بولاية «ويسكونسن» من استخدام الذكاء الاصطناعي قبل استخدام تقييمات المخاطر الخوارزمية في الحكم[1].

وبناءً على ذلك: فقد اشترطت بعض الدول موافقة المتهم على حكم القاضي الذكي، وإلا أحيل الأمر للقاضي البشري، وهذا يؤكد عدم حجية حكم القاضي الذكي وعدم الإلزام به، وهو ما قررته دولة الإمارات العربية المتحدة عند التقاضي باستخدام القاضي الذكي في القضايا الجنائية التي تكون عقوبتها الغرامة المالية دون الحبس، وأوضحت ما ستكون عليه طريقة عمل القاضي الذكي: أنه سيتمكن من طرح الأسئلة على المتهم وتلاوة الاتهام عليه، وعندما يعترف المتهم بالتهمة، سيصدر الحكم عليه خلال دقائق، وإذا وافق المتهم، فيمكنه تسديد المبالغ المستحقة عليه، أما إذا اعترض المتهم على الحكم فسيحال إلى القاضي الطبيعي «البشري» وتنظر القضية بشكلها المعتاد ويمكنه الطعن والاستئناف على الحكم، غير أن أهم ميزة في هذا الجانب: أن هذا القاضي الذكي سيكون متاحًا

(١) استشراف مستقبل القانون وقضاء المستقبل في عصر الذكاء الاصطناعي، د. عصام الدين عبد العال السيد عبد العال، ص٦٨، ٦٩، مجلة معهد دبي القضائي، العدد (١٧)، أكتوبر ٢٠٢٤، وأيضًا: استخدام الروبوتات الذكية المزودة بتقنيات الذكاء الاصطناعي في المنظومة القضائية، د/ عمرو بدوي، ص٨١٥.

وموجودًا على مدار الساعة، بوجوده في مراكز شرطة دبي والمطارات وبعض الأماكن التي ستُحدد لاحقًا[1].

كما اشترط قانون عصرنة العدالة الجزائري موافقة المتهم المحبوس والنيابة العامة على استعمال الذكاء الاصطناعي في المحاكمة: حيث اشترطت الفقرة الأخيرة من المادة: (١٥) من القانون ٠٣/ ١٥ على ضرورة موافقة المتهم الذي يكون نزيلًا بإحدى المؤسسات العقابية في قضايا الجنح على استعمال هذه التقنية في مباشرة إجراءات محاكمته، كما اشترطت ذات المادة موافقة الطرف الثاني وهو النيابة العامة، وفي حالة رفض أحد الطرفين يمنع استعمال هذه التقنية في المحاكمة الإلكترونية، أو تلقي التصريحات من محبوس بإحدى المؤسسات العقابية[2].

فقد نصت المادة (١٥) من قانون عصرنة العدالة الجزائري على ما يلي: يمكن لقاضي التحقيق أن يستعمل المحادثة المرئية عن بعد في استجواب أو سماع شخص وفي إجراء مواجهات بين عدة أشخاص. ويمكن لجهة الحكم أيضًا أن تستعمل المحادثة المرئية عن بعد لسماع الشهود والأطراف المدنية والخبراء، ويمكن لجهة الحكم التي تنظر في قضايا الجنح أن تلجأ إلى نفس الآلية لتلقي تصريحات متهم محبوس **إذا وافق المعني والنيابة العامة على ذلك**[3].

---

(١) مقال بعنوان: الذكاء الاصطناعي.. «قاضٍ إلكتروني» يلغي تكدس القضايا ويصدر الحكم في دقائق، واطلعت عليه بتاريخ ١٣/ ١٢/ ٢٠٢٤م منشور على الرابط التالي على صحيفة الخليج:

https://goo.su/ l9Mqm

(٢) تحقيق العدل في المحاكمة الإلكترونية في المادة الجزائية في القانون الجزائري، إعداد: إيمان قلام، إشراف البروفيسور/ حيدرة سعدي، ص٤٣، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية، جامعة العربي التبسي- تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق ٢٠٢١ - ٢٠٢٢م.

(٣) الجمهورية الجزائرية- قانون رقم ٣ لسنة ٢٠١٥- بتاريخ ١٠/ ٢/ ٢٠١٥ منشور على الرابط التالي، واطلعت عليه بتاريخ ١٣/ ١٢/ ٢٠٢٤م:

http://site.eastlaws.com/GeneralSearch/Home/ArticlesTDetails?MasterID=1796341

وأيضًا: عصرنة قطاع العدالة في الجزائر، بوضياف إسمهان، كلية الحقوق والعلوم السياسية «جامعة محمد بوضياف» بالمسيلة ص٢٧١، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد السادس، العدد الثاني (٢٠٢٢).

المبحث الثالث:

التخريج[1] الفقهي للاستعانة بالروبوت الذكي في الأعمال القضائية

يحتاج القاضي في عمله إلى من يساعده في الأعمال القضائية سواء ما اتصل منها بموضوع الحكم الواجب تطبيقه على النازلة -وهم الفقهاء الذين يستشيرهم-، أو ما يتعلق بالأعمال المساعدة مثل الكاتب الذي يسجل المحضر، وأعوان القاضي والحاجب، والمذكي والمترجم، وقد اتفق الفقهاء[2] رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ على جواز استعانة القاضي بما يحتاجه من أعوان في الأعمال القضائية. **والمراد بأعوان القاضي في عصرنا الحاضر**: كل من يعين القاضي على أداء مهمته، سواء كانوا من السلك القضائي أم من غيره[3]، وعلى ذلك يدخل فيه: معاونة النظام الذكي للقاضي؛ وتخريجًا على هاتين المسألتين: مشاورة القاضي للفقهاء، ومسألة أعوان القاضي؛ يمكن استعانة القاضي بالروبوت الذكي في الأعمال القضائية، ولذلك سوف أعالج هذا الموضوع في المطالب التالية:

المطلب الأول: حكم مشاورة القاضي للفقهاء والعلماء.

---

(١) التخريج في اللغة: مصدر للفعل خَرَّجَ المضعف، وأَخْرَجَ الشيء: أَبْرَزَه، واستخرج الشيء: اسْتَنْبَطَهُ، ويقال أيضًا: خَرَّجَهُ في العلم أو الصناعة: دَرَّبَه وَعَلَّمَهُ. راجع: لسان العرب (٤/ ٥٢- ٥٥)، مادة: (خرج).

والمقصود بالتخريج عند الفقهاء هو: استنباط أحكام الواقعات التي لم يُعرَف لِأئمة المذهب آراء فيها، وذلك بالبناء على الأصول العامة التي بنى عليها الاستنباط في المذهب. يراجع: الفتح المبين في حل رموز ومصطلحات الفقهاء والأصوليين، د. محمد الحفناوي صـ٢٩، وأيضا: المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية، د. علي جمعة صـ١٢١، تكوين الملكة الفقهية د. محمد شبير صـ٢٢.

(٢) بدائع الصنائع (٧/ ١٢)، وجاء فيه: «ومنها -أي من آداب القضاء- أن يكون له أعوان، يستحضرون الخصوم، ويقومون بين يديه، ومنها أن يكون له ترجمان، ومنها أن يتخذ كاتبًا»، وانظر أيضًا: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٤/ ١٣٨، ١٣٩). حاشية الصاوي على الشرح الصغير (٤/ ٢٠٢). مغني المحتاج (٦/ ٢٨٢، ٢٨٣)، ط. دار الكتب العلمية. روضة الطالبين: للنووي (١١/ ١٣٥، ١٣٦). المغني: لابن قدامة، (١٤/ ٥٢، ٥٣)، الإنصاف (١١/ ١١٥، ١١٦).

(٣) أعوان القضاة: أيوب بن فريح البهلال، بحث منشور بمجلة كلية أصول الدين بأسيوط، العدد الثالث والثلاثون ٢٠١٥م، ص٧٤١.

المطلب الثاني: شروط من يشاوره القاضي.

المطلب الثالث: حكم الاستعانة بالقاضي الذكي.

المطلب الرابع: شروط الروبوت الذكي المعاون للقاضي.

المطلب الخامس: شروط مدخل المعلومات في النظام الذكي المعاون للقاضي.

المطلب السادس: تجارب بعض الدول في الاستعانة بالقاضي الذكي.

المطلب الأول:
حكم مشاورة القاضي للفقهاء والعلماء

إن منهج الاستشارة في القضاء جاء حتى يجبُر الخلل الذي يمكن أن يتسرب إلى القضاء، فقد يعرض على القاضي قضايا لم يسبق أن قضى بمثلها، أو يُشكِل عليه بعض وقائعها، فيحتاج أن يرجعَ فيها إلى غيره، فإذا أشكل على القاضي أمر ولا رأي له فيه شاور العلماء، فالقاضي وإن كان عالمًا فينبغي له ألا يدع مشاورة العلماء، فالمشاورة سُنَّة قديمة في الحوادث الشرعية، ومع التطور التقنيِّ قد يكفيه النظامُ الذكي مؤونة ذلك، فيبحث عما يريده، ويزوِّد القاضي بما يعينه على أداء مهمته القضائية. وقد اتفق الفقهاء[1] على أنه يندب للقاضي أن يحضر مجلسه الفقهاء ويشاورهم فيما أشكل عليه، ويندب عند اختلاف وجهات النظر وتعارض الأدلة في حكم أن يشاور الفقهاء[2]،

(١) المبسوط: للسرخسي (١٦/ ٧١). رد المحتار: لابن عابدين (٥/ ٣٦١). الفتاوى الهندية: لجنة علماء برئاسة نظام الدين البلخي، (٣/ ٣١١٤)، ط. دار الفكر، الطبعة: الثانية، ١٣١٠هـ. البحر الرائق (٦/ ٣٠٣). تبصرة الحكام (١/ ٤٢). مواهب الجليل: للحطاب (٦/ ١١٧)، ط. دار الفكر، ١٩٩٢م. حاشية الدسوقي (٤/ ١٣٩)، ط. دار الفكر. بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير (٤/ ١٩٥). البيان في مذهب الإمام الشافعي: للعمراني (١٣/ ٥٦)، الحاوي الكبير (١٦/ ٤٧- ٤٩). مغني المحتاج: للخطيب الشربيني (٦/ ٢٨٦)، ط. دار الكتب العلمية، حاشيتا قليوبي وعميرة: أحمد سلامة القليوبي وأحمد البرلسي عميرة (٤/ ٣٠٣)، ط. دار الفكر ١٩٩٥م. دقائق أولي النهى: للبهوتي (٣/ ٤٩٩). المغني: لابن قدامة، (١٤/ ٢٦). كشاف القناع: للبهوتي (٦/ ٣١٥). مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى: مصطفى بن سعد الرحيباني (٦/ ٤٧٨)، ط. المكتب الإسلامي ١٩٩٤م. المحلى بالآثار (٨/ ٤٢٨)، شرح النيل (٢٥/ ٢٨١).

(٢) وقال القاضي حسين من الشافعية: «وإذا أشكل الحكم تكون المشاورة واجبة، وإلا فمستحبة، ولا ينبغي أن يشاورهم بحضرة الناس؛ لأن ذلك يُذهِب بمهابة المجلس والناس». راجع: مغني المحتاج (٦/ ٢٨٧)، وعند المالكية قول بالوجوب أيضًا: يقول الدردير: «(وأحضر) القاضي ولو مجتهدًا (العلماء) ندبًا وقيل: وجوبًا (أو شاورهم) إن لم يحضرهم». راجع: الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٤/ ١٣٩).

والمستحب: أن يكون بحضرة القاضي قومٌ من أهل الفقه من أهل مذهبه وغيرهم، حتى إذا حدثت حادثة ألقاها عليهم، ليذكر كل واحد منهم ما عنده فيها فيسهُل عليه الاجتهاد فيها إذا سمع حجتهم. وهو بالخيار: إن شاء أقعدهم معه في مجلسه، وإن شاء أقعدهم بالقرب من مجلسه حتى إذا احتاجهم استدعاهم، فإن حكم بحكم لم يشاورهم فيه فليس لأحد منهم أن ينكر عليه؛ لأنه افتيات عليه، إلا أن يحكم بما يخالف نص الكتاب، أو السنة أو الإجماع أو القياس الجلي[1]. يقول ابن قدامة: «**ولا مخالف في استحباب ذلك**»[2]، واستدلوا على ذلك بالكتاب، والسنة، وفعل الصحابة، والأثر، والمعقول:

أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿ **وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ** ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

وجه الدلالة: أمر الله تعالى نبيه عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أن يشاورهم في الأمر، فإن ذلك أعطف لهم عليه وأذهب لأضغانهم، وأطيب لنفوسهم. فإذا شاورهم عرفوا إكرامه لهم، ولتقتدي به أمته من بعده، روي ذلك عن الحسن البصري والضحاك قالا: «ما أمر الله تعالى نبيه بالمشاورة لحاجةٍ منه إلى رأيهم، وإنما أراد أن يُعلِّمهم ما في المشاورة من الفضل، ولتقتدي به أمته من بعده»، يقول ابن عطية: «والشورى من قواعد الشريعة وعزائم الأحكام، ومن لا يستشير أهل العلم والدين فعزله واجب، هذا ما لا خلاف فيه»[3].

وأما السنة: فقد كان النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يشاور أصحابه، فقد شَاوَرَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصْحَابَهُ يَوْمَ أُحُدٍ فِي الْمُقَامِ وَالْخُرُوجِ، فَرَأَوْا لَهُ الْخُرُوجَ، فَلَمَّا لَبِسَ لأْمَتَهُ وَعَزَمَ قَالُوا: أَقِمْ. فَلَمْ يَمِلْ إِلَيْهِمْ بَعْدَ الْعَزْمِ»[4]. وشاور رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(١) البيان في مذهب الإمام الشافعي (١٣/ ٥٦)، التكملة الثانية للمجموع: للمطيعي (٢٠/ ١٣٨).
(٢) المغني (١٤/ ٢٧).
(٣) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (١/ ٥٣٤)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
(٤) صحيح البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، كتاب: الاعتصام بالكتاب، باب قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ **وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ** ﴾، (٢٤/ ١٩١).

أصحابه في أسارى بدر، فأشار أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالفداء، وأشار عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالقتل[1].

وأما فعل الصحابة رضوان الله عليهم: ما جاء عن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ من استشارة بعضهم لبعض في أحكامهم القضائية، فقد شاور أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في ميراث الجدة[2]، وشاور عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في دية الجنين[3]، يقول الإمام أحمد: «لما ولي سعد بن إبراهيم قضاء المدينة، كان يجلس بين القاسم وسالم يشاورهما»[4]. ويقول الحطاب[5]: «وبالجملة فإن أحوال الخلفاء دلت على اتفاقهم على المشاورة لا سيما في المشكلات».

وأما الأثر: فما رواه البيهقي عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَكْثَرَ مُشَاوَرَةً لأَصْحَابِهِ مِنْ رَسُولِ اللهِ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»[6].

---

(١) وذلك في الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم في صحيحه مطولًا وجاء فيه: «**قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَلَمَّا أَسَرُوا الأُسَارَى، قَالَ رَسُولُ اللهِ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **لأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ: مَا تَرَوْنَ فِي هَؤُلاءِ الأُسَارَى؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا نَبِيَّ اللهِ، هُمْ بَنُو الْعَمِّ وَالْعَشِيرَةِ، أَرَى أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُمْ فِدْيَةً فَتَكُونَ لَنَا قُوَّةً عَلَى الْكُفَّارِ، فَعَسَى اللهُ أَنْ يَهْدِيَهُمْ لِلإِسْلامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **مَا تَرَى يَا ابْنَ الْخَطَّابِ؟ قُلْتُ: لا وَاللهِ يَا رَسُولَ اللهِ، مَا أَرَى الَّذِي رَأَى أَبُو بَكْرٍ، وَلَكِنِّي أَرَى أَنْ تُمَكِّنَّا فَنَضْرِبَ أَعْنَاقَهُمْ**» صحيح مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، كتاب: المغازي، باب: أسرى بدر، ح رقم (٤٦١٠)، (٥/ ١٥٧)، ط. دار الجيل ببيروت، وطبعتها مصورة من الطبعة التركية المطبوعة سنة ١٣٣٤هـ.

(٢) سنن الترمذي، كتاب: الفرائض، باب: ما جاء في ميراث الجدة، (٤/ ٤٢٠)، ح رقم (٢١٠١)، قال الترمذي: «وفي الباب عن بريدة، وهذا حديث حسن صحيح وهو أصح من حديث ابن عيينة».

(٣) صحيح البخاري، كتاب: الاعتصام بالكتاب، باب ما جاء في اجتهاد القضاة بما أنزل الله تعالى. (٢٤/ ١٢٢)، ح رقم (٧٣١٧).

(٤) المغني (١٤/ ٢٧).

(٥) مواهب الجليل: للحطاب (٦/ ١١٧).

(٦) السنن الكبرى: للبيهقي (٧/ ٤٥)، ح رقم (١٣٦٨٤)، كتاب: النكاح، باب ما أمره الله تعالى به من المشورة فقال: ﴿ **وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ** ﴾، وأخرجه ابن حبان في صحيحه، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبد، التميمي، أبو حاتم الدارمي البُستي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م: باب: الموادعة والمهادنة، ذكر ما يستحب للإمام استعمال المهادنة بينه وبين أعداء الله إذا رأى بالمسلمين ضعفًا يعجزون عنهم، (١١/ ٢١٦)، ح رقم (٤٨٢٧) وقال الشيخ شعيب: حديث صحيح، وأخرجه الترمذي في سننه: كتاب: الجهاد، باب: ما جاء في المشورة، (٤/ ٢١٣)، ح رقم (١٧١٤)، ط. مصطفى البابي الحلبي ١٩٧٥م، وقال ابن حجر العسقلاني: «ورجاله ثقات إلا أنه منقطع»، فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٣٤٠).

وأما المعقول فمن ستة أوجه:

الوجـه الأول: لأن الإنسـان لا يحيط علمًا بالشـرع كله، وإنما يعلـم البعض، وقد يخفى عليه البعض، فربما ذكر له من يستشيره ما يخفى عليه[١].

الوجـه الثاني: ولأنه قد ينتبه بالمشـاورة، ويتذكر ما نسـيه بالمذاكرة، ولأن الإحاطة بجميـع العلوم متعذرة. وقد ينتبه لإصابة الحق ومعرفـة الحادثة مَنْ هو دون القاضي، فكيف بمن يساويه أو يزيد عليه[٢].

الوجه الثالث: ولأن المشاورة في طلب الحق من باب المجاهدة في الله عَزَّوَجَلَّ فتكون سـببًا للوصول إلى سبيل الرشـاد[٣]، يقول الله تعالى: ﴿ **وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَا** ﴾ [العنكبوت: ٦٩].

الوجـه الرابـع: ولأن القاضـي مأمور بالاستشـارة ولـو كان عالمًا؛ لأن مـا فكر فيه الفقهاء وبحثوا فيه تثق النفس به ما لا تثق بواحد إذا استبد برأيه[٤].

الوجه الخامس: ولأن أصحاب رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ كانوا يفعلون ذلك، لاحتمال أن يكون الظاهر له في هذه النازلة غير الظاهر لهم، فإذا أحضرهم فيحتمل أن يظهر له ما ظهر لهم ويرجع عن اجتهاده كما كان يقع لكبار الصحابة رضوان الله عليهم[٥].

الوجه السـادس: وإنما كانت الاستشارة مسـتحبة؛ لأنه يتوصل بها إلى معرفة ما لم يصل إليه من الأدلة، وربما خفيت عليه سُنَّةٌ علم بها المستشار ولم يعلم بها المستشير، وليسـتوضح بمناظرتهم طـرق الاجتهاد والتوصل إلى غوامض المعـاني، فإن باجتماع الخواطـر في المناظرة يكمل الاسـتيضاح والكشـف، فلذلك كان مأمـورًا بها[٦]. **يقول البهوتـي**: «(وينبغـي) للقاضـي (أن يحضر مجلسـه الفقهاء من كل مذهـب إن أمكن،

(١) البيان (١٣/ ٥٧).
(٢) المغني (١٤/ ٢٧).
(٣) بدائع الصنائع (٧/ ١١، ١٢).
(٤) تبصرة الحكام (١/ ٤٢).
(٥) بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير (٤/ ١٩٥).
(٦) الحاوي (١٦/ ٥٢)، وأيضًا: المغني (١٤/ ٢٨).

يشاورهم فيما أشكل عليه) ليذكروا أدلتهم فيها وجوابهم عنها، فإنه أسرع إلى اجتهاده وأقرب إلى صوابه...»[1].

المطلب الثاني: شروط من يشاوره القاضي

قال الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**ولا يشاور إذا نزل به المشكل إلا عالمًا بالكتاب والسنة والآثار وأقاويل الناس والقياس ولسان العرب**». **قال الماوردي**: وهذا صحيح وهذه شروط من يشاوره القاضي في الأحكام ومجموعها: أن كل مَنْ صح أن يفتي في الشرع صح أن يشاوره القاضي في الأحكام، فتعتبر فيه شروط المفتي ولا تعتبر فيه شروط القاضي، فيجوز أن يشاور الأعمى والعبد والمرأة وإن لم يجز أن يكون كل واحد منهم قاضيًا؛ لأن كل واحد منهم يجوز أن يُستفتَى ويفتي.

والمعتبر في المفتي شرطان:

أحدهما: العدالة المعتبرة في المخبِر دون الشاهد؛ لأن الحرية وسلامة البصر يعتبران في الشاهد ولا يعتبران في المفتي والمخبِر.

والشرط الثاني: أن يكون من أهل الاجتهاد في النوازل والأحكام[2].

ويكون من أهل الاجتهاد إذا أحاط علمه بخمسة أصول:

أحدها: علمه بكتاب الله تعالى في معرفة ناسخه ومنسوخه، ومحكمه ومتشابهه، ومفسره ومجمله، وعمومه وخصوصه، وإن لم يَتلُهُ.

والثاني: علمه بسنة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في معرفة أخبار التواتر والآحاد وصحة الطرق والإسناد، وما تقدم منها وما تأخر، وما كان على سبب وغير سبب وإن لم يسمعها مسندة إذا عرفها من وجوه الصحة.

والثالث: علمه بالإجماع والاختلاف وأقاويل الناس ليتبع الإجماع ويجتهد في المختلف.

(١) كشاف القناع (٦/ ٣١٥).
(٢) الحاوي (١٦/ ٥٠، ٥١).

والرابع: علمه بالقياس ما كان منه جليًّا أو خفيًّا، وقياس المعنى، وقياس الشبه، وصحة العلل، وفسادها.

والخامس: علمه بالعربية فيما تدعو الحاجة إليه من اللغة والإعراب؛ لأن لسان الكتاب والسنة عربي، فيعرف لسان العرب، من صيغة ألفاظهم وموضوع خطابهم ليفرق بين الفاعل والمفعول، وحكم الأوامر والنواهي، والندب والإرشاد، والعموم والخصوص.

فإذا أحاط علمًا بهذه الأصول الخمسة وأشرف عليها وإن لم يَصِر أعلم الناس بها إذا تبينها علم ما لم يعلم -جاز أن يفتي وجاز أن يستفتى.

وجاز أن يشاوره القاضي في الأحكام النازلة، وسواء وافق القاضي على مذهبه أو خالفه؛ لأنه لا يقتنع منه بالجواب حتى يسأله عن الدليل والتعليل[1].

يقول الكمال بن الهمام: «الاتفاق على حل استفتاء من عرف من أهل العلم بالاجتهاد والعدالة»[2].

ويقول الونشريسي: «**الذي ينبغي أن يشاور من أهل العلم**: العالِم النافذ الخيِّر الورِع الواثق بنفسه وعلمه، والعالِم بكتاب الله وسنة نبيِّه محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وما مضى من الحكم، العارف باللغة ومعاني الكلام، الموثوق به في دينه، والذي يُؤمَن فيما يشير به ولا يميل إلى هوى ولا طمع»[3].

ويقول النووي: «شرط المفتي كونه مكلفًا مسلمًا ثقة مأمونًا متنزهًا عن أسباب الفسق وخوارم المروءة، فقيه النفس، سليم الذهن، رصين الفكر، صحيح التصرف والاستنباط، متيقظًا، سواء فيه الحر والعبد، والمرأة والأعمى، والأخرس إذا كتب أو فُهِمَت إشارته»[4].

---

(١) الحاوي (١٦/ ٥٠، ٥١)، وانظر أيضًا: رد المحتار (٥/ ٣٥٩- ٣٦١).

(٢) التحرير: للكمال بن الهمام مع التقرير والتحبير: أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن أمير حاج ويقال له ابن الموقت الحنفي (٣/ ٣٤٥)، ط. دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

(٣) المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب: أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسي (١/ ٦٠)، خرجه: جماعة من الفقهاء بإشراف الدكتور محمد حجي، نشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للملكة المغربية، الطبعة: ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

(٤) المجموع شرح المهذب: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (١/ ٤١)، ط. دار الفكر.

ويقول العمراني: «ولا يُستحب له أن يشاور إلا مَنْ بَلَغَ درجة الاجتهاد في الفقه؛ لأن القصد معرفة الأدلة، وهذا لا يدركه إلا مَنْ بلغ مبلغ الاجتهاد»[1].

ويقول ابن قدامة: «والمشاورة هاهنا لاستخراج الأدلة، ويعرف الحق بالاجتهاد»[2].

ويقول الشوكاني: «قال الصيرفي: وموضوع هذا الاسم، يعني: المفتي، لمن قام للناس بأمر دينهم وعلم جمل عموم القرآن وخصوصه، وناسخه ومنسوخه، وكذلك السنن، والاستنباط، ولم يوضع لمن علم مسألة وأدرك حقيقتها، فمن بلغ هذه المرتبة سمَّوه بهذا الاسم، ومن استحقه أفتى فيما استفتي. قال ابن السمعاني: المفتي مَن استكمل فيه ثلاث شرائط: الاجتهاد، والعدالة، والكف عن الترخيص والتساهل»[3].

المطلب الثالث:
حكم الاستعانة بالقاضي الذكي في الأعمال القضائية

إن استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء له فوائد جمَّة ومن أهمها: أن الذكاء الاصطناعي يستطيع التنبؤ بالنتائج بناءً على الأحكام السابقة والإستراتيجيات المختلفة التي اعتمدتها أطراف القضايا، كما يمكنه فرز أعداد كثيرة من الوثائق، والتعرف على الأنماط المناسبة لها، مما يُمكن أن يُساعد القاضي، ويمنحه وقتًا أوسع للتركيز على الجوانب المعقدة. فما حكم استعانة القاضي البشري بهذا النظام الذكي في الأعمال القضائية؟ هذا ما سوف أوضحه في الفرعين التاليين:

الفرع الأول: حكم الاستعانة بالقاضي الذكي في الأعمال القضائية.

الفرع الثاني: فوائد الذكاء الاصطناعي: كيف يمكن للذكاء الاصطناعي تحسين إجراءات المحكمة؟

---

(١) البيان (١٣/ ٥٧).

(٢) المغني (١٤/ ٢٨)، وانظر أيضًا: إعلام الموقعين: لابن قيم الجوزية (٤/ ١٦٩).

(٣) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (٢/ ٢٤٧)، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق، قدم له: الشيخ خليل الميس، والدكتور ولي الدين صالح فرفور، ط. دار الكتاب العربي، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

الفرع الأول:
حكم الاستعانة بالقاضي الذكي في الأعمال القضائية

بناءً على ما سبق في المطلب السابق من أنه يجوز للقاضي الاستعانة بالعلماء ومشاورتهم في الحوادث الشرعية والأمور المشكلة، كما يجوز للقاضي أن يتخذ أعوانًا الكاتب والحاجب، والمذكي والمترجم **فإنه يمكن تخريج الاستعانة بالروبوت الذكي على هذه المسائل** فإنه مع التطور التقنيِّ قد يكفيه النظامُ الذكي مؤونة ذلك، فيقوم ببحث ما يريده، ويزوِّد القاضي بما يعينه على أداء مهمته القضائية، فهذه الوسائل الإلكترونية معينة للقاضي، وتسميتها بالقاضي الذكي من باب التجوز، لكون عملها يشبه عمل القاضي من حيث الاطلاع على الوقائع، ثم إخراج النتيجة مسببة، ومن المعلوم أن الذرائع والوسائل يغتفر فيها ما لا يغتفر في المقاصد، والعبرة بالمقاصد في الأحكام ما لم تكن الذريعة في أصلها محرمة.

الفرع الثاني: فوائد الذكاء الاصطناعي:
كيف يمكن للذكاء الاصطناعي تحسين إجراءات المحكمة؟

إنَّ استقلال القاضي الذكي بالقضاء ليس هو الطريقة الوحيدة للاستفادة من تطبيق الذكاء الاصطناعي، ولذلك يجب عدم إغفال قدرات هذا التقدُّم التقني على تحسين تطبيق القانون وتطوير المحاكم؛ لأن استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء له فوائد جمَّة ومهمة، ومن الفوائد التي يمكن تحصيلها من تلك الوسائل الإلكترونية:

١- أنها تُذكِّر القاضي بأمور قد غفل عنها أثناء نظر القضية، إما بسبب تشويش الخصوم، أو كثرة القضايا المنظورة أمامه، كما أنها تعين القاضي في كتابة الأحكام ولا سيما في القضية المتكررة، والتي لا تحتاج إلى إضافة شيء جديد[1].

٢- **تطبيق القانون بفاعليَّة**: لأنها تستطيع فرز أعداد كثيرة من الوثائق والتعرف على الأنماط المناسبة لها، مما يُمكن أن يُساعد القاضي، ويمنحه وقتًا أوسع للتركيز على

(١) أحكام التقاضي الإلكتروني: د. طارق العمر، ص١٧٣.

الجوانب المعقدة. وقد ثبتت هذه الفائدة من خلال «برنامج مراجعة الوثائق» الذي يشيع استخدامه بكثرة مؤخرًا من قبل شركات المحاماة، ولا سيما في البحث القانوني[١].

٣- **مرحلة النظر في الأدلة**: يجوز للأطراف المعنية في القضية -خلال إجراءات المحكمة- تقديم كل الأدلة والمستندات التي تدعم مطالبتها، والاطلاع على جميع ما يقدمه الطرف الآخر والرد عليها، وهذه هي الإجراءات الاعتيادية في التقاضي، ولكنها دائمًا تستغرق وقتًا طويلًا للانتهاء منها. وبصرف النظر عن وجود نظام للنظر في الأدلة والمستندات من قِبَل المحكمة من عدمه، فإنه يجوز للأطراف المعنية في بداية الإجراءات إجراء تحقيق آلي في المعلومات المعروضة، لتحديد الأدلة التي يمكن تقديمها أثناء المحاكمة، ويمكن للذكاء الاصطناعي اقتراح أشخاص آخرين يجب إدخالهم في القضية[٢].

٤- **ويمكن أن يتم تطبيق نظام (Chatbots) من خلال برنامج «المحاكم الإلكترونية»** بدلًا من نظام الخط الساخن للرد على استفسارات المتقاضين، ووكلائهم، ومتابعة قضاياهم، وإرشاداتهم إلى إجراءات المحاكم، والرسوم المطلوبة لرفع الدعوى، والنماذج المفترض تعبئتها إلكترونيًّا[٣].

٥- **تقديم الاستشارات قبل التقاضي**: إنها بإمكانها أن تُسدي الرأي وتُقدِّم الاستشارات والخبرات للمتقاضين والأطراف المعنية في الدعوى التي تسعى إلى الحصول على حلول قانونية لقضاياها على غرار المحاكم الصينية والإماراتية في تطبيق خدمة القاضي الذكي من خلال المعالجة العادلة للبيانات، أو استخدام روبوت مخصص لهذا الشأن، ولا يعتمد القانونيون على الذكاء الاصطناعي لتسريع سير عملهم، وتبسيط إجراءات العمل فحسب، بل لبناء الإستراتيجيات القانونية أيضًا. وقد بدأ هذا النموذج في الانتشار والشيوع عالميًّا، إذ توجد منصات عبر الإنترنت

(١) استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم السعودية، إعداد: مركز الدراسات والبحوث القانونية، ١٤٤٤هـ-٢٠٢٣م، ص٢٩.

(٢) استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم السعودية، إعداد: مركز الدراسات والبحوث القانونية ١٤٤٤هـ-٢٠٢٣م، ص٢٩، ٣٠.

(٣) التقاضي الذكي في المحاكم القطرية بين الواقع والمأمول: فاطمة بلال، ص١١٦.

تقدم «الخدمة القانونية»[١]، فالقضاة في بعض الأحيان قد يستخدمون برنامج الدردشة الآلية الشات جي بي تي (Chat Gpt) للإجابة عن بعض الأسئلة القانونية، لكن على الرغم من أهمية المساعدة التي تقدمها هذه التطبيقات، إلا أنها تكاد تكون محفوفة ببعض المخاطر والمعلومات الخاطئة، وضربوا مثالًا على ذلك: بأن هناك قاض يدعى أنوب شتيكارا (Anoop Chitkara)، وهو قاض بالمحكمة العليا الهندية قد حكم في العديد من القضايا، لكنه عندما رفض الإفراج بكفالة عن رجل متهم بالاعتداء والقتل (Assault and Murder) فقد لجأ إلى برنامج (Chat Gpt) للمساعدة في تبرير أسبابه[٢].

٦- يستطيع الذكاء الاصطناعي التنبؤ بالنتائج بناءً على الأحكام السابقة وتاريخ القاضي والإستراتيجيات المختلفة التي اعتمدتها أطراف القضايا. ويمكن القول بأن نماذج الذكاء الاصطناعي تتحلَّى بقدرة أفضل ومهارات تحليلية أكثر كفاءة وعُمقًا مقارنة بالبشر، وبالأدوات التقليدية التي يستخدمها القانونيون مثل الخبرة السابقة والمعلومات التطبيقية، كما أنَّ الاعتماد على التنبؤات التي تقدمها الآلات يفتح الباب أمام العدالة التنبؤية: والتي تعرف بأنها مجموعة من الأدوات التي طُوِّرت بفضل تحليل الكتل الضخمة من بيانات العدالة التي تقترح على وجه الخصوص من (Dalloz) للتنبؤ قدر الإمكان بنتيجة النزاع، وتخمين فرص نجاح المتقاضي، وحساب مبالغ التعويض، وتحديد الأحكام السابقة التي تتوافق مع الدعوى المعروضة على القاضي[٣]، واستخدام الخوارزميات لتقييم مدى قوة الحجج القانونية وصحتها التي يقدمها المستشارون القانونيون والتنبؤ بنتيجة الحكم، وتعالج الخوارزميةُ البياناتِ القضائية ذات الصلة عن طريق تقييم علاقة القانون الذي طُبِّق في الماضي، ومدى احتمالية تطبيق هذا القانون على الوقائع الحالية في القضية، بناء على ما ذكرَتْهُ

(١) استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم السعودية إعداد: مركز الدراسات والبحوث القانونية ١٤٤٤هـ-٢٠٢٣م، ص٣٠، وأيضًا: التقاضي الذكي في المحاكم القطرية بين الواقع والمأمول: فاطمة بلال، ص١١٦.

(٢) استخدام الروبوتات الذكية المزودة بتقنيات الذكاء الاصطناعي في المنظومة القضائية (العدالة الروبوتية)، د/ عمرو طه بدوي محمد، ص٨٢٤.

(٣) التقاضي الذكي في المحاكم القطرية بين الواقع والمأمول: فاطمة بلال، ص١١٦، ١١٧.

الأطراف، **وهذا قد يمثل إشكالية**؛ لأن الذكاء الاصطناعي ليس حقيقة مستقرة وثابتة في الممارسة القانونية وتطبيق القانون، وهو ما يُفسِّر سبب استخدام التحليلات التنبؤية المدعومة من الذكاء الاصطناعي بصورة أساسية في أعمال الشرطة والإدارة العامة أكثر من تطبيقه في مجال القانون، وذلك في الدول التي استخدمت الذكاء الاصطناعي في النظام القضائي، ولا بدَّ من الإشارة إلى أن بعض الدراسات أثبتت أن القضاة من البشر لديهم مستوى ضعيف من الدقة التنبؤية وذلك فيما يتعلق بعودة الجناة المحكوم عليهم في المحاكم إلى الإجرام[1].

٧- إدخال نظام الذكاء الاصطناعي في مجالات تسجيل الدعوى، فتحل محل الكوادر البشرية في هذا الجانب، ويُستفاد من هذه الكوادر البشرية في المهام الصعبة، خاصة وأن نسبة الخطأ التي قد تقع من هذه الأنظمة تكاد تكون صفرًا بالمقارنة بأخطاء البشر[2].

يقول ابن القيم في بحثه لمسألة حكم الوسائل والذرائع: «الرابع: وسيلة موضوعة للمباح، وقد تفضي إلى المفسدة ومصلحتها أرجح من مفسدتها... فالشريعة جاءت بإباحة هذا القسم أو استحبابه، أو إيجابه بحسب درجاته في المصلحة»[3]، وهذه الوسائل الإلكترونية القصد من إيجادها إعانة القاضي للوصول إلى الحق في القضايا المنظورة أمامه، وهذا من أعظم المقاصد وأشرفها، فتأخذ هذه الوسائل الإلكترونية حكم المقصد الذي وضعت من أجله، وليس في استخدامها أمر محرم، ما لم يؤدِّ استخدامها إلى اعتماد القضاة عليها وعلى مخرجاتها دون تحقيق وتمحيص، وتكون هذه الوسائل هي القاضي الحقيقي، ما يخرجها عن الهدف الذي وجدت من أجله[4].

(١) التقاضي الذكي في المحاكم القطرية بين الواقع والمأمول: فاطمة بلال، ص١١٧، وأيضًا: استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم السعودية، إعداد: مركز الدراسات والبحوث القانونية ١٤٤٤هـ- ٢٠٢٣م، ص٣٠.

(٢) التقاضي الذكي في المحاكم القطرية بين الواقع والمأمول: فاطمة بلال، ص١١٦.

(٣) إعلام الموقعين (٣/ ١٠٩، ١١٠).

(٤) أحكام التقاضي الإلكتروني: د. طارق بن عبد الله بن صالح العمر، ص١٧٤.

المطلب الرابع:
شروط الروبوت الذكي المعاون للقاضي

على القول بجواز الاستعانة بالقاضي الذكي فإنه يشترط فيه عدة شروط مستخرجة مما ذكره أهل الاختصاص في استخدام هذه النظم الخبيرة، وهي كما يلي:

١ - **سلامة الروبوت الذكي والتحقق من كفاءة عمله، واكتمال تصميمه من غير خلل**: وقد أكد علماء الذكاء الاصطناعي أنَّ تطبيقات الذكاء الاصطناعي تمر بمراحل في إعدادها، آخِرُها اختبار عملها، وتوثيقه باستخدام بيانات حقيقية من قِبَل أشخاص ليس لهم علاقة بالبرنامج، وذلك للتحقق من صحة مخرجاتها(١).

٢ - **توفير الحماية الأمنية للقاضي الذكي**: فيجب حمايته من أخطار الاختراق والإتلاف، واتخاذ كل ما يلزم من برامج للحماية ضد الفيروسات، وإجراء التحديثات اللازمة باستمرار، وضمان انتظام الخدمات التي يؤديها للمتقاضين، ووكلائهم والقضاة وغيرهم(٢).

٣- **تزويد النظام الذكي بالأجهزة والبرامج اللازمة لأداء عمله**: كقارئ بصمة العين، للتأكد من حضور أطراف الدعوى بأنفسهم، وكذلك برنامج مميز للصوت، لسماع ما يدلي به كلُّ طرف، وبرنامج قارئ النصوص، ليتم من خلاله مناقشة الأطراف، وقراءة الحكم بعد التوصل إليه(٣).

٤ - **الشفافية والوضوح في الشرح والتفسير للقرارات**: إذ إن هذا له دور مهم للجهات القضائية لاستخدامها أدلَّةً، فالاتحاد الأورُبي مثلًا أقر قانون حق التفسير في عام ٢٠١٦م يُلزم أي جهة تستخدم الذكاء الاصطناعي في اتخاذ قرار يمس حقوق المستخدم بتقديم تفسير واضح له على أن يبدأ العمل به هذا العام، كما طرحت أيضًا مدينة نيويورك قانون «الانحياز الخوارزمي» الذي يجبر الجهات الحكومية على تقديم

(١) أصول الذكاء الاصطناعي: د/ خالد ناصر السيد ص١٩٤، ط. مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ١٤٢٥هـ.
(٢) المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر: د/ أشرف جودة محمد محمود، ص٨٨، ٩٠، مجلة الشريعة والقانون بدمنهور، العدد الخامس والثلاثون، الجزء الثالث، ١٤٤٢ - ٢٠٢٠.
(٣) أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء، د. أروى الجلعود، ص١٢٣.

تفسيرات واضحة لأي قرار يُتخذ من برنامج حاسوبي والنظر في جعل مصادر برامجها مفتوحة ومتاحة[١].

٥- **التأكد من اكتمال البيانات والمعلومات المُدخَلة في الجهاز**: تجنبًا لوقوع الخطأ نتيجة نقص تلك البيانات والمعلومات[٢].

٦- **الضبط والتدقيق**: فيجب أن توضع ضوابط للتعامل مع أجهزة الذكاء الاصطناعي، فيجب منح المستخدم الصلاحية للوصول إلى البيانات باسم مستخدم خاص يسمح له بالتعامل مع الخدمات على حسب المهام المنوطة به، فالقاضي مثلًا تُحدَّد هُويَّتُهُ عن طريق بصمة اليد وكلمة المرور لمعالجة القضايا[٣].

المطلب الخامس:
شروط مُدخِل المعلومات في النظام الذكي المعاوِن للقاضي

ذكرنا في شروط مَنْ يشاوره القاضي: أن يكون من أهل الاجتهاد[٤] بأن يكون: عالمًا بالكتاب والسنة والآثار وأقاويل الناس، والقياس ولسان العرب، وهكذا مُدخِل المعلومات في القاضي الذكي يشترط فيه ما يلي:

أن يكون مُدخِل المعلومات في النظام الذكي من أهل العلم والاجتهاد، وأن يكون خبيرًا في العمل القضائي، وما جرى عليه العمل في محاكم البلد نفسه، فعلى سبيل المثال: لا بد أن يكون مُدخِل معلومات حساب المواريث عالِمًا بأحكام المواريث وقسمة التركات، وما جرى عليه العمل في المحاكم، فيجب على مُدخِل المعلومات أن يُحسِن إدخال بيانات التركة والورثة، ويتأكد من أن مدخلاته كانت بشكل صحيح.

وهذا ما أكده الخبراء في مجال التقنية: أن الأجهزة الذكية تقوم على عنصرين مهمين هما:

---

(١) حوكمة الذكاء الاصطناعي، سَنُّ التشريعات والقوانين لضمان تبنٍّ أخلاقي وآمن للتقنية: إبراهيم المسلم، مقال منشور على موقع نمذجيات بتاريخ: ٢٨ فبراير ٢٠١٨، واطلعتُ عليه بتاريخ: ٩/ ٩/ ٢٠٢٤م على الرابط التالي: https://2u.pw/Mc6fPwRq

(٢) أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء، د. أروى الجلعود، ص١٢٣.

(٣) المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر: د/ أشرف جودة، ص٩٠، ٩١.

(٤) انظر المطلب الثاني من المبحث الثالث: شروط مَن يشاوره القاضي.

١ - **مهندس المعرفة:** وهو المبرمج الذي يحلل المشكلة عن طريق تفسير وتكامل الإجابات البشرية للأسئلة، ويستنتج التشابه ويواجه الأمثلة المشابهة.

٢ - **خبير المجال: هو الشخص المتخصص في مجال معين، وليس بالضرورة أن يكون على دراية بعلم الذكاء الاصطناعي، المهم: هو مدى خبرته وإلمامه ببواطن الأمور في مجال تخصصه،** وقدرته على تطبيق المهارات، لإعطاء النصيحة وحل المشكلات[١].

كما أكدوا أنه لا بد أن يكون الخبير أو المدخِل متخصصًا في مجال الثقافات التي سيُدخِلُها، فلا يمكن أن يكون المدخِل خبيرًا في القضاء الأمريكي ويُستخدم في القضاء الياباني، فإن ذكاءه بكل بساطة مخالف للمعضلات التي تنشأ في الثقافة اليابانية[٢].

المطلب السادس:
تجارب بعض الدول في الاستعانة بالقاضي الذكي

أولًا: الإمارات العربية المتحدة ومن أمثلة استعانتها بالقاضي الذكي:

١ - عقد النكاح الذكي:

استعانت دولة الإمارات العربية المتحدة بالروبوت الذكي في توثيق عقد النكاح، أو ما يسمى: عقد النكاح الذكي، حيث استخدم الروبوت كوسيط بين أركان العقد من جهة، وبين القاضي من جهة أخرى، لإكمال عملية التوثيق، **وصورة هذه التقنية:** هي اجتماع الزوج وولي الزوجة والشهود جميعهم في مجلس واحد، وحضورهم في مقر وجود هذا الروبوت الذي يعمل كأداة اتصال فقط بينهم وبين القاضي الموجود في مجلس آخر، قد يكون مقر عمله في المحكمة، أو في مكتبه أو نحو ذلك، ويستطيع القاضي من مقره أن يتحكم في حركة الروبوت، وفي أفعاله، فيظهر القاضي للحاضرين في المجلس على شاشة العرض المتصلة بالروبوت، ليقوم بدوره: من تلقين صيغة عقد النكاح (الإيجاب والقبول) لكل من الزوج وولي الزوجة، وهذه الصيغة يتلفظان

(١) أصول الذكاء الاصطناعي: د/ خالد ناصر السيد، ص١٩٢، ١٩٣.
(٢) أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء، د. أروى بنت الجلعود، ص١٢٥.

بها أمام الشـهود، ليسـتمع إليها القاضي وإلى الشـهود عبر الشاشـة، وبعد الانتهاء من العقـد يُصدِر القاضـي أمره للروبوت بطباعـة وثيقة عقد الـزواج وتقديمها للزوجين، وقال حاكم دبي الذي شهد هذا العقد: «إن هذا المركز هدفه تجميع الخدمات في زيارةٍ واحدة وعبر بوابة واحدة، وأضاف أنه ستُنشَأ مراكز جديدة تقدم هذه الخدمات الذكية، تحقيقًا لرؤية الدولة في التوجه نحو الخدمات الحكومية الذكية»[1].

٢- القاضي الذكي:

خدمـة القاضي الذكي هي: منصة تفاعلية علـى الموقع الإلكتروني لدائرة الأراضي والأملاك في دبـي، وتعدُّ خدمة القاضي الذكي الأولى مـن نوعها في المجال العقاري، وتوفر للمتعامل -سواء كان مستأجرًا أو مالكًا- معرفة الحالة المبدئية للقضية العقارية الخاصة به من حقوق وواجبات، ما يوفر عليه الكثير من الوقت والجهد، ويبسِّط معرفة الخطوات التي يجب القيام بها في القضية، إلى جانب المسـاهمة في نشـر وتعزيز الثقافة القانونية في القطاع العقاري، إن كنت ترغب في معرفة كيفية التقديم على خدمة القاضي الذكي والاسـتفادة منها، فكل ما عليك هو الدخول إلى موقع دائرة الموقع الإلكتروني الخـاص بدائـرة الأراضي بدبـي واختيار الخدمة، ومـن ثم إدخال البيانـات المطلوبة والإجابة عن الأسئلة، وستجد المعلومات المطلوبة.

يعمل التطبيق باستخدام الذكاء الاصطناعي، إذ يطرح في البداية أربعة أسئلة لتوضيح مـا إذا كان مركز فض المنازعـات الإيجارية مختصًّا بالقضية أو خارج اختصاصه، بعد ذلـك سـتظهر أمامك عدة أسـئلة متفرعة من الإجابة الرئيسـية والفرعيـة، وعليه تُمنَح الاستشـارة القانونيـة المبدئية، ويرجى العلم أنه يمكن النقر علـى زر «إعادة تعيين» في حال طلب خدمة القاضي الذكي للاستفادة من استشارة أخرى[2].

(١) مقـال بعنـوان: «حاكم دبي يشـهد عقد قران بواسـطة روبـوت»، صحيفة العرب السـنة ٤٠، العـدد (١٠٧٤٧)، ص٢٤، الأحد ١٠/ ٩/ ٢٠١٧م، واطلعتُ عليه بتاريخ: ٨/ ٩/ ٢٠٢٤م على الرابط التالي:

https://2u.pw/FjeUb930

(٢) مقال بعنوان: «خدمة القاضي الذكي من دائرة الأراضي والأملاك في دبي» واطلعتُ عليه بتاريخ ٨/ ٩/ ٢٠٢٤م على الرابط التالي:

https://www.bayut.com/mybayut/ar/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%B6%D9%8A-

ثانيًا: المملكة العربية السعودية ومن أمثلة استعانتها بالذكاء الاصطناعي:

١ - البوابة القضائية العلمية:

أطلقت وزارة العدل في المملكة العربية السعودية البوابة القضائية العلمية، التي تُعدُّ منصَّة رقمية تفاعلية، وقاعدة بيانات قضائية وقانونية تتميز بالدقة والتصنيف الموضوعي، وهي بمنزلة بوابة إلكترونية متاحة للجميع بمن فيهم أطراف العملية القضائية من محامين ومهتمين بالشأن القانوني، وهي تمكنهم من الاطلاع على الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية، ومحاكم الاستئناف، والمحكمة العليا، وكذلك الاطلاع على الوثائق القضائية بكل يُسر وسهولة، وبأدوات تفاعلية مرنة.

وتستهدف البوابة القضائية العلمية تعزيز قيم العدالة والشفافية، وتوفير منصة إلكترونية موحدة للمعلومات القضائية، وتعزيز المستوى المعرفي الاختصاصي لدى المجتمع القضائي والأكاديمي، وإثراء الثقافة العدلية للمجتمع، ولذلك يمكن القول بأن استخدام تقنية المعلومات في المحاكم السعودية ليست ظاهرة جديدة[١].

وتحتوي البوابة على آلاف الوثائق والمعلومات القضائية، بما في ذلك الأحكام التجارية النهائية الصادرة من المحاكم التجارية واستئنافها منذ تاريخ: ١/ ١/ ١٤٣٩هـ، وأحكام الدوائر التجارية بالمحكمة العليا، وأحكام الإفلاس، والتقرير الشهري لمستجدات الأنظمة واللوائح والقرارات، ووثيقة نظام المرافعات الشرعية ولائحته التنفيذية، ووثيقة نظام الإجراءات الجزائية، وسيضاف المزيد من الأحكام والمنتجات القضائية للبوابة بإذن الله بما يخدم المستفيد[٢].

(١) استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم السعودية، إعداد: مركز الدراسات والبحوث القانونية، ١٤٤٤هـ-٢٠٢٣م، ص١٢.

(٢) منصة البوابة القضائية العلمية السعودية وتمت زيارة الموقع بتاريخ: ١٢/ ٩/ ٢٠٢٤ م على الرابط التالي: https:/ / sjp.moj.gov.sa/ AboutSite

٢- كما أتاحت وزارة العدل السعودية عددًا من المنصات التي تخدم القضاء منها ما يلي:

أ- منصة ناجز:

أتاحت وزارة العدل مجموعة من البيانات التي تعكس الوضع الحالي من خلال بوابة الخدمات الإلكترونية ناجز، وأتاحت للمستفيدين بيانات مباشرة لمجموعة من خدمات التحقق مثل: (التحقق من عقد زواج، صك عقاري، ترخيص عدلي، صك حكم، إقرار، وكالة، معاملة، فواتير حالة)[1]، **كما تقدم ناجز كثيرًا من الخدمات الإلكترونية** ومن الخدمات التي تقدمها في القضاء:

١- عرض تقويم الجلسات: وهي خدمة تتيح للمستفيد عرض تقويم الجلسات القضائية.

٢- صحيفة الدعوى: وهي خدمة تتيح للمستفيد رفع دعوى في إحدى المحاكم (العامة، الجزائية، الحقوقية، التجارية، الأحوال الشخصية، العمالية) إلكترونيًّا.

٣- التقاضي الإلكتروني (المرافعة الكتابية): وهي خدمة تتيح للمستفيد (أطراف الدعوى) الاطلاع على كامل ما يقدم في القضية، وتمكينهم من الترافع الإلكتروني، وتبادل المذكرات، والرد على طلبات الدائرة دون الحاجة إلى مراجعة المحكمة.

وقد أسهمت منصة ناجز في إصدار أكثر من مليون طلب تنفيذ، وأكثر من ١,٦ مليون قرار تنفيذ إلكتروني، وتقليل عمر القضية بنسبة ٧٩٪، ووفرت منصة ناجز على المستفيدين خلال سنة ٢٠٢٢ أكثر من ٤٧ مليون زيارة للمقرات العدلية، كما سهلت على المستفيدين في أكثر من ١٠٠ دولة الاستفادة من خدمات وزارة العدل الرقمية. كما أسهمت منصة ناجز في حصول وزارة العدل على المركز الأول في نتيجة قياس

(١) منصة البيانات المفتوحة على موقع وزارة العدل السعودية وتمت زيارة الموقع بتاريخ: ١٢/ ٩/ ٢٠٢٤م على الرابط التالي:

https:/ / www.moj.gov.sa/ ar/ OpenData/ Pages/ AdvantageOpenData.aspx

لسنة ٢٠٢٢م، وأيضًا: أسهمت منصة ناجز بإتاحة التقاضي إلكترونيًّا لأكثر من ٦ ملايين جلسة عن بعد، وإصدار ٢ مليون حكم قضائي إلكتروني[١].

ب- **منصة نافذ:** وهي منصة إلكترونية تحت إشراف وزارة العدل تمكِّنك من إصدار وإدارة السندات التنفيذية بكل سهولة وأمان، ومما يميزها الربط الإلكتروني المباشر لمحاكم التنفيذ وإمكانية التنفيذ إلكترونيًّا[٢].

كما أُنشئت هيئة خاصة بالذكاء الاصطناعي باسم «الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)» بموجب الأمر الملكي رقم (أ/ ٤٧١) وتاريخ ٢٩/ ١٢/ ١٤٤٠هـ الموافق ٣٠/ ٨/ ٢٠١٩م وترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء، ويرأس مجلس إدارتها نائب رئيس مجلس الوزراء، ويرتبط بها تنظيميًّا: مكتبُ إدارة البيانات الوطنية، والمركزُ الوطني للذكاء الاصطناعي، ومركزُ المعلومات الوطني، وتتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال الإداري والمالي، ومقرها الرئيس في مدينة الرياض[٣].

ثالثًا: جمهورية مصر العربية:

يوجد العديد من التشريعات التي يمكن اعتبارها البنية التحتية القانونية للتحول الرقمي في القطاعات الحكومية المصرية، ومنها على سبيل المثال:

صدور القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩م بشأن إصدار قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي، **وأُدخِلَت الوسائط التكنولوجية رسميًّا في مرفق العدالة، وذلك بتعديل قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨م بموجب القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩م**، والذي أتاح لأول مرة استخدام وسائل تقنية المعلومات في تقديم

(١) راجع: منصة ناجز على موقع وزارة العدل السعودية وتمت زيارة الموقع بتاريخ: ١٢/ ٩/ ٢٠٢٤م على الرابط التالي:

https://new.najiz.sa/applications/landing

(٢) منصة نافذ السعودية وتمت زيارة الموقع بتاريخ: ١٢/ ٩/ ٢٠٢٤م على الرابط التالي:

https://nafith.sa

(٣) مقال بعنوان: نبذة عن الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، نبذة عن سدايا، وتمت زيارة الموقع بتاريخ: ١٨/ ١٢/ ٢٠٢٤م على الرابط التالي:

https:/ / sdaia.gov.sa/ ar/ SDAIA/ about/ Pages/ About.aspx

وأيضًا: أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء، د. أروى بنت الجلعود، ص٧٤، ٧٥.

خدمـات رفع وإدارة الدعـوى القضائية إلكترونيًّا، والتي تتضمـن كافة إجراءات إقامة الدعـوى من خلال موقع المحكمة الاقتصادية المختصة وطريق الإعلان بها، وتحديد العنوان الإلكتروني المختار، ورفع المستندات وطرق السداد الإلكتروني وغيرها، وقد جـاء في هذا التعديل إضافـة المواد من ١٣ : ٢٢ إلى قانون إنشـاء المحاكم الاقتصادية رقم ١٢٠ لسـنة ٢٠٠٨م، ووضعت وزارة العدل خطـةً لتنفيذ هذا التعديل بدأ تنفيذها في إبريل ٢٠٢٠م[١].

وجديـر بالذكر أنـه يمكن اعتبار منظومـة التقاضي الإلكتروني نموذجًـا اختياريًّا لا يمكن أن يتم فرض اللجوء إليها إجباريًّا، حيث إن التعديل الجديد لم يلغِ تمامًا منظومة التقاضي الورقي التقليدي[٢].

كمـا قامـت الحكومية المصرية بمبـادرات لتنفيذ إستراتيجية التحـول الرقمي منها إطلاق منصـة عدالـة مصر الرقمية والتـي تقدم خدمات المحاكـم المتعلقة بالجوانب الجنائيـة والاقتصادية والمدنية والإدارية، ويُنفَّذ مشـروع عدالة مصر الرقمية بالتعاون البنَّاء بين وزارة العدل وباقي الوزارات ذات الصلة[٣].

رابعًا: الجمهورية الصينية:

بدأ تشـغيل أول روبوت ذكاء اصطناعي للخدمات القانونية في محكمة بكين، الذي أُطلق عليه اسم Xiaofan شياوفان، ويقدم المشورة والتوجيه القانونِيَّيْن بصوت طفل

---

(١) ولمزيد من التفصيل انظر القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ المنشور بالجريدة الرسمية في العدد ٣١ مكرر والصادرة بتاريخ ٧ أغسـطس سـنة ٢٠١٩ بتعديل قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨، المواد من ١٣ : ٢٢. منشور على الرابط التالي واطلعتُ عليه بتاريخ: ١٨/ ١٢/ ٢٠٢٤م:

https:/ / www.wipo.int/ wipolex/ ar/ legislation/ details/ 22395

(٢) رقمنة القضاء تجارب عربية: مشـروع بحثي تحت إشـراف أ. د/ رشـا علي الدين ، د. أمل ماهر وآخرون، ١٢٩، ١٣٠، مجلـة البحـوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق- جامعة المنصـورة، المجلد (١٤)، إبريل ٢٠٢٤م، عدد خـاص بالمؤتمـر الدولي الثالث والعشـرون لكلية الحقوق جامعة المنصـورة بعنوان: الأبعـاد القانونية والاقتصادية لمنظومة التقاضي في القرن الواحد والعشـرين، في الفترة من ٢١- ٢٢ إبريل ٢٠٢٤م، وأيضًا: التقاضي الإلكتروني في المحاكم الاقتصادية وفقًا لآخر تعديل بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩، د. فلاح عبد الهادي حزام العجمي، ص٧٣٣، مجلـة البحـوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق- جامعة المنصـورة، المجلد (١٤)، إبريل ٢٠٢٤م، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الثالث والعشرين.

(٣) المرجع السابق رقمنة القضاء تجارب عربية، ص١٣٢.

يشرح المصطلحات القانونية، كان ظهور شياوفان بمثابة خطوة كبيرة بالنسبة لمحكمة بكيـن، حيث تعمل العاصمة على بنـاء نظام قضائي «ذكي»، ووفقًـا للمحكمة، يمكن للروبـوت الإجابة عن أكثر من ٤٠ ألف سـؤال في الدعـاوى القضائية و٣٠ ألف قضية قانونيـة، قبل إدخـال الروبوت إلى نظام المحاكم في بكيـن، اختُبِرَ من قِبَل متخصصين قانونييـن، ويغطـي نظام ذكي داخلـي ٣٥٢٠ محكمة في جميع أنحاء الـبلاد، مما يتيح للمحاكم الوصول إلى قدر كبير من المعلومات عبر الإنترنت[١].

خامسًـا: الولايـات المتحدة الأمريكية: فقـد أطلقت «المحامي الآلـي» الذي يوفر المعلومات القانونية المتنوعة ويتحدث مع الناس بطريقة تحاكي البشر، وقدمت أيضًا بعـض الخدمات القانونية التي من خلالها يُتوصَّل إلى المعلومات القانونية والسـوابق القضائيـة، وكذلـك توفير بعض الخدمـات المتعلقة بالتنبؤ بالأحكام التي سـيصدرها القضاة والتي تعرف «العدالة التنبؤية»[٢].

سادسًـا: أنشـأت دول مثـل إسـتونيا بالفعـل قاضيَ الـذكاء الاصطناعـي في خطوة لتبسـيط الخدمات الحكوميـة وتصفية القضايـا المتراكمة للقضاة، يقول البروفيسـور مايـكل ليـج الذي لديـه تاريخ طويل مـن البحث في تأثيـر التكنولوجيا علـى التقاضي وحل النزاعات، «اسـتخدمت الحكومة الإسـتونية قاضي الـذكاء الاصطناعي للفصل في نزاعات المطالبات الصغيرة مثل مطالبات العقود التي تقل عن ٧٠٠٠ يورو»[٣].

(١) مقـال بعنـوان: «روبوت يقـدم التوجيهات في محكمة بكيـن» بتاريـخ ١٣/ ١٠/ ٢٠١٧م، واطلعت عليه بتاريخ ١١/ ٩/ ٢٠٢٤م. على الرابط التالي:

https:/ / www.chinadaily.com.cn/ china/ 2017-10/ 13/ content_33188642.htm

وأيضًا: التقاضي الذكي في المحاكم القطرية بين الواقع والمأمول: فاطمة بلال، ص١١٢، ١١٣.

(٢) التقاضي الذكي في المحاكم القطرية بين الواقع والمأمول: فاطمة بلال، ص١٠٩، ١١٠.

(٣) مقـال بعنـوان: هل يمكن للـذكاء الاصطناعي أن يحـل محل القاضي في قاعـة المحكمة؟ وتمت زيـارة الموقع بتاريخ: ٢٥/ ١٢/ ٢٠٢٤م على الرابط التالي:

https:/ / www.unsw.edu.au/ newsroom/ news/ 2021/ 10/ can-ai-replace-judge-courtroom

وانظر أيضًا: التقاضي الذكي في المحاكم القطرية بين الواقع والمأمول: فاطمة بلال، ص١١٤.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعد الانتهاء من هذا الموضوع الذي عشت معه مدة أجمع شـواردِه، وأرتب مباحثه، وأهذب مسائله وأستخلص نتائجه والتي هي كالتالي:

١- **تعريـف التقاضي الذكي**: هـو نظام قضائي ذكي، تتم من خلاله جميع إجراءات التقاضـي ابتـداءً من رفع الدعـوى، وحتى تنفيذ الحكـم باسـتخدام التطبيقات الذكية الرسـمية والمعتمدة من الجهات القضائية عبر الشبكات المتخصصة والآمنة، وتُحفَظ مـن خلالها الملفات وتوضع في الأرشـيف بالسـجلات الإلكترونيـة الخاصة المعدة لذلـك، وتصدر القـرارات إلكترونيًّا مـن خلال قاعدة البيانـات والتحليل وصولًا إلى حكم إلكتروني قابل للتنفيذ تلقائيًّا وبضوابط محددة.

٢- **التقاضي الإلكتروني هو**: نظـام قضائي معلوماتي جديد، تُطبَّق بموجبه بعض أو كل إجراءات التقاضي إلكترونيًّا.

٣- **الفـرق بين التقاضـي الذكي والتقاضي الإلكتروني هـو: أن التقاضي الإلكتروني يتمحـور حول معالجة البيانات، أو إدخال البيانـات في أنظمة المحاكم الإلكترونية من تسجيل وتحويل للمستندات الإلكترونية من قبل موظفين مختصين، بينما إدخال الذكاء الاصطناعي إلى أنظمة المحاكم يختلف تمامًا**، فإما أن يكون الذكاء الاصطناعي معاونًا للقاضي البشري وهو ما يسمى: «بالنظم الخبيرة» أو بديلًا عنه للفصل في بعض القضايا فهو شبيه بالذكاء البشري.

٤- **يجب على القاضي التسـوية والعدل بين الخصمين في كل شيء**، من المجلس، والخطـاب واللحـظ واللفظ والدخـول عليه، والإنصـات إليهما، والاسـتماع منهما، والوجـدان النفسـي، والقاضي الذكي لا يحقق مبدأ المسـاواة الحقيقيـة بين الخصوم من جهـة، وبين الخصوم والمحكمة من جهة أخرى، بسـبب تباعد الخصوم، وطريقة دخولهم على البرنامج.

٥- **الحرص على الحالة النفسية للخصوم**، ليتمكنوا من الإدلاء بحججهم، فينبغي على القاضي أن يحض الخصمين عند ابتداء المحاكمة على التؤدة والوقار، ويهدئ روع الخائف في مجلسه، ويُسكِّن جأش المضطرب حتى يدلي بحجته، ولا يمكن تحقُّق هذا المبدأ في التقاضي الذكي؛ لأن هذا الأمر ينبع من إنسانية القاضي، وهي غير موجودة في القاضي الذكي، وهذه أمور مهمة في إجراءات القضية، حيث إنها تساعد المظلوم على أخذ حقه.

٦- **عدم جواز تولي النظام الذكي القضاءَ استقلالًا**؛ لأن القاضي الذكي لا يطبق روح القانون، لكونه ملتزمًا بالنصوص القانونية المبرمجة على ذاكرته، مما يلغي حق المتهم في الاستفادة من المشاعر الإنسانية للقاضي البشري التي يغلب عليها التسامح والعفو، وبالتالي تكون الإجراءات القانونية في هذه القضية غير عادلة، كما أن معظم شروط القاضي وآدابه في الشريعة الإسلامية لا تتحقق في القاضي الذكي.

٧- **لا يمكن أن يكون حكم القاضي الذكي (الروبوت) ملزِمًا للخصوم**؛ لأن هذه الوسائل الإلكترونية تُخرج نتائجها وفقًا للتراتيب المنطقية التي وُضِعَت لها عند برمجتها، وليس بوسعها النظر إلى أمور غير ظاهرة، تحتاج إلى مزيد تأمل وتفكُّر، ولذلك قالوا بأن هذه الوسائل الإلكترونية ليس المقصود منها أن تحل محل القضاة الحقيقيين، وإنما الغاية منها إعانة القضاة في أعمالهم.

٨- **يجوز للقاضي الاستعانة بالروبوت الذكي في الأعمال القضائية**، تخريجًا على مسألة مشاورة القاضي للفقهاء، ومسألة أعوان القاضي.

٩- **إن الذكاء الاصطناعي قادر على تحديد المبادئ القانونية المبنية على السوابق القضائية**، كما يُمكنه التنبؤ بالنتائج المرتبطة بالتحكيم أو الوساطة أو التقاضي، وتحلِّل هذه التطبيقات الذكية القضايا المشابهة وحجج الطرفين، وتحدِّد احتمال أن يقرر المحكِّم أو القاضي لمصلحة أحد الأطراف بشأن مسألة معينة، كما يُقدِّم الذكاء الاصطناعي الاستشارات والخبرات للمتقاضين والأطراف المعنية، وهو ما يعرف بالعدالة التنبؤية.

التوصيات:

١- ضرورة تطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي بصورة تدريجية على بعض الخدمات القضائية التي لا تتطلب التدخل البشري: مثل الرد على استفسارات الجمهور في المحاكم، وكذلك في مجال مراجعة مستندات الدعاوى المعروضة أمام القاضي والتحقق من صحة الوثائق، وكذلك رقمنة المعلومات غير الإلكترونية مثل الملفات الورقية إلى بيانات إلكترونية يسهل حفظها ونسخها لدى القاضي.

٢- من الضروري أن يُستغل الذكاء الاصطناعي بشكل كامل لتحسين القطاع القضائي وتطويره، مع الاحتفاظ بالعناصر البشرية التي تساعد في اتخاذ القرار بشكل أدق، فلا يمكن الاستغناء عن القاضي البشري في اتخاذ القرار والحكم النهائي، لضمان حق المتهم في الحصول على حقوقه.

٣- دعوة الجهات المختصة إلى الاستعانة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي، حيث إنها توفر على القاضي الجهد والوقت، لتحقيق العدالة الناجزة.

المراجع

أولًا: القرآن الكريم

ثانيًا: كتب التفسير:

١- أحكام القرآن: أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي، تحقيق: محمد صادق القمحاوي، ط. دار إحياء التراث العربي- بيروت، ١٤٠٥هـ.

٢- مفاتيح الغيب= التفسير الكبير: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي، ط. دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة: الثالثة- ١٤٢٠هـ.

٣- أحكام القرآن: أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط. دار الفكر، لبنان.

٤- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط. دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى- ١٤٢٢هـ.

ثالثًا: كتب الحديث وعلومه:

٥- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: محمد ناصر الدين الألباني، إشراف: زهير الشاويش، ط. المكتب الإسلامي- بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٦- التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل: صالح بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، ط. دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٧- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: أبي عاصم حسن بن عباس بن قطب، ط. مؤسسة قرطبة- مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

٨- سنن أَبي دَاوُدَ، سُلَيْمَان بن الأَشْعَثِ السِّجِسْتَانِيِّ، كتب الحواشي والتعليقات: محمود خليل، ط. دار القبلة- بيروت.

٩- سنن الترمذي: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: إبراهيم عطوة عوض، ط. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي- مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥.

١٠- سنن الدارقطني: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط، وحسن عبد المنعم شلبي، وعبد اللطيف حرز الله، وأحمد برهوم، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

١١- السنن الكبرى: أبو بكر أحمد بن الحُسَين بن عليٍّ البيهقي، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط. مركز هجر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م، وأيضًا: ط. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، تحقيق: محمد عبد القادر عطا.

١٢- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط. مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ.

١٣- صحيح البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، ط. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، لجنة إحياء كتب السنة، يشرف على إصدارها محمد توفيق عويضة.

١٤- صحيح مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ط. دار الجيل- بيروت، وطبعتها مصورة من الطبعة التركية المطبوعة سنة ١٣٣٤هـ.

١٥- الطبقات الكبرى: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط. دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

١٦- عون المعبود شرح سنن أبي داود: أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، ط. المكتبة السلفية، المدينة المنورة الطبعة: الثانية، ١٣٨٨هـ- ١٩٦٨م.

١٧- فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، رقَّم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، أخرجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلَّامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ط. دار المعرفة- بيروت، ١٣٧٩هـ.

١٨- المستدرك على الصحيحين: الحافظ أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، بإشراف: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، ط. دار المعرفة- بيروت.

١٩- مسند أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وأقواله على أبواب العلم: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، ط. دار الوفاء- المنصورة، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

٢٠- معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي، ط. المطبعة العلمية- حلب، الطبعة: الأولى ١٣٥١هـ- ١٩٣٢م.

٢١- المعجم الأوسط: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، ط. دار الحرمين- القاهرة.

٢٢- معرفة السنن والآثار: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط. دار الوفاء (المنصورة - القاهرة)، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.

٢٣- المنتقى شرح الموطأ: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث القرطبي الباجي الأندلسي، ط. مطبعة السعادة- بجوار محافظة مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٣٢هـ.

٢٤- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، ط. دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.

٢٥- نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، قدَّم للكتاب: محمد

يوسف البَنُّوري، صححه ووضع الحاشية: عبد العزيز الديوبندي الفنجاني، إلى كتاب الحج، ثم أكملها محمد يوسف، تحقيق: محمد عوامة، ط. مؤسسة الريان للطباعة والنشر- بيروت- لبنان، وأيضًا طبعة دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

رابعًا: الفقه الحنفي:

٢٦- الاختيار لتعليل المختار: عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي مجد الدين أبو الفضل الحنفي، عليها تعليقات: الشيخ محمود أبو دقيقة، ط. مطبعة الحلبي- القاهرة، ١٣٥٦هـ- ١٩٣٧م.

٢٧- البحر الرائق شرح كنز الدقائق: زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري، دار الكتاب الإسلامي.

٢٨- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي، ط. دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٢٩- البناية شرح الهداية: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي، بدر الدين العيني، ط. دار الكتب العلمية- بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

٣٠- تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق: عثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الزيلعي الحنفي، ط. المطبعة الكبرى الأميرية- بولاق، القاهرة، الأولى، ١٣١٣هـ.

٣١- حاشية الشلبي مع تبيين الحقائق: شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل بن يونس الشِّلْبِيُّ، المطبعة الكبرى الأميرية- بولاق، القاهرة، الأولى، ١٣١٣هـ.

٣٢- درر الحكام شرح مجلة الأحكام: علي حيدر، تحقيق وتعريب: المحامي فهمي الحسيني، ط. دار الكتب العلمية- بيروت.

٣٣- رد المحتار على الدر المختار: ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي، ط. دار الفكر- بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

٣٤- شرح فتح القدير: كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام، ط. دار الفكر.

٣٥- العناية شرح الهداية: محمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين أبو عبد الله ابن الشيخ شمس الدين بن الشيخ جمال الدين الرومي البابرتي، ط. دار الفكر.

٣٦- الفتاوى الهندية: لجنة علماء برئاسة نظام الدين البلخي، ط. دار الفكر، الطبعة: الثانية، ١٣١٠هـ.

٣٧- المبسوط: محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي، ط. دار المعرفة- بيروت، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

٣٨- مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر: عبد الرحمن بن محمد بن سليمان الكليبولي المدعو بشيخي زاده (الداماد)، يعرف بداماد أفندي، خرَّج آياته وأحاديثه: خليل عمران المنصور، ط. دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م، وأيضًا: ط. دار إحياء التراث العربي.

٣٩- معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام: أبو الحسن، علاء الدين، علي بن خليل الطرابلسي الحنفي، ط. دار الفكر.

خامسًا: كتب الفقه المالكي:

٤٠- بداية المجتهد ونهاية المقتصد: أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد، ط. دار الحديث- القاهرة ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

٤١- بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير (الشرح الصغير هو شرح الشيخ الدردير لكتابه المسمى أقرب المسالك لِمَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ): أبو العباس أحمد بن محمد الخلوتي، الشهير بالصاوي المالكي، ط. دار المعارف.

٤٢- تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام: إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون، برهان الدين اليعمري، ط. مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٤٣- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي، ط. دار الفكر.

٤٤- الذخيرة: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي، تحقيق: محمد بو خبزة، ط. دار الغرب الإسلامي- بيروت، الطبعة: الأولى ١٩٩٤م.

٤٥- الشرح الكبير للشيخ: أحمد الدردير على مختصر خليل، مطبوع مع حاشية الدسوقي، ط. دار الفكر.

٤٦- المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب: أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسي، خرجه: جماعة من الفقهاء بإشراف الدكتور محمد حجي، نشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للملكة المغربية، الطبعة: ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

٤٧- المقدمات الممهدات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعيات والتحصيلات المحكمات لأمهات مسائلها المشكلات: أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد ابن رشد القرطبي، خرج آياته وأحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

٤٨- مواهب الجليل لشرح مختصر الخليل: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرُّعيني، المالكي، تحقيق: زكريا عميرات، ط. دار عالم الكتب، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م، وأيضًا: ط. دار الفكر، الطبعة: الثالثة، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

سادسًا: كتب الفقه الشافعي:

٤٩- الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع: محمد بن أحمد الشربيني القاهري المعروف بالخطيب الشربيني، مطبوع مع تحفة الحبيب على شرح الخطيب (البجيرمي على الخطيب)، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٥٠- الأم: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي، ط. دار المعرفة- بيروت، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

٥١- البيان في مذهب الإمام الشافعي: أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي، تحقيق: قاسم محمد النوري، ط. دار المنهاج- جدة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٥٢- تحفة المحتاج في شرح المنهاج: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، ط. المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد، ١٣٥٧هـ- ١٩٨٣م.

٥٣- التكملة الثانية للمجموع: لمحمد نجيب المطيعي، ط. دار الفكر.

٥٤- حاشيتا قليوبي وعميرة: أحمد سلامة القليوبي وأحمد البرلسي عميرة، ط. دار الفكر- بيروت، ط. ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

٥٥- الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض- الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ط. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

٥٦- الأحكام السلطانية: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي، ط. دار الحديث- القاهرة.

٥٧- روضة الطالبين وعمدة المفتين: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، تحقيق: زهير الشاويش، ط. المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- عمان، الطبعة: الثالثة، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م، وأيضًا: ط. دار عالم الكتب، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م، دراسة وتحقيق: عادل أحمد عبد الجواد وعلي محمد معوض.

٥٨- المجموع شرح المهذب: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، ط. دار الفكر.

٥٩- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج: شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي، ط. دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

سابعًا: كتب الفقه الحنبلي:

٦٠- إعلام الموقعين عن رب العالمين: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، ط. دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

٦١- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف: علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي، دار إحياء التراث العربي.

٦٢- دقائق أولي النهى لشرح المنتهى المعروف بشرح منتهى الإرادات: منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي، ط. عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

٦٣- الطرق الحكمية: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، ط. مكتبة دار البيان.

٦٤- كشاف القناع عن متن الإقناع: منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي، ط. دار الكتب العلمية.

٦٥- مجموع الفتاوى: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ط: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

٦٦- مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى: مصطفى بن سعد بن عبده السيوطي شهرة الرحيباني مولدًا ثم الدمشقي الحنبلي، ط. المكتب الإسلامي، الطبعة: الثانية، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

٦٧- المغني: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد، الشهير بابن قدامة المقدسي، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، ط: عالم الكتب، الرياض- السعودية، الطبعة: الثالثة، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

٦٨- الأحكام السلطانية للفراء: القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء، صححه وعلق عليه: محمد حامد الفقي، ط. دار الكتب العلمية- بيروت، لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

ثامنًا: كتب الفقه الظاهري:

٦٩- المحلى بالآثار: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، ط. دار الفكر- بيروت.

تاسعًا: كتب الفقه الزيدي:

٧٠- البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار: أحمد بن يحيى بن المرتضى، ط. مكتبة اليمن.

٧١- التاج المذهب لأحكام المذهب للقاضي: أحمد بن قاسم العنسي اليماني الصَّنْعَاني، ط. دار الكتاب الإسلامي.

عاشرًا: كتب الفقه الإمامي:

٧٢- الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية: زين الدين بن علي العاملي الجبعي، ط. دار العالم الإسلامي- بيروت.

٧٣- شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام: جعفر بن الحسن الهذلي (المحقق الحلي)، ط. مؤسسة مطبوعاتي إسماعليان.

حادي عشر: كتب الفقه الإباضي:

٧٤- شرح النيل وشفاء العليل: محمد بن يوسف بن عيسى أطفيش، ط. مكتبة الإرشاد.

ثاني عشر: كتب أصول الفقه:

٧٥- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق- كفر بطنا، قدم له: الشيخ خليل الميس، والدكتور ولي الدين صالح فرفور، ط. دار الكتاب العربي، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

٧٦- التحرير: للكمال بن الهمام مع التقرير والتحبير: أبو عبد الله شمس الدين محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن أمير حاج، ويقال له ابن الموقت الحنفي، ط. دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٧٧- كشف الأسرار شرح أصول البزدوي: عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي، ط. دار الكتاب الإسلامي.

ثالث عشر: كتب قواعد الفقه:

٧٨- الأشباه والنظائر: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، ط. دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

٧٩- الأشباه والنظائر: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ط. دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.

٨٠- قواعد الأحكام في مصالح الأنام: أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء، راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد، ط. مكتبة الكليات الأزهرية- القاهرة.

رابع عشر: كتب التراجم:

٨١- الإصابة في تمييز الصحابة: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ط. دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى- ١٤١٥هـ.

٨٢- الاستيعاب في معرفة الأصحاب: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط. دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

٨٣- الأعلام: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، ط. دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشرة- أيار/ مايو ٢٠٠٢م.

٨٤- تاريخ دمشق: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، ط. دار الفكر، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

٨٥- تقريب التهذيب: للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، ط. القلم، الطبعة الثالثة، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

٨٦- تهذيب التهذيب: للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ط. مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

٨٧- لسان الميزان: للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: دائرة المعرف النظامية- الهند، ط. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت- لبنان، الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧١م.

خامس عشر: كتب اللغة:

٨٨- لسان العرب: ابن منظور: تحقيق: عبد الله علي الكبير - محمد أحمد حسب الله- هاشم محمد الشاذلي، ط. دار المعارف.

سادس عشر: الكتب الحديثة:

٨٩- أحكام التقاضي الإلكتروني: د. طارق بن عبد الله بن صالح العمر، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه المقارن، المعهد العالي للقضاء، المملكة العربية السعودية، ١٤٣٠هـ- ١٤٣١هـ.

٩٠- أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء، د. أروى بنت عبد الرحمن بن عثمان الجلعود، الجمعية العلمية القضائية السعودية، مركز قضاء للبحوث والدراسات، الطبعة الأولى ١٤٤٤هـ.

٩١- آداب القاضي في تعامله مع الخصوم عند الحنابلة وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية: محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز السديس، مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، مجلد ٢٠٢٢، العدد: (٦٧)، يونيو/ حزيران ٢٠٢٢)، ديوان الوقف السني مركز البحوث والدراسات الإسلامية، بغداد- العراق.

٩٢- استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم السعودية، إعداد: مركز الدراسات والبحوث القانونية ١٤٤٤هـ- ٢٠٢٣م.

٩٣- استخدام الروبوتات الذكية المزودة بتقنيات الذكاء الاصطناعي في المنظومة القضائية (العدالة الروبوتية)، د/ عمرو طه بدوي محمد، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق- جامعة المنصورة، المجلد: (١٤)، إبريل ٢٠٢٤م، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الثالث والعشرين لكلية الحقوق جامعة المنصورة بعنوان: الأبعاد القانونية والاقتصادية لمنظومة التقاضي في القرن الواحد والعشرين، في الفترة من ٢١- ٢٢ إبريل ٢٠٢٤.

٩٤- أصول الذكاء الاصطناعي: د/ خالد ناصر السيد، ط. مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ١٤٢٥هـ.

٩٥- أعوان القضاة: أيوب بن فريح البهلال، بحث منشور بمجلة كلية أصول الدين بأسيوط، العدد الثالث والثلاثون، ٢٠١٥م.

٩٦- الآلة بين الذكاء الطبيعي والذكاء الاصطناعي، دراسة مقارنة: د. نيفين فاروق فؤاد، د. هيثم المسيري، د. سهام محمود النويهي، مجلة البحث العلمي في الآداب، عدد: (١٣)، ج: (٣)، ٢٠١٢م، جامعة عين شمس- كلية البنات للآداب والعلوم والتربية.

٩٧- إلكترونية التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية «دراسة مقارنة»، الباحث: إسلام عبد المنعم الصياد، المجلة القانونية، كلية الحقوق- جامعة القاهرة، فرع الخرطوم، المجلد: (١٧)، العدد: (٣)، أغسطس ٢٠٢٣م.

٩٨- التطبيقات الآلية لمعالجة الصوت، خطوة واقعية لحل إشكالية التواصل في ظل اللسانيات الحاسوبية، يمينة زكري، جامعة الحاج لخضر باتنة ١ الجزائر، مجلة المقري للدراسات اللغوية النظرية والتطبيقية، المجلد: (٣)، العدد: (٢) ٢٠٢٠م.

٩٩- التقاضي الإلكتروني (التقاضي الذكي)، وإلكترونية التقاضي (القضاء الذكي): دراسة مقارنة لتشريع دولة الإمارات العربية المتحدة مع بعض الأنظمة العربية والأجنبية: عبد الله محمد علي سلمان المرزوقي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد: (١٨)، العدد: (٢)، جمادى الأولى ١٤٤٣هـ- ديسمبر ٢٠٢١م.

١٠٠- التقاضي الإلكتروني: خشاب بدرة، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في الحقوق، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

١٠١- التقاضي الذكي في المحاكم القطرية بين الواقع والمأمول: فاطمة عبد العزيز حسن أحمد بلال، مجلة دولية محكمة تصدرها جامعة د/ مولاي طاهر بسعيدة، الجزائر، المجلد: (٣)، العدد: (٣) جويليه، ٢٠٢٣م.

١٠٢- تقنية المركبة المستقلة (ذاتية القيادة) دليل لصانعي السياسات: جايمس م. أندرسن، نيدي كالرا وآخرون، طبع مؤسسة -RAND كاليفورنيا- سنة ٢٠١٦م.

١٠٣- التقاضي الإلكتروني في المحاكم الاقتصادية وفقًا لآخر تعديل بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩، د. فلاح عبد الهادي حزام العجمي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق- جامعة المنصورة، المجلد: (١٤)، إبريل ٢٠٢٤م، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الثالث والعشرين.

١٠٤- تكوين الملكة الفقهية، د. محمد عثمان شبير، ط. دار النفائس- الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٨م.

١٠٥- حكم التقاضي الإلكتروني في الشريعة الإسلامية: علي خميس النقبي، د. محمد علي سميران، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، المجلد ١٥- العدد (٢)، ٢٠٢٣م.

١٠٦- الذكاء الاصطناعي والأنظمة الخبيرة: جهاد عفيفي، ط. دار أمجد، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة العربية ٢٠١٥م.

١٠٧- الذكاء الاصطناعي والشبكات العصبية: د. محمد بن علي الشرقاوي، ط. مركز الذكاء الاصطناعي للحاسبات.

١٠٨- رقمنة القضاء تجارب عربية: مشروع بحثي تحت إشراف أ. د/ رشا علي الدين، د. أمل ماهر، د. محمد مجدي، أ. أحمد الحسنين، أ. علا ماهر، أ. منى عماد الدين، أ. ندى ضيف، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق- جامعة المنصورة، المجلد: (١٤)، إبريل ٢٠٢٤م، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الثالث

والعشرين لكلية الحقوق جامعة المنصورة بعنوان: الأبعاد القانونية والاقتصادية لمنظومة التقاضي في القرن الواحد والعشرين، في الفترة من ٢١- ٢٢ إبريل ٢٠٢٤م.

١٠٩- السيرة النبوية لابن هشام: عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد، جمال الدين، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، ط. شركة الطباعة الفنية المتحدة.

١١٠- المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر: د/ أشرف جودة محمد محمود، مجلة الشريعة والقانون بدمنهور، العدد الخامس والثلاثون، الجزء الثالث، ١٤٤٢هـ- ٢٠٢٠م.

١١١- الفتح المبين في حل رموز ومصطلحات الفقهاء والأصوليين، د. محمد إبراهيم الحفناوي، طبعة/ دار الأعصر، القاهرة.

١١٢- النظام القضائي في الفقه الإسلامي: محمد رأفت عثمان: ط. دار البيان، الطبعة: الثانية، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

١١٣- استشراف مستقبل القانون وقضاء المستقبل في عصر الذكاء الاصطناعي، د. عصام الدين عبد العال السيد عبد العال، مجلة معهد دبي القضائي، العدد: (١٧)، أكتوبر ٢٠٢٤م.

١١٤- عمل المرأة في الحسبة، أحكامه الفقهية ومقاصده الشرعية وضرورته الاجتماعية: د/ خلف بن حمود بن سالم الشغدلي، وآخرون، كرسي أبحاث المرأة وقضايا الحسبة، جامعة حائل، المملكة العربية السعودية ١٤٣٨هـ- ٢٠١٧م.

١١٥- تحقيق العدل في المحاكمة الإلكترونية في المادة الجزائية في القانون الجزائري، إعداد: إيمان قلام، إشراف البروفيسور/ حيدرة سعدي، مذكرة مقدَّمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية، جامعة العربي التبسي- تبسة- كلية الحقوق والعلوم السياسية- قسم الحقوق ٢٠٢١- ٢٠٢٢م.

١١٦- المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية د. علي جمعة محمد، ط. دار السلام- القاهرة- الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

سابع عشر: المواقع الإلكترونية:

- https://www.bayut.com/mybayut/ar/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%B6%D9%8A-
- https://www.moj.gov.sa/ar/OpenData/Pages/AdvantageOpenData.aspx
- https://2u.pw/dWAqV6g1
- https://2u.pw/UarjSyhq
- https://2u.pw/Mc6fPwRq
- https://mostaqbal.ae
- https://arabic.cnn.com/travel/article/2024/08/08/abu-dhabi-smart-travel-project
- https://2u.pw/BvISEr2b
- https://2u.pw/FjeUb930
- https://www.bayut.com/mybayut/ar/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%B6%D9%8A-
- https://www.chinadaily.com.cn/china/2017-10/13/content_33188642.htm
- https://2u.pw/X0Url0y8
- https://uomus.edu.iq/NewDep.aspx?depid=21&newid=13450
- https://sjp.moj.gov.sa/AboutSite
- https://new.najiz.sa/applications/landing
- https://nafith.sa

- https://www.nmthgiat.com/%d8%b1%d8%a4%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%ad%d8%a7%d8%b3%d8%a8/
- https://2u.pw/utiGk1iv
- https://goo.su/l9Mqm
- https://2u.pw/K7ALklt7
- https://www.dar-alifta.org/ar/fatawa/15643/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%
- https://cms.clsr.gov.sa/media/publication/1023.pdf
- https://www.unsw.edu.au/newsroom/news/2021/10/can-ai-replace-judge-courtroom

فهرس المحتويات

مقدمة ٢١٨
التمهيد في التعريف بمفردات العنوان ٢٢٣
المسألة الأولى: تعريف التقاضي الذكي والتقاضي الإلكتروني والفرق بينهما ٢٢٣
المسألة الثانية: الفرق بين التقاضي الذكي والتقاضي الإلكتروني ٢٢٤
المبحث الأول: شروط القاضي وآدابه ومدى تحققها في القاضي الذكي ٢٢٥
المطلب الأول: شروط القاضي ومدى تحققها في القاضي الذكي ٢٢٥
المطلب الثاني: آداب القاضي في تعامله مع الخصوم ومدى تحققها في القاضي الذكي ٢٥٠
الفرع الأول: آداب القاضي في تعامله مع الخصوم ومدى تحققها في القاضي الذكي ٢٥٠
الفرع الثاني: حكم التسوية بين الخصمين في المعاملة ٢٥٥
المبحث الثاني: حكم تولي القاضي الذكي (الروبوت) القضاء استقلالًا وحجية أحكامه ٢٦١
المطلب الأول: حكم تولي الروبوت الذكي القضاء استقلالًا ٢٦١
المطلب الثاني: حجية التقاضي الذكي ومدى الإلزام بأحكامه ٢٧١
المبحث الثالث: التخريج الفقهي للاستعانة بالروبوت الذكي في الأعمال القضائية ٢٧٤
المطلب الأول: حكم مشاورة القاضي للفقهاء والعلماء ٢٧٥
المطلب الثاني: شروط من يشاوره القاضي ٢٧٩
المطلب الثالث: حكم الاستعانة بالقاضي الذكي في الأعمال القضائية ٢٨١
الفرع الأول: حكم الاستعانة بالقاضي الذكي في الأعمال القضائية ٢٨٢
الفرع الثاني: فوائد الذكاء الاصطناعي: كيف يمكن للذكاء الاصطناعي تحسين إجراءات المحكمة؟ ٢٨٢
المطلب الرابع: شروط الروبوت الذكي المعاون للقاضي ٢٨٦

المطلب الخامس: شروط مُدخِل المعلومات في النظام الذكي المعاوِن للقاضي ٢٨٧
المطلب السادس: تجارب بعض الدول في الاستعانة بالقاضي الذكي..... ٢٨٨
الخاتمة ٢٩٥
المراجع ٢٩٨